الوجيز فى
مناهج البحوث السياسية والإعلامية

د. محمد نصر مهنا



دار الفجر للنشر و التوزيع

الوجيز في

مناهج البحوث السياسية والإعلامية

الوجيز فى مناهج البحوث السياسية والاعلامية

دكتور / محمد نصر مهنا

استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة اسيوط

دار الفجر للنشر والتوزيع

القاهرة

الطبعة الأولى
١٩٩٦

رقم الايداع ٨٩٦٥/٩٥
I. S. B. N
977-5499-18-6

دار الفجر للنشر والتوزيع

٥ شارع التيسير - عمارة إيموبيليا الأهرام

نهاية شارع الملك فيصل - الهرم

جمهورية مصر العربية

تليفون / فكس : ٣٨٣١٩٧٢

المحتـــــويات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــة

تعد منهجية االبحث بمثابة بؤرة الاهتمام فى الدراسات الجامعية والاكاديمية المتخصصة لانها اللبنة الاولى والركيزة الاساسية للعمل العلمى الجاد للباحثين فى مجالات العلوم السياسية بفروعها المختلفة . وصارت مناهج البحث مادة مستقلة يدرسها طلاب المرحلة الجامعية الاولى ، ممادعى اساتذة العلوم السياسية فى الوطن العربى تجاه إضفاء طابع تطبيقى من ثنايا تكليف الطلاب – فى سائر سنوات الدراسة الجامعية – باعداد البحوث فى فروع العلوم السياسية وابرزها الفكر السياسى والنظرية السياسية والنظم السياسية والعلاقات السياسية الدولية والادارة العامة او ما يطلق عليها فريق من الباحثين بادارة الدولة .

ومن نافلة القول اقبال الطلاب بحماس لا يفتر على إرتياد المكتبات ومراجعة أمهات المصادر والمراجع العربية والأجنبية ومحاولة اعداد بحوث نافعة للمجتمع والبيئة والعلم وهو ما يبشر بان التفكير العلمى الجاد يأخذ طريقه وخطه بثبات تجاه تكوين علماء المستقبل فى الوطن العربى على وعى وإدراك ونضج واستنارة لملاحقـــة التطور السريع للمجتمع البشرى والذى يتمثل فى وسائل الاعلام والاتصالات الحديثـة التى جسدتها " ثورة الاتصالات " ومقتضيات التحديث في العلوم السياسية والاعلامية .

ومن هنا تأتى أهمـيـة هذه الدراسـة التى تناولت صلة علم السـيـاسـة بالعلوم الاجتماعية الأخرى ومنهجية البحث فى كل من النظرية السياسية والعلاقات الدولية والآفاق الجديدة او الطفرة التى شهدها علم السياسة والأعلام والاتصلات فى مجالات

استحداث استخدام النماذج ونظرية الاتصلات بمفاهيمها الرئيسية والنقد الموجه اليها ومدخل إتخاذ القرار ونظرية المباريات التى اصبحت تسيطر على علماء السياسة والاعلام المحدثين حيث اهتمامهم قد تركز على تطبيقات هذه النظرية ثم تقويم هذه النظرية .

وقد فيض الله لى أن أقوم بتدريس مناهج البحث بالجامعات المصرية والعربية حيث لمست حاجة ابنائنا الطلاب إلى مزيد من العناية بها .

إننا بهذا الكتاب نساهم بجهد متواضع فى حقل الدراسات السياسية بالوطن العربى فى محاولة لتهيئة مناخ فكرى يستقبل روحا جديدة تتمثل فى حماس الطلاب المتدفق للتعرف على آفاق المستقبل فى تفسير الظواهر السياسية محليا وأقليميا وفى ظل نظام عالمى جديد .

وقد حاولنا جهدنا لتقريب الافكار وتبسيط المعلومات العلمية والابتعاد عن التعقيد والتركيز على المعلومات الاساسية لكى يكون الكتاب فى متناول القارئ والدارس على الدرب العلمى .

والله وحدة الموفق والمستعان ،،،

دكتور محمد نصر مهنا

الفصل الأول

صلة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية

إن تحديد اهتمام أى علم اجتماعى . هو الذى يميزه عن العلم الآخر ويمتاز كل علم من العلوم الاجتماعية عن غيره ، بطريقة إختيار الواقع ومحور اهتمام علم السياسة ، واضح ، وسهل ، فهو يهتم بالدولة ، بل أنه ليس علم الدولة فحسب ، أنه يعتبر ، علم السلطة ، أو علم القدرة وكيفية الاستيلاء عليها ، والمحافظة عليها ، وممارستها ، ويكفى هذا لتبرير نزوعه لأنه يعتبر علما متميزا عن سائر العلوم . وذاتية علم السياسة لا تزال تتأثر الى حد كبير باللبونة ، التى تلازم حدود نطاق البحث ، غير أن تشعب الموضوعات ، التى يتناولها علم السياسة ، قد أدى الى إيجاد صلة بين هذا العلم الناشئ ، وعدد آخر من العلوم الاجتماعية ، كما أدى إلى ترابط بينها وعلى الأخص ، علم التاريخ ، وعلم الاقتصاد ، وعلم القانون ، وعلم الفلسفة وعلم النفس والأخلاق ، وعلم الاجتماع ، كما يتضح مما يأتى :

١ - علم السياسة والتاريخ :

إن دراسة التاريخ تصبح لا جدوى منها إذا لم تأخذ فى الاعتبار التيارات والعوامل السياسية ، التى أثرت فى سياق كل مرحلة من مراحل التطور التاريخى ، وعلى سبيل المثال فإن دراسة تاريخ أوربا الحديث والمعاصر ، لا يمكن أن يكتمل بسرد الأحداث فقط ، وأنما يتعدى ذلك إلى وجوب البحث فى طبيعة الحركات ،

والظواهر السياسية ، التى قامت فى هذه الفترة ، وخاصة منذ قيام الدولة القومية الحديثة ، وما أعقبها من بروز ظاهرة الأستعمار فى القرن التاسع عشر ، ثم الاشتراكية .

لذلك ينبغى إيضاح الاختلاف ، بين وظيفة عالم السياسة ، ووظيفة المؤرخ فإذا كان المؤرخ ، يكتفى بسرد الوقائع ،وترتيبها . فى سياق زمنى معين فإن عالم السياسة ، يستخدم دلالات الماضى ، ودروسه المستفادة ، كمنطلقات نحو التنبؤ بالإتجاهات المستقبلية .

كذلك تتضح أهمية صلة التاريخ بعلم السياسة ، من أن عدداً كبيراً من الوقائع، والأحداث التاريخية ، كانت مصدراً لاستحداث بعض النظريات السياسية فكل الأبحاث ، والدراسات السياسية ، حول الأمن ، والسلم الدوليين ، كتبت أثناء الفتن والحروب والثورات . ومن جهة ثانية ، فقد أدت بعض النظريات السياسية ، إلى المساهمة إسهاما مباشراً ، فى قيام حوادث تاريخية ودفعت بالجماهير – التى تشبثت بتلك الأفكار ، والنظريات إلى المطالبة ، بالاصلاح ، ومن ثم إلى الثورة : مثال ذلك آراء مونتسكيو ، وجان جاك روسو ، وغيرهما من فلاسفة وسياسيين دفعوا بالشعب الفرنسى إلى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ . وبالرغم من هذه الصلة الوثيقة ، بين علمى التاريخ والسياسية ، إلا انهما يختلفان فى أن التطور السريع ، للمجتمع البشرى قد أفقد عنصر السياسة التاريخية أهميتها ، فالدعاية السياسية ، ووسائل الأعلام الحديثة كالإذاعة والتليفزيون ، هما أمران مستحدثان ، لا يمكن الاستعانة بسوابقهما التاريخية ، لدراسة مشكلة سياسية معاصرة ، لعدم وجود أمثال تلك السوابق فى الماضى .

٢ - علم السياسة والاقتصاد :

حتى وقت قريب كان ينظر الى الاقتصاد ، على أنه فرع من فروع علم السياسة ، وكان يطلق عليه إسم الاقتصاد السياسى ، تاكيداً على تبعيته الكاملة للسياسة ، وقد انفصل هذان العلمان فى الوقت الحاضر بالرغم من وجود تداخل بين مقومات كل من الحياة السياسية ، والاقتصادية . وعلم الاقتصاد يهتم بدراسة الجهود التى يبذلها الانسان ، لكى يشبع حاجته المادية ، وهذه برمتها تخضع لقواعد وأسس المجتمع السياسى ، كذلك فإنه يوجد نوع من العلاقة الوثيقة بين مراكز القوة الاقتصادية فى الدولة وبين مراكز الثقل والتأثير فى القطاع السياسى الداخلى وتنطبق هذه الحقيقة ، على المجتمعات السياسية بلا أستثناء ، ومن ناحية أخرى ، فإن بعض المشكلات الاقتصادية والحيوية ، مثل مشكلة سوء توزيع الثروة القومية ، تؤثر بشدة ، فى مقدرة النظام السياسى ، على الاحتفاظ بتوازنه ، وتصلح هذه الحقيقة الاقتصادية لتفسير قيام بعض الثورات ومنها الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، والثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧ ، وغيرها . كذلك فإن هناك الدور المتزايد الأهمية ، الذى تمارسه العوامل الاقتصادية فى العلاقات الدولية المعاصرة ، ومن أمثلة ذلك القروض ، والمنح ، والمساعدات الاقتصادية التى تقدمها الدول القادرة الى الدول النامية ، وما تقوم به المنظمات ، والوكالات الفنية المتخصصة ، على الصعيدين الدولى والاقليمى ، فى تنظيم الجانب الاقتصادى فى علاقات المجتمع الدولى .

ولكن ينبغى ايضا إيضاح ، أن الاقتصاد يختلف عن السياسة ، فى نقطة حيوية هامة ، فعلم الاقتصاد يبحث فى إشباع إحتياجات الأفراد . والمجتمع بصورة مجردة ، أى بصرف النظر عن المبادئ الخلقية ، فى حين أن الباحث فى علم السياسة لا بد وأن يدخل المفاهيم الأخلاقية فى إعتباره .

٣ - علم السياسة والقانون :

القانون هو مجموعة القواعد التى تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع ، تنظيما ملزما ، مقترنا بعقاب من يخالفه ، ويقسم القانون إلى فرعين أساسين ، هما القانون العام ، والقانون الخاص ، ونظرا لوجود عنصر الدولة فى القانون الذى ينظم العلاقات التى تكون الدولة طرفا فيها ، نظرا لوجود عنصر الدولة – فإنه هوالذى يعتبر الأساس الذى يقوم عليه علم السياسة ، وينقسم القانون إلى ثلاثة أنواع رئيسية من القوانين هى :

أ – القانون الادارى ، وهو ذلك الفرع من القانون الذى ينظم المرافق العامة فى الدولة وكيفية إدارتها .

ب – القانون الدولى وهو ذلك الفرع من القانون الذى يبين طبيعة العلاقات الموجودة بين الدول وكيفية تنظيمها .

ج – القانون الدستورى ، وهو ذلك الفرع من القانون الذى يبين شكل الدولة والتنظيمات الأساسية للسلطات العامة فيها ويحدد الحقوق ، والواجبات التى يتمتع بها السكان ، أى أن القانون الدستورى ، تتشابك موضوعاته مع موضوعات علم السياسة . وقد ظل علم السياسة والنظم السياسية تدرس لفترة طويلة ضمن القانون الدستورى ، باعتبار أنها تشمل دراسة نظام الدولة والسلطة فيها ، ولا يزال هذا التشابك موجودا ، فى كل من الولايات المتحدة ، وفرنسا ، فالأولى تدرس النظم السياسية تحت عناوين تجمع بين مفهومى السياسة والقانون الدستورى ، فى حين أن فى فرنسا تتم دراسة علم السياسة ضمن نطاق القانون الدستورى . وعقب الحرب العالمية الثانية ،

تم فصل علم السياسة عن القانون الدستورى فى فرنسا .

وتجدر الاشارة إلى أن نطاق الموضوعات التى يشملها علم السياسة أكثر شمولا من القانون الدستورى ، لأن القانون الدستورى لا يبحث سير العمل فى المنظمات السياسية والسلطات التى ينظمها ، إلا إذا كانت تعمل وفق القانون ، في حين أن علم السياسة ، يدرس سير العمل ، فى تلك المنظمات سواء طبقت القانون ، أو خالفته . كذلك فإن القانون الدستورى شئ جامد إذ أنه يعنى بدراسة النصوص بشكل جامد ، بينما علم السياسة لا نتقيد بالنصوص ، ويحلل الظواهر ، على ضوء الواقع . وهكذا يمكن القول ، أن إختصاص ومدى نطاق علم السياسة أكثر شمولا من إختصاص ومدى نطاق القانون الدستورى ففى حين ينحصر إختصاص القانون الدستورى على تعيين القواعد التى تنظم السلطة داخل الدولة ، نجد أن علم السياسة يتناول الموضوع شكل أعم ، وأشمل ، فهو يدرس ويحلل السلطة من كافة جوانبها سواء كانت تلك الجوانب نفسية أو إجتماعية أو إقتصادية أو أخلاقية .

٤ - علم السياسة والفلسفة وعلم النفس والأخلاق :

إرتبط علم السياسة بالفلسفة لفترة طويلة ، وكان يدرس ضمن نطاق علم الفلسفة بإعتبار أن علم الفلسفة هو العلم ، الذى يتناول بالبحث كل ما من شأنه أن يؤدى الى تقدم الجماعة السياسية . وقد مثل هذه الآراء ، قبولا لدى عدد كبير من الفلاسفة ، مثل أفلاطون ، والفارابى ، وهوبز ، وجون لوك . وهناك الفلسفة السياسية ، التى تعنى تنظيم الأفكار السياسية بين أفراد المجتمع فى مختلف الأزمنه والأمكنة : فالفكر الانسانى غنى بعدة فلسفات عامة ، كما أنه غنى بفلسفات سياسية ، وأبسط تعريف للفلسفة يمكن الاستعانة به على تحديد الفلسفة السياسية وصفا بأنها " تشمل كل مجموعة من الدراسات التى تتسم بالعمومية بهدف

الوصول ، لعدد قليل من المبادئ الرئيسية ، بحيث يمكن بها تفسير المعرفة الانسانية كلها " ، والفلسفة السياسية ، ترمى أيضا للاهتداء لبعض المبادئ التى تبين ما يجب أن تكون عليه الدولة لتحقيق غاية وجودها ، كمبدأ العدالة ، لدى أفلاطون أو مبدأ الخير العام ، لدى أرسطو ، أو مبدأ العصبية لدى أبن خلدون ، أو مبدأ السيادة لدى جان بودان ، أو مبدأ الحرية عند جون لوك . فالفلسفة السياسية ، تحاول تفسير كل شئ سياسى ، أو كل شئ يتعلق بالدولة من خلال المبدأ أو المبادئ التى يضعها عقل الفيلسوف السياسى ، ومن هنا فقد اشتد التمييز اليوم ، بين عالم الفلسفة السياسية وعالم السياسة فالأول هو عالم القيم ، وأما الثانى فهو عالم الوقائع والظواهر والحركات السياسية .

غير ان الاتجاه السائد اليوم ، لدى فقهاء علم السياسة هو الابتعاد بالفكر السياسى عن الفكر الفلسفى ، نظرا لدخول علم السياسة ، باب العلوم العلمية التى تشملها الرياضيات ، والاحصاء ، وإن كان ذلك لا يمنع بالطبع من وجود العديد من الفلاسفة ، الذين يبحثون القضايا التى تمس النظريات السياسية .

أما فيما يتعلق بعلاقة علم السياسة بعلم الأخلاق وعلم النفس فمن الملاحظ ، أن كل من أصل الدولة والمفاهيم الأخلاقية ، مرتبطان ببعضهما البعض إرتباطا وثيقاً بإعتبار أن المفاهيم الأخلاقية للفرد ، وأصول الدولة قد وجدا فى حياة الجماعة الأولى ، غير أن تطور الحياة العصرية وتشعب المصالح ، أدى وجود إختلاف ، بين المفاهيم الأخلاقية للفرد والمفاهيم الأخلاقية للسياسة ، وهكذا تم التمييز بين الحقوق والواجبات العامة التى يسندها الرادع السياسى .

ولعلم السياسة علاقة بعلم النفس ، حيث تطورت أساليب المعيشة وأصبح ضروريا على الحكام ، معرفة مايريده الرأى العام ، سواء فى الدول الديمقراطية أو الدول

الديكتاتورية ، على السواء ففى الأول ، لابد وأن تكيف الحكومات أفكار ومفاهيم الأشخاص الذين ستطبق عليهم نظمها وقوانينها نظراً لاختلاف الاستعداد السياسى ، لدى كل شعب ، عن غيره لأن ما يناسب شعباً قد لا يناسب شعباً آخر ، أما فى الدول ذات الأنظمة الدكتاتورية فإنها تلجأإلى القوة لكى تحتفظ بالحكم ، وبالتالى فانها تحاول ترغيب الشعوب ، التى تحكمها ، وتقوم من أجل ذلك بإستخدام أنواع من التأثير النفسى ، والدعايات ، من صحافة وإذاعة وتليفزيون وغيرها من صور الدعاية الحديثة لكى تحاول تطبيق وسائل علم النفس عليهم .

٥ - علم السياسة والاجتماع :

من الثابت أن أى نظام سياسى ، لا يعمل فى فراغ وقد أعطت للدراسات السسيولوجية ، مدارك ومعارف ، قيمة على البيئة ، التى من خلالها يمارس العمل السياسى وظائفه ، ولقد زاد الاهتمام بهذا اللون من الدراسة خاصة عندما ظهرت الدراسات المقارنة ، بصفة عامة ، وأصبح هذا اللون من المعرفة ، يشكل قاعدة ، لدراسة علم الاجتماع السياسى ، الذى يعنى بفحص ودراسة الصلات والعلاقات بين السياسة والمجتمع ، بين البناء السياسى والبناء الاجتماعى وبين السلوك الاجتماعى والسلوك السياسى ومن هنا ، فقد إعترف علماء السياسية بأهمية علم الاجتماع فى دراسة السياسة وكيف أن لنظريات فلاسفة وعلماء أمثال كارل ماركس تاثير كبير على الدراسات السياسية ، وقد أكد الباحثون على ذلك بالتدليل على ما يدرسه علم الاجتماع السياسى من نشأة النظم السياسية وسيرها وتماثل الأجهزة السياسية فى مختلف أنواع الحضارات ونشأة الرأى العام ومكوناته ، ومختلف أنواع الأحداث السياسية ، وأشكال العمل السياسى ، وقد حدا ذلك بقول البعض أن علم الاجتماع عموما هو الأب لكافة العلوم الاجتماعية الأخرى لأنه

يبحث فى أصل ، وتطور وتركيب ووظائف الجماعات الاجتماعية وكذلك أشكالها ، وقوانينها وعادتها ، ومؤسساتها ، وأنماط حياتها ، ومدى ما تسهم به فى تطور الثقافة والحضارة الانسانية ومثل هذه الجوانب التى يبحث فيها علم الاجتماع ، قريبة الصلة تماما بعلم السياسة ، إذ أن هناك العديد من الظواهر والمواقف السياسية التى لا يمكن استيعابها ، وتفهمها ، بدون التعمق فى جذورها الاجتماعية كما أن علم الاجتماع لا يمكن أن يتقدم كثيرا . بدون الاحاطة الكاملة بالعوامل والتيارات السياسية ، التى تتعامل فى المجتمع عند كل مرحلة من مراحل نموه وتطوره .

وأخيراً تجدر الاشارة إلى وجود عامل مشترك بين جميع العلوم الاجتماعية وهذه المسألة المشتركة بينها هى أنها تعرف إلى أى حد يجب على علم السياسة أن يكتفى بتقبل معطياته ، وإلى أى حد يجب على علم السياسة أن يكتفى بتقبل معطياته ، وإلى أي حد يجب أن يسهم فى أعدادها ، وإلى حد يجب أن يصوغها صياغة كاملة ، أن القضية فى قسم منها ، قضية إتفاق قد ينمو علم السياسة فى بعض الدول بأسرع مما ينمو به علم الاجتماع فيؤدى هذا بعلم السياسة إلى إستعارة تحليل علمى معد سلفا فى بلدان أخرى .

وهناك ايضا عوامل ذات مدى شامل مطلق كتحديد المكان الجغرافى وسلم الأعمار ، وتطور السكان الفرعى والكمى ، وعلى علم السياسة أن يحذو بشأنها حذو العلوم الأخرى ، فلا يسقطها من حسابه . وعلم السياسة يلغى مبدئيا هذه العناصر ويترك مهمة إعدادها للعلوم التى تأخذ على عاتقها ذلك غير أن علم السياسة لا يحدد هذه العناصر بنفسه ، الا إذا وجد أن هذه العلوم لا تقوم بالمهمة ، هناك ايضاً معطيات أخرى تتعلق ببنية السلطة كالمؤسسات الحكومية

والأحزاب والعقائد أو الخرافات السياسية ، وتترتب على علم السياسة هنا مسئولية اعداد مثل هذه المعطيات إعداداً كاملا ، مستعينا عند الضرورة بالأساليب التى تستخدمها الفروع الأخرى (تحليل الأحزاب مع الأخذ بعين الاعتبار الأدوات والأساليب التى يستخدمها علماء الاجتماع لدراسة الجماعات) . هنا فإن على الباحثين متنوعى التخصص القيام بمعالجة نفس الظواهر من جوانب أخرى : فالمؤسسات الحكومية ليست سوى فئة خاصة من المؤسسات الاجتماعية ، كذلك فإن الأحزاب السياسية الأخرى ليست سوى نوعا من الجماعة ، وهناك أخيرا عناصر لا تمثل سوى مظهرا واحدا من موضـــوع أشمل مثل " المزاج السياسى " الذى يتفق تحديده مع انعكاس مكونات الشخصية العامة على أسلوب عمل جماعة ما لم يمثل تدخلها فى جزء من نشاطها .

وهكذا فإنه من الصعب تصور إمكانية إعداد المظاهر الخاصة بالسياسة على حده نظرا لأن المظاهر كلها هنا وحدة لا تتجزأ ، كما أن معالجة هذه الموضوعات تفترض ، من جهة أخرى ثقافة من نوع خاص يفتقر اليها عادة الباحثون فى علم السياسة لكن ذلك لا يعنى لجوء الباحث السياسى الى علم الاجتماع ليستعيض عن النقص الظاهر فى علم السياسة بل أن على الباحث فى علم السياسة أن يكون قادرا على مراقبة المعطيات المقدمة له وأن يقدم اقتراحات مفيدة فيما يتعلق بتطبيق عوامل وعلاقات ذات مدى اشمل على حقل تخصصه فى علم السياسة ، لأن الباحث السياسى مؤهل أكثر من غيره لتفحص بعض مظاهر ظاهرة عامة (كتحليل النخبة السياسية فى دراسة عامة لتوزيع السلطة الاجتماعية) ، وهكذا فان على الباحث فى علم السياسة أن يسهم بجهده العلمى فى العمل الاجتماعى ، بمعنى أن يشترك فى إعداد معطيات من هذا النوع حتى ولو كانت النقطة التى تهمه ليست سوى

مظهر يصعب فصله – عن موضوعات ، تتخطى ، فى مجموعها إطار تحليله ـ (مثل دراسة ميول الحاكم الاستبدادية مثلا) .

وعموما فإن المعرفة السياسية لازالت متأخرة حيث أنه حتى فى البلدان الأوربية مضى وقت طويل قبل أن يعترف بعلم السياسة كعلم كامـل ومتخـصص ، بل أنه مازالت هناك حتى الآن صعوبات على طريق ترسيخ هذا العلم من ثغراته الرئيسية لعدم وجود علاقة دقيقة بين مختلف عناصره وإفتقاره إلى نظرية تلائم مواضيعه المتشعبة وربما يرجع ذلك فى معظمه إلى طبيعة علم السياسة نفسها .

الفصل الثاني

مناهج البحث فى النظرية السياسية

١ - المنهج القياسى والمنهج الاستقرائى :

تتراوح طرق البحث منذ اليونان حتى الآن بين المنهج القياسى لافلاطون والمنهج الاستقرائى لارسطو والذى لم يستطع هو الآخر أن يبتعد كلية عن المنهج القياسى . وتاريخ المعرفة السياسية منذ عصر هذين الفيلسوفين حتى عصرنا الحديث هو قصة محاولة إنصرافهما عن المنهج القياسى التجريدى إلى منهج إستقرائي تجريبى .

إن افلاطون يبرر منهجه القياسى بإعتبار الدولة صورة للفرد ، ولذلك فإن العدالة فى الدولة هى صورة مكبرة للعدالة لدى الفرد ، وعدالة الاثنين واحدة ، ولكن الدولة أوسع وأوضح ومن ثم يقترح افلاطون " أن نبحث عن طبيعة العدالة والظلم كما يظهران فى الدولة ، ثم نبحثهما لدى الفرد فتنتقل بذلك من الأعم إلى الأخص ثم نقارن بينهما . وعموما فإنه تنبغى الإشارة أنه إذا كان المنهج العلمى السائد اليوم فى التطبيق فى علم السياسة منهجا تجريبيا ، الا أن المعرفة العلمية لا تتقدم بدون إفتراضات نظرية قد تثبت التجربة صحتها أو تثبت بطلانها .

وفى القرون الوسطى والاسلامية برز المنهج الاستقرائى فى البحث السياسى من خلال الدراسة التاريخية أو القانونية للدولة أكثر مما ظهر فى دراسات الفلاسفة أو المفكرين الذين ساروا على نمط أفلاطون وأرسطو . ويعتبر إبن تيمية وإبن خلدون ، من أبرز المفكرين الإجتماعيين المسلمين الذين نقدوا المنهج القياسى الأرسطوى ، وكانوا

يرغبون فى العودة إلى المنهج السلفى وإستبعاد دراسة الفلسفة والمنطق فعطلوا بذلك ظهور منهج تجريبى من النقد ، والذى به تنضج العلوم الطبيعية والاجتماعية نضوجا متواصلا ، فابن خلدون يرى ضرورة إدراك الوقائع التاريخية على حقيقتها وتحريرها من أوهام المؤرخين ، ومع ذلك فإن فريقا من الباحثين يعتبرون مقدمة ابن خلدون كتاباً فى أصول علم التاريخ أو دراسة فى المنهج التاريخى بإعتبار ما ذكره إبن خلــدون من " أن فن التـاريخ هو فن عـزيز المذهب جم الفوائد ، شريف الغـاية إذ هـو يوقفنا على أحـوال البـاحـثين من الأمم فى أخـلاقـهم ، والأنبـيـاء فى سـرهـم ، والملوك فى دولهم وسـيـاسـتـهم " ، وهكذا تجـد أن المنهج التـاريخى يؤكـد على دراسـة تاريخ النظام السياسى حيث أنه يلم بالاحداث السياسيـة التى أدت إلى أقامة تلك النظم ويربطها بالافكار التى كانت سائدة آنذاك .

ومن المناهج الأخرى المستخدمة فى تحليل الظواهر والاحداث السياسية المذاهب الآتية :

١- المذهب القـانونى : حـيث يركـز البـاحث على دراسة الاوضـا ع الدسـتـورية فى الدولة من حيث عـلاقات أجهزة الحكم ومؤسسـاته ببعضـها واختـصـاصـاتها ووظائفها ودراسة الحقوق والالتزامات التى ينشئها الدستور ويقررها للأفراد .

٢ - المذهب الإجتماعى : حيث يحاول الباحث أن يبحث مكانة الظواهر السـياسية ونظمها عن غيرها من الظواهر فيبحث الظواهر السياسية وعلاقتها بالحــياة الاجتماعية .

٣ - المذهب الفلسفى : حيث يحاول الباحث التركيز على بحث القواعد الاساسية التى تحكم الظواهر السياسية فتكون دراسة مركزة على الفكر السياسى وعن أصلح حكومة لمجتمع ما .

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة علم السياسة فى عالمنا العربى المعاصر تتخذ عدة أساليب ففى مصر تسود المدرسة العلمية السياسية بإعتبار السياسية علماً قائما بذاته وقد سار عدد من الاساتذة المصريين فى هذا الطريق ، كما توجد المدرسة القانونية الدستورية والتى تعتبر دراسة السياسة جزءاً من القانون الدستورى ، هذا الاسلوب يتبعه معظم أساتذة القانون الدستورى فى العالم العربى ، ثم تأتى طريقة الدراسة المنهجية للنظم والنظريات السياسية الاسلامية ، وقد بدأ بها المستشرقون أول الامر ، ثم الكتاب العرب ، وأخيرا توجد المدرسة الخلدونية وهى امتداد لمنهج ابن خلدون ، وقد حاول جورجى زيدان السير على منهجه ، فى مجموعة دراسات للدولة نشرت سنة ١٩١٣ ، والخلاصة إن الاستعانة بالمنهج العلمى فى الدراسات السياسية - وأيا كانت المذاهب المستخدمة إنما يمثل مطلبا حيوياً مع الاخذ فى الاعتبار الطبيعية الديناميكية المعقدة للسلوك الانسانى فضلا عن كثرة المتغيرات غير المنظورة التى تحد من القدرة على التنبؤ فى مجال التحليل السياسى ، فهناك مشكلات ناتجة عن فقد الظواهر السياسية وأخرى نتيجة لعنف الجانب التجريبى لعلم السياسة ، كما أن هناك مشكلات ناتجة عن تعذر إستخدام وسائل القياس الكمى فى مجال التحليل السياسى نظرا لمرونة علم السياسة وعدم محدوديته ، حتى أن أحد الباحثين يرى أن علم السياسة ليس سوى إسما أطلق على مجموعة من الموضوعات ذات الاختصاص والتى تتصارع فى ميدان واحد للبحث ، وطبقا لهذا الرأى فإنه يوجد علوم سياسية بدلا من علم السياسة.

وقد يكون من المفيد بعد إستعراضنا للمنهج الاستقرائى ، تحليل المناهج المتعددة والمعارضة لعلم السياسة ، والتى تدور بين النظرية التجريبية والنظرية العرفية .

٢ - المنهج التاريخى جورج هـ سابين Sabine

إن أفضل من يمثل المنهج التاريخى أو التقليدى فى علم السياسة هو جورج هـ. سابين ، ويستهل سابين تعريفه لعلم السياسة بصورة محددة جدا فهو يقترح أن ندمج فى علم السياسة جميع الموضوعات التى كانت مثار مناقشة فى كتابات فلاسفة السياسة المشهورين من أمثال أفلاطون وأرسطو وهوبز ولوك وروسو وبنتام وميل وجرين وهيجل وماركس وآخرين ، وعندهم سوف نحاول أن نبحث عن تلك الاسئلة التى أثاروها حول صحة أو سلامة النظريات السياسية وأسئلة تتصل بالفضائل أو المثل المراد تحقيقها فى الدولة ومعنى الحرية ، ولماذا ينصاع الناس للحكومة ومجال أنشطة الحكم ومعنى المساوة .. تلك هى بعض الاسئلة أو القضايا التى اثارت أذهان فلاسفة السياسة على مدى عصور التاريخ . بالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نعمل حصراً للأسئلة أو القضايا التى أثارت أذهان فلاسفة السياسة على مدى عصور التاريخ . بالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نعمل حصراً للأسئلة التى تختص بالدولة ، والعلاقة بين الدولة والمجتمع ، وبين الفرد والدولة ثم نناقشها فى النهاية إذا لم تكن قد نوقشت مناقشة مستفيضة من جانب فلاسفة السياسة . وتمثل هذه الامور أسس النظرية السياسية ، طبقا لفكر المفكرين التقليديين . ولقد ربط سابين Sabine وكتاب تقليديون آخرون أهمية كبرى بالمنهج التاريخى . والنظرية السياسية – عند سابين – هى دائما سابقة بالنسبة لموقف معين محدد " ولذلك فإن عمليات إعادة بناء " الزمن والمكان والظروف التى تنشأ فيها " شئ ضرورى لفهمها . إن حقيقة أن النظرية السياسية هى دائما متصلة فى " موقف معين محدد " لا يعنى أن لها علاقة بالزمن المستقبل . إن النظرية السياسية الكبرى تتميز وتتفوق فى كل من "

تحليل الموقف الحالي والايماء بمواقف أخرى " وبذلك إن النظرية السياسية الجديدة – حتى العصور المقبلة ، انها بالضبط تلك الصفة العامة للنظرية السياسية ، والتي تجعل منها شيئاً جديراً بالإحترام . إن النظرية النموذجية تشمل حسب تصور سابين – عبارات تصف حال وأوضاع تؤدى الى نشأتها (ب) عبارات تدور حول " مايمكن أن نطلق عليه تجاوزا " " الطبيعة العرضية " (ج) عبارات تشير الى أن شيئا يجب ان يحدث أهو الصواب في أن يحدث أم هو الذي يستحسن أن يحدث " إن النظريات السياسية – على ذلك تشكل – طبقاً لرأي سابين عناصر : الواقع والعرضي والقيمي ، وفي النظريات السياسية ذات الدلالة الكبرى قد ظهرت في فترات الشدة وفي تاريخ العلوم لنا على إمتداد ٢٥ قرنا ظهرت فترتين مدة كل منهما ٥٠ سنة في مكانين مختلفين إزدهرت فيها النظرية السياسية كثيراً في أثينا في النصف والربع الثالث من القرن الرابع الميلادي عندما كتب أفلاطون وأرسطو أعمالهم الكبرى وفي انجلترا بين أعوام ١٦٤٠ – ١٦٩٠ عندما ظهر هوبز ولوك وآخرون – طوروا نظرياتهم السياسية وهاتان هما الفترتان للتغير العظيم في التاريخ الفكرى والإجتماعي في أوربا . ويرى سابين Sabine أن النظريات السياسية الكبرى لا تنشأ عن أزمة بهذا الكيف ، ولكن من خلال ردود الفعل التي تتركها على عقول المفكرين . ولكي نفهم نظرية سياسية – على ذلك ويجب أن نفهم العصر الذي نشأ فيه بوضوح كذا المكان والظروف الملابسة لذلك . وقد لا يشترك الفيلسوف السياسي فعلا في سياسة عصره ولكنه يتأثر بها وبالتالي يحاول أن يؤثر فيها ، ويرى سابين أن النظريات السياسية " تلعب دورا مزدوجا " بمعنى أنها في الوقت الذي تنتمي فيه إلى عالم الفكر المجرد ، إلا أنها تؤثر على العقائد والمعتقدات التي تصبح أسباباً وتحتد كأحداث عرضية في المواقف

التاريخية . ومن الضرورى كذلك فهم ما إذا كانت النظرية السياسية صحيحة أو زائفة ، سليمة أو سخيفة ، يمكن التعويل عليها أم لا . ويتضمن هذا مسألة ومن الضرورى لذلك ولكى نفهم النظرية السياسية يجب ان نحاول أن نجمع بين الواقعى والعرضى والقيمى .

لقد عالجنا الان كيف ان سابين Sabine سمى " البناء المنطقى للنظرية السياسية " وعلينا أن نفكر فى " مكوناتها النفسية " إن النظرية السياسية ليست تدريباً فى فراغ فكرى ، إذ القصد فيها التحريض والاقناع ، والغرض من التحريض دائما موجود أمام من يقوم بتنظير السياسة . إن بعض ما يصفه الكتاب المحدثون بفولكلور الفلسفة " أو حتى مجرد " الايديولوجية " أمر حيوى لفهم النظرية السياسية إن العقائد التى ولدها فلاسفة السياسة . بصرف النظر عن صحتها أو زيفها – لها تأثيرها على التاريخ . إن كل نظرية سياسية – حسب رأى سابين – هى " حقيقة جوهرية تماماً ، تحدث فى خضم الحقائق التى تشكل موقفاً سياسياً معيناً . وهى على هذا النحو لها أسبابها كما أن لها نتائجها أيضا بصرف النظر عن صحتها أو زيفها . إن النظرية السياسية لذلك يمكن الحكم عليها بطريقتين :

– كنظرية يمكن أن يوجه اليها الإنسان النقد المنطقى وان يحلل معناها وأن يبرز أوجه القصور فيها . ولكن كسبب للأحداث قد يحاول الإنسان أن يكتشف أى طبقة من المصالح، تمثل أو أى دافع لدى المفكرين السياسيين حدت بهم إلى ذلك . ولكن عندما نناقش النظرية السياسية – كسبب أو كمجموعة من المعتقدات تؤدى الى أحداث ووقائع معينة يجب ألا نخلط بينها وبين المظهر التجريدى لها . ويجب ألا نخلط كذلك بين مظهرى النظرية السياسية : المظهر الذى تكون فيه جزءا من عالم الفلسفة أو الفكر المجرد والمظهر الذى تكون فيه جزءاً من بيانات ومعلومات

عن السياسة . ومن الضرورى أن تميز بين الحقائق والقيم إلى جانب وجود فكر مستقيم متماسك فى كل منهما . إن النظرية السياسية على ذلك تشمل – حسب رأى سابين – على كل من الفكر السياسى والفلسفة السياسية وعلم السياسة .

٣ - المنهج السوسيولوجى (الخاص بعلم الاجتماع) :

جورج أى كاتلين Catlin لقد تعرض المنهج التاريخى عموما للنقد بأنه يميل إلى النمط التقليدى كما رأى البعض أن يضيق من وجهة النظر إلى السياسة ويقصرها على ساحة الدولة . ولقد حاول العديد من الكتاب المعاصرين توسيع مجال علم السياسة بحيث لا يضم الدولة فحسب بل المجتمع أيضاً ، وهى وجهة نظر تبناها كاتلن Catlin . ويفضل كاتلن إستخدام السياسة بالمعنى الذى تشمل فيه على تلك الأنشطة التى تجرى فى المجتمع . ويعتبر كاتلين أن علم السياسة وتميزه عن علم الاجتماع يعطينا عددا من المميزات التى تميز هذا المنهج الذى يسمح للدارس أن يعالج العلاقات السائدة فى المجتمع وتركيبه ككل وليست عن طريق الشرائح المصطنعة التى ظهرت فيما بين القرن الخامس عشر والسابع عشر فى أوربا والتى توصف هذه الأيام " بالدولة الحديثة " ويربط دراساته بالنظرية العامة للمجتمع والتى يمكن أن يتجاهلها علماء السياسة على مسئوليتهم . الأمر الذى لم يقع فيه أغلب علماء السياسة المحدثين . إذا كان عالم السياسة يعالج الدولة كوحدة تحليل فمن المحتمل أنه يهمل التفاصيل التافهة والشائعة المترابطة بالأحداث بين يوم وآخر والتى لا يستطيع فهمها ما لم يربطها بما يحدث فى المجتمع . ويوجد عدد كبير من الدول اليوم ولكن لا يمكن إعتبارها وحدات فردية من أجل أغراض التحليل السياسى وعلى الإنسان أن يذهب إلى خصائصها الأساسية ، وإذا قرر عالم السياسة أن يذهب وراء

دراسة المؤسسات ويتحمل مسئولية دراسة للوظائف والعمليات التى يسهل عليه إلتقاطها كوحدات تحليل – وكاتلين Catlin من جانبه قد أختار دراسة ظواهر السيطرة على أنها مركز دراسة السياسة .

وأجهزة السيطرة أو التحكم التى قد تتخذ شكل سيطرة على آخر أو فرد على جماعة أو جماعة إلى أخرى ، ويرى كاتلين أن هذه السيطرة " تنشأ عن المطالب العادية للكائنات البشرية ولا تظهر إلى الوجود لأن المجتمع يفرض وجودها " .

والسيطرة بهذا المعنى لا يفرضها الشرير على البرئ إذ أن الطبيعة البشرية تتطلب هذه السيطرة بل وتفرضها .

وكاتلين catlin على دراية بالمخاطر وإساءة إستخدام السلطة والتطلع اليها وأنها المحدد الوحيد للعلاقات السياسية . ويجب ألا تربط بين السلطة والسلطة العسكرية ولا حتى يجب أن تعنى " السيادة " حيثما يقول : كاتلين « وهو خطأ وقع فيه هانز مورجانثو » ، إذ يقول إن سياسة السلطة ليست سيئة فى حد ذاتها ولكن تدمير سياسات السلطة هو الخطأ كما ذكر مورجانثو فى أعماله الأولى حتى التعاون يمكن أن يكون صورة من صور السلطة ، إن التمييز بين علم الاجتماع وعلم النفس – على إعتبار السلطة خاصيته الرئيسية – فإن كاتلين يفضل علم السياسة على أنه أقرب إلى هذه المبادئ . وعلى الرغم من اعترافه دون خجل بأنه " سيكولوجى " بالمعنى الذى يراه جراهام وألاس وجيمس برايس الا أنه أقرب الى ميريام Merriam ولاسويل مؤسس المنهج السلوكى ويعرف لاسويل علم السياسة بأنه " دراسة المشاركة فى السلطة وتشكيلها " وهو تعريف يقبله كاتلين والفرق الوحيد أنه يفضل تسميتها ظواهر السيطرة على جميع المجال الاجتماعى مع وجود " إفتراض غير مفهوم يدفع نحو السلطة " .

٤ - المنهج الفلسفى ليوشتراوس Leo Strauss :

بالإضافة إلى وجهات النظر التقليدية والمعاصرة بشأن علم السياسة توجد وجهة نظر ثالثة يقدمها شتراوس ويمكن وصفها بالمنهج الفلسفى ويميز شتراوس بين النظرية السياسية والفلسفة السياسية ويرى ان كليهما جانبان من الفكر السياسى . والنظرية السياسية عنده " هى محاولة معرفة طبيعة الاشياء السياسية بصدق " .

وحيث أن الفلسفة هى " البحث عن الحكمة " أو عن المعرفة العامة الشاملة من أجل الجميع " إلا الفلسفة السياسية " هى محاولة معرفة طبيعة الاشياء السياسية بصدق الى جانب معرفة النظام السياسى الصحيح " ويمتد الفكر السياسى إلى كل من النظرية السياسية والفلسفة السياسية والنظرية السياسة والفلسفة السياسية يكملان بعضهما البعض لأنه " لو نظرنا عموماً فأنه من الصعب فهم الفكر أو العمل دون تقيمة " . ويعتقد شتراوس كلا من المذهب التاريخى ويمثله سابين وتجريبية العلوم الاجتماعية التى كان يدافع عنها كاتلين وقد وصفها شتراوس بأنه " الخصم الكبير للفلسفة السياسية " .

ويرى شتراوس أن القيم جزء لا يمكن الإستغناء عنه فى الفلسفة السياسية ولا يمكن إستبعادها من السياسة . إن كل العمل السياسى يهدف إما إلى المحافظة أو الى التغير، ويوجهه فى ذلك فكر أو تقييم ما لما هو أفضل وما هو أسوأ ونتوقع أن يتوفر لدى عالم السياسة أكثر من مجرد الرأين .فلا بد أن تتوفر لدية المعرفة معرفة الخير للحياة والمجتمع . " إذا كان هذا التوجه يصبح أمراً ظاهراً صريحاً واذا جعل الناس هدفهم إكتساب معرفة الحياة الصالحة

للمجتمع الصالح فمن هنا تظهر الفلسفة السياسية " وان المزاعم حول طبيعة الأشياء السياسية والتى تتضمن معرفة تلك الأشياء " هكذا يقول شتراوس " لها طابع الآراء . وأنه أذا أصبحت تلك المزاعم فقط موضوعا للتحليل النقدى تنشأ حينئذ المناهج الفلسفية أو العلمية في السياسة أن الفلسفة السياسية عنده هي « محاولة إستبدال رأى عن طبيعة الأشياء السياسية بمعرفة طبيعة تلك الأشياء وهي « المحاولة الحقة لمعرفة كلاً من طبيعة الأشياء السياسية والنظم السياسية والنظام السياسى الصحيح إن الفلسفة السياسية بهذا الشكل الشامل قد نشأت منذ بدايتها وبدون إنقطاع – حتى بعد بداية السلوكين وإثارتهم المشكلات حول موضوعها .

وينتقد شتراوس بشدة التمييز المصطنع الذى يحدث الآن بين علم السياسة . وإن التمييز بين الفلسفة والعلم لا يمكن تطبيقه على الشئون الإنسانية . ولا يمكن أن يكون هناك علم سياسى غير فلسفى أو فلسفة سياسية غير علمية . وبالتركيز وكثيرا على المظهر التاريخى لعلم السياسة نجد ان المؤرخين قد فصلوه عن طبيعته العلمية دون حدود ، حاولوا أن ينزعوا عنه جوهره .

٥ - المنهج التاريخى : المميزات وأوجه القصور :

لماذا يجب اعتبار دراسة النظرية السياسية الكلاسكية جزءاً لا غنى عنه فى أى مقرر سياسى وبالإشارة على وجه الخصوص إلى افلاطون وفلاسفة السياسة الآخرين في الماضي . وكون أن يصبح أفلاطون موضوع أعنف المحاولات بين الأكاديمين اليوم أمثال بوبر Popper ، وفايت Fite وراسل Rassel ، كروسمان Crossman الذين يقللون من شأنه فى معالجتة للأخلاق والسياسة وبأنها تنقصها الحيوية والإصرار – نجد فى الناحية الأخرى وأيلد

Wild ، وليفنسون Levison وآخرين يدافعون عنه بإقتناع تام وحيوية شديدة – كل هذا يوحى بأن أفلاطون (وإلى حد ما كل فيلسوف سياسى ذائع الصيت) يعالج مشاكل لا تختص بعصره فقط ولكن بكل العصور ودراسته وبهذا المعنى يمكن دراسه المعنى التاريخى – كمرحلة فى تاريخ الأفكار والمؤسسات – وبالمعنى التحليلي حيث أنه يمثل مجموعة من المبادئ أو نظام ممكن من الفروض السياسية التي تم تصورها كمظهر شامل للحياة وخبرة فيها . ويكتب سبلى Sibley « إن الفهم الكامل للظواهر السياسية يمكن أن يشتمل على فهم الطريقة التى صاغ فيها الناس فى كل العصور والثقافات السياسية العامة والأهداف التى أنجزوها أو ظنوا أنهم أنجزوها " ويبقى فلاسفة السياسة الكلاسكية من أمثال أفلاطون وأرسطو قدراً كبيرا من الضوء على البنية السياسية والتنظيم السياسى والمشاكل السياسية والفروض السياسية الكلاسكية من أمثال أفلاطون وأرسطو قدراً كبيراً من الضوء على البنية السياسية والتنظيم السياسى والمشاكل السياسية والفروض السياسية وأهداف المؤسسات المعاصرة . يذكر سبلى Sibley إذا كانت دويلات المدن الأغريقية مثلا ذات دلالة على الطرق التى إنتظم بها الناس سياسيا ، ولذلك فإن المفكرين السياسيين الكاسيكيين يعطوننا بالتأكيد مفاتيح هامة عن كيفية تطورها وكيفية عملها " . ولقد كان أفلاطون وأرسطو أول من وضع فكرة الطريقة " العلمية " فى السياسة إلى جانب أنهما مارسا تأثير كبير فى تشكيل المؤسسات وفى تشكيل الأفكار . إن قدرا كبيرا من البنية التأسيسية للحياة فى العصور الوسطى وكثير من مبرراتها هو فى الأصل أفلاطونى ولكنه لم يتأثر مباشرة بكتابات أفلاطون (والتى فطن أنها فقدت فى الفترة ما بين القرن الخامس والخامس عشر " ولكن عن كتابات شيشيرون Chesheron

وأغسطين Angnstine . لقد تأثرت المدينة الفاضلة " يوتوبيا لتوماس مور بالتأكيد بجمهورية أفلاطون والقوانين Republic & Laws لقد كان للأفلاطونية وقع كبير فى أواخر القرن وهيجل والمثالين ، ومن المحدثين يمكن أن تذكر هـ . ف فى . ويلز H. F. Weels وكروسمان Crossman ووانرفايت Fite وكارل بوبر Popper وكثير آخرين " .

ومع التسليم بأهمية دراسة المفكرين السياسيين الكلاسيكيين يجب ألا ننسى أوجه القصور فى المنهج التاريخى فقد بذلت المحاولات للوصول إلى نصوص يعتمد عليها وتتبع الاقتباسات والعوامل الشخصية والبيئية وكلها كما ذكر واتكنز Watkins كانت تمثل مساحات البحث التقليدية فى مجال النظرية السياسية : إن عالم السياسة أكثر إهتمام بالسلوك السياسى الجارى وقد يجد فى دراسة ملاحظات وتعمقات مفكرى السياسة الكلاسيك شيئا من الإتصال بموضوعه .

٦ - المنهج المتكامل كارل ج . فريدريك

An Integrated Approach : Carl j . Friedrich

من المهم ألا نسمح لعلم السياسة ألا يضيع فى خضم العلمية Scienticism أو الأخلاقية Moralism ومن المهم كذلك أن المظاهر الفلسفية والعلمية للنظرية السياسية يجب ان تفهماً فهماً جيدا ويتم التركيز عليها . ولكن قبل ان نحاول أن نفهم المظهر العلمى للنظرية السياسية يجب ان نفهم أولا ماذا نعنى بكلمة " علم " قبل أن نحاول أن نفهم ما المقصود بكلمة " فلسفة " لقد أخذ العلم صفات متعددة على أنه " فرع المعرفة أو الدراسة التى تعالج مجموعة من الحقائق المنتظمة وأن يبرر كيفية " عمل القوانين العامة ويوصف أيضـــا بأنه

التعميم ولا التخصيص الكمى فى حد ذاتهامعايير "مطلقة " فى التقدم العلمى ولكنها يجب أن تغتنم بالنسبة لما هو متاح من المادة العلمية المراد تقديرها " ثم يقتبس قول ارسطو بالقبول ويصفه بأنه دليل على رجل متعلم ذلك الذى يبحث عن الدقة فى كل طائفة من الأشياء بقدر ما تسمح طبيعة الموضوع وعلم السياسة - بصفته نظام شامل - قد لا يحتاج إلى طريقة واحدة بل الى عدة طرق . وعلى عكس علم الاجتماع وعلم النفس - حيث تكون الجماعة والفرد موضوع الدراسة وهى دراسة يمكن ان تتمم عن طريق يتصف بالدقة والضبط .. الخ . نجد أن علم السياسة يعالج الدول الاقليمية وهى أكبر شكل منظم من أشكال المجتمع والتى تتغير طبيعتها وصورتها وأهدافها من وقت إلى آخر ومن قطر إلى قطر آخر كما أن كل تغير قد يتضمن نصحاً مختلفاً أو طريقة مختلفة أو خليطاً من المناهج والطرق المختلفة . إن ظهور الشكل الدستورى من الحكومات بالإضافة إلى مبرراته . قد يحتاج نوعاً واحداً من الطرق ، فى حين أن ظهور دكتاتورية كلية شمولية يتطلب نوعاً آخر تماما . وفى تاريخ السياسة من الجائز أن يعتمد الإنسان على ما قبل التاريخ وعلى التاريخ وعلى الشعوبية وعلى الأنثروبولوجى وعلم النفس وعلى مناهج أخرى عديدة وقد يتطلب الأمر أحياناً طريقة أو منهجا تاريخياً موثقاً وفى حالات أخرى يتطلب دراسة الحالة وتحليلها وفى حالات ثالثة يتطلب إجراء العمليات الإحصائية والمقابلة ، والنظرية السياسية على ذلك يجب أن تستمر فى الإستحواذ على الطابع العلمى . وإن كل ما نفهمه هو أن العلم لا يعنى بالضرورة إستخدام نفس طرق البحث فى العلوم الإجتماعية كما هى فى العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء ولا نفس الطرق التى نستخدمها فى العلوم الاجتماعية كعلم الإجتماع والنفس وتطبقها على علم السياسة ، إن الطابع العلمى لعلم السياسة لا ينقص أى شئ من طبيعته الفلسفية . ولكى تكون

النظرية جيدة الفلسفة يجب كذلك أن تكون جيدة العلم . ماهـــى الفلسفة إذن ؟ ثمة تعريفات متعددة للفلسفة فقد عرفت بأنها " دراسة أو علم الحقائق أو المبادئ التى تكمن وراء كل المعرفة أو الواقع " وثمة تعريف آخر " هى دراسة علم مبادئ فرع أو موضوع معين من فروع المعرفة " وثمة تعريف ثالث " انها حب الحكمة أو المعرفة خاصة تلك التى تدور حول الحقيقة الكلية " ومع كل هذه المفارقات فى التعريف فإن الفلسفة يمكن أن تعامل عموما على أنها معرفة من نوع عام جدا ويرى برتراند راسل أنها تتكون من شقين ليسا متساويين فى المزج أنها " نظرية حول طبيعة العالم " وهى مبدأ أخلاقى أو سياسى يختص بأحسن وأفضل طريقة للزيادة " وفى نفس السياق يذكر فريدريك Friedrich بأن الفلسفة عموما تعالج مشاكل يمكن إستيعابها داخل إطار المعرفة الموجودة ولكنها قد تتخطى ذلك وتثير أسئلة " ميتافيزيقية " وتحاول أن تعطى لها الأجابات سواء على أساس منطقى اسطورى . وفهمها على هذا النحو ، تكون الفلسفة متميزة عن العلم . ويأتى علم السياسية للفلسفة بالحقائق والتعليمات بالتالى أو فى مقابل ذلك يتلقى عنها المقدرة على معالجة تلك المشكلات بصورة شاملة وليست متفرقة . ولا يستطيع أى عالم سياسى أن يكون اطار من المعرفة السياسية دون ان تتوفر لديه فلسفة عامة عن الحياة وينطبق هذا القول على ارسطو ولاسكى أو أى مفكر سياسى حديث .

وإذا سلمنا بصدق ذلك واتخذناه كأساس للنقد وعلى إعتبار ان عدم كفاية الفلسفة السياسية وعدم ارتباطها بالموضوع يرجع فى الحقيقة إلى أن الفلاسفة لا يستطيعون أن يحيدوا أنفسهم عن دراساتهم ويرد فردريك على ذلك بأن عملية الحياد أو الإنفصال هذه غير ممكنة . إن أمهر علماء السياسية لا يمكن

أن يبعدوا أنفسهم عـن مناقشة مفاهيم مثل " السلطة " والعـــدالة و " القيم " و " الجماعة " و " الدولة " و " المجتمع " وأن هذه المفاهيم لا يمكن أن تستخدم بالإشارة إلى فلسفة الكاتب العامة ولكن حتى لو حاول علماء السياسة الهروب منها (أى الفلسفة) فإن الفلاسفة أنفسهم لن يتوقفوا عن دراسة تلك المفاهيم .

الطابع المستقل ذاتيا لعلم السياسة : نورمان جاكبسون

Autonomous Character of Political Science :

Norman Jacobson

إن التوحيد الدقيق بين علم السياسة وكل من العلم أو الفلسفة يثير فى رأى نورمان جاكوبسون - خطر آخر ألا وهو إنتهاء النظرية السياسية بنوع من " العلمية " أو الأخلاقية " وقد حاول أن يوضح أن علم السياسة لا هو " علمية " ولا أخلاقية " ولكنه مستقل عن أى منهما ولكن شخصيته خاصة به . والذين يحاولون ان يصيغوه فى صورة " علم " كامل وأن يطبقوا عليه طرق البحث والإجراءات فى العلوم لا يفهمون دائماً معنى " العلم " ولا يستطيع الإنسان أن ينكر ميزة إستخدام المعرفة التى نتجت فى مجال ما لصالح فهم مجال آخر ولكن على الإنسان أن يفهم كذلك الفرق بين المجالين ويرى جاكبسون أن على علماء السياسة المعاصرين أن يجعلوا شيئا آخر خلاف علم السياسة . ويقول " يبدو أن السياسة هى علم النفس أو الاجتماع أو فلسفة أخلاق - إنها أى شئ بهذا الشكل خلاف السياسة " . ويرى كذلك أن السياسة هى نوع خاص من النشاط الفكرى ويجب أن تدرس فى وضعها الصحيح . وإذا نزعنا " العلم " عن النظرية السياسية قد تصبح فضلات - بقايا - " أخلاقية " لا قيمة لها . وإذا نزعنا عنها " الفلسفة " فإنها تقللها حتى تصل إلى درجة طرق البحث . وأن أولئك الذين يؤكدون الطابع العلمى أو الفلسفى لعلم السياسة إلى درجة ربطه بأى منهما قد

يكون من أنصار " العلمية " أو " الأخلاقية ولكنهم بالتاكيد ينقصهم حساسية الإلتزام والتكريس لعلم السياسة ذاته .

إن وحدة النظرية السياسية يمكن تقديرها فقط من خلال الإعتراف بالسياسة كنوع خاص من النشاط والإلتزام بها .

وبنما مهد جاكوبسون على إستعداده لإستعارة مفاهيم وأدوات من العلوم الأخرى الا انه يحذر من الإستعارة دون تمييز .

وينطبق هذا ، على الألفاظ بالذات . بل أنه ينتقد أن تصبح لغة أو ألفاظ علم السياسة دقيقة وعلمية . اذ أن تعقيم اللغة يمكن أن تؤدى بسهولة الى تعقيم الفكر

Sterilisatian of langnage Can Lead to Steralization of Thought واذا أخذنا جانب الموضوعية فيرى جاكوبسون أن عالم السياسة لا يستطيع أن يكون موضوعيا مثلما يحدث فى عالم الفيزياء .

واذا كان لابد من عدم الخلط بين النظرية السياسية ، والعلمية " فيجب ألا نخلطه كذلك " بالأخلاقيه " . اذ أن الأخلاقى من عادته الوعظ المستمر ويبدو أنه يتجاهل حقائق الحياة السياسية وقد يقلل من مستوى النظرية الأخلاقية .

ان البحث عن نظرية سياسية هو البحث عن نظريات أخلاقية كما يرى هوبز ، وروسو ويذكر جاكوبسون أن " النظرية السياسية لا هى " علمية " ولا " أخلاقية " سواء نظرنا اليها فى هذا الجانب أو ذاك . وان الإهتمام الجوهرى المركزى لها هو البحث عن الحكمة السياسية " .

وانتقد جاكوبسون كذلك فكرة وجود نظام مع التركيز على طرق البحث

ومناهجه والذى اتبعه السياسيون المحدثون . ورأى فيه منهجاً ساذجاً * لفهم السياسة . وان دراسة السياسة تتطلب شيئا أكثر من المهارة والتدريب : انها تتطلب فكرا قادرا على التمييز ومعرفة أكثر من معرفة الأساليب وتتطلب خيالا وخبرة والقدرة على الحكم بل وأكثر من كل ذلك للتكرس للموضوع . وان الهاوى الموهوب نو الإهتمام الأصيل بالسياسة سوف يقدم الكثير فى فهم السياسة ، أكثر من المحترف غير الخيالى القليل الاهتمام .

الفصل الثالث

مناهج البحث فى العلاقات الدولية

١ - المنهج التاريخى

هو أقدم المناهج المعتمدة فى دراسة العلاقات الدولية من جانب الجامعات البريطانية وقد ساد هذا المنهج عندما كانت أوربا محورا للسياسة العالمية وتاريخها القلب النابض للتاريخ العالمى بأسره وبذلك يعد المنهج التاريخى أكثر المناهج التقليدية شيوعا ويعلق أهمية كبرى على تطور التاريخ الدبلوماسى والعسكرى للدول باعتبار أن العلاقات الدولية لها جذور وامتدادات تاريخية سابقة مما يجعل التعمق فى تفهم الاحداث التاريخية أمراً ضروريا لإستيعاب الملابسات التى تحيط بالعلاقات الدولية المعاصرة ، فالروابط والصراعات والأحقاد التاريخية تعد من وجهة دعاة المنهج التاريخى من بين القوى الرئيسية التى تتحكم فى الاتجاهات السياسية للدول . ولا شك أن التاريخ الدبلوماسى يشارك علم العلاقات الدولية مجاله . (اى علاقات ما بين الدول) وذلك بفارق خطير ، يتمثل فى أن التاريخ الدبلوماسى يتناول تاريخ أحداث العلاقات الدوليـــة ، تبعا لما يتسم به هذا العلم من ارتباط بالوقائع فهو يبدأ من أحداثه بل وهنا تكمن نقطة انطلاق هذا العلم نحو موضوعيته ولهذا الاقتراب يميل بعد التاريخيين الى القول بأن علم العلاقات الدولية ليس الا التاريخ المعاصر لعلاقات الدول ؟ ومن ثم يعتبر فرعا من فروع المعارف التاريخية ، غير أن فى وجهة النظر هذه اغفال للخاصية الرئيسية لعلم العلاقات الدولية ، وتتمثل هذه الخاصية

فى أن علم العلاقات الدولية علم تجريبى موضوعه الكشف عن حقيقة الظواهر السياسية الدولية ومن ثم عما يكمن فيها من انتظام يتخطى الاحداث والوقائع فى ذواتها ، صحيح إن التاريخ الدبلوماسى – شأنه فى ذلك شأن شتى فروع المعرفة التاريخية – يتمثل فى معرفة الواقع ، وهو فى هذا يلتقى بعلم العلاقات الدولية غير أن معرفة الواقع في التاريخ الدبلوماسي تنحصر في الزمان ؟ الأمر الذي يقصر مهمته على تسجيل هذه الأحداث المحسوسة زماناً ومكاناً دون العناية بالكشف عما قد ينطوي عليه من إنتظام ، بينما علم العلاقات الدولية يسعى الى الفهم الشامل لاحداث الواقع الدولى دون العناية بكل حدث فى ذاته ، وهو يتمثل الالتقاء بين التاريخ الدبلوماسى وبين علم العلاقات الدولية على اساس أن الأول يقدم للثانى احداث الواقع التاريخى الطويل التى يبدأ منها عالم العلاقات الدولية تصوير فروضه لهذا العلم والتى يستطيع أن ينطلق منها لبناء نظرياته العملية فى مجال العلاقات الدولية .

وفيما عدا ذلك فالفصل بين التاريخ الدبلوماسى وبين علم العلاقات الدولية أمر مستقر ، يرتكز على كون مهمة الأول تنحصر فى التعريف بأحداث الواقع زمانا ومكانا بينما تنحصر مهمة الثانى فى تفسير علاقات هذا الواقع ؟ وإذا كان تفسير الواقع الدولى يقتضي البدء بتصنيف أحداثه التاريخية لوضعها موضع الملاحظة من جانب علماء العلاقات الدولية فان هذا التصنيف لابد وأن يكون من شأن هؤلاء العلماء . ذلك لان علم العلاقات الدولية لابد وأن يستند إلى مناهج معينة كمفهوم " القوة " أو مفهوم " علاقات القوى " وهكذا ، الامر الذى يقصر مهمة التاريخ الدبلوماسى – بالنسبة لعلم العلاقات الدولية – على مجرد تقديم المواد الاولية التى سيجرى عليها البحث ؟ وعموما فان التاريخ الدبلوماسى يدرس الأحداث السياسية

فى المجال الدولى دراسة " واقعية " بحته أى فى ذاتها ؟ بينما يعنى علم العلاقات الدولية بالدلالات العامة لهذه الأحداث .

وبالاضافة الى ما سبق فقد كان للمنهاج التاريخى مؤيدوه ومنتقدوه ويرى مؤيدوا المنهاج التاريخى انه يحقق المزايا الآتية :

(أ) القدرة على تحدى الأسباب التى تكمن وراء نجاح أو فشل قادة الدول فى اتباع سياسات خارجية معينة فى وقت ما ؟ ثم استخلاص مغزى وتفسير لانماط السلوك الدولى المختلف .

(ب) تفهم أعمق للأتجاهات التى يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول .

(ج) يساعد على تفهم الكيفية التى يتم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجية والدوافع التى تمليها ونتائجها وذلك فى الاطار التاريخى الحقيقى لهذه القرارات .

(د) التاريخ هنا يخدم كمعمل للتجريب والاختبار فى العلاقة بين الاسباب والنتائج فى السياسة الدولية باعتبار أن لكل موقف دولى طبيعته المتميزة وأن مواقف السياسة الدولية لا تتكرر على نفس المستوى .

(هـ) ان كتابة التاريخ الدبلوماسى والعسكرى للدول لا تتم اعتباطا وانما تخضع للقواعد والاصول العلمية ؟ ومن ثم فان ما يصل إليه دعاة هذا المنهاج من احكام واستنتاجات من خلال هذا المنهج التاريخى يصلح لان يتخذ اساسا فى تقييم المواقف التاريخية ذات الخصائص المتشابهة وهناك مثال على ذلك ما فعله المؤرخ والدبلوماسى الانجليزى أ . هـ . كار عندما أرخ الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الماضيتين وأطلق على دراسته اسم " العلاقات الدولية بين حربين عالميتين " .

(و) يرى أحد دعاة هذا المنهج البارزين أنه قد يصبح من المتعذر الوصول إلى أحكام موثوق بها فى العلاقات الدولية ما لم تخضع الحقائق المتاحة لتحليل تاريخى اجتماعى ؟ ويقصد بذلك أن يقوم الباحث بترتيب هذه الوقائع فى سياق تسلسلها التاريخى الطبيعى ؟ ومن ذلك ينطلق الى تحليلها وتمحيصها فى نطاق بعض المفاهيم المحددة لان ذلك يخلع على المادة التاريخية مضمونها ؟ ومن هنا أيضا فان مهمة المؤرخ - من جهة هذا الفريق المؤيد - يجب أن لا تنحصر فى مجرد سرد الوقائع وانما تكون بالنفاذ الى عمقها لمعرفة أسبابها ؟ ومن هنا يجب أن يتعرف المؤرخ على علم السياسة وعلم النفس والجغرافية والعلوم ذات الصلة بالتاريخ .

غير أن انتقادات حادة قد وجهت إلى للمنهاج التاريخى فى دراسة العلاقات الدولية ويمكننا ايجاز هذه الانتقادات فيما يلى :

(أ) غزارة وتعقد وتداخل الاحداث التاريخية مما يشكل صعوبة فى تحديد العلاقات الدولية فى مراحل تطورها .

(ب) ان التاريخ هنا يستخدم لاثبات فرضية ؟ وبالتالى فانه يمكن أن يحدث تلاعب بالمادة التاريخية لاستخلاص العناصر التى تؤيد الفرصة واستبعاد العناصر التى تناقضها .

(ج) أن التاريخ لايتطور فى اتجاه واحد أو معلوم حتى يمكن استخلاص قوانين تفسر الظواهر التى تحيط بعملية التطور ؟ ويقول هوفمان " ان المنهاج التاريخى قد ينتهى بنا الى التحليق فى السماء ولكنه لا يمدنا بنظرية العلاقات الدولية .

(د) عادة ما يصبح اتباع هذه المناهج مجرد تجميع لما هو متاح من الوقائع والبيانات والوثائق وقد تضيف من صورة المعالجة حقائق بالغة الخطورة مما ينال دون

شك من سلامة الاستنتاجات والأحكام التى يصورها المؤرخون حول هذه المواقف .

٢ - منهج المنظمات الدولية :

The International Organization Approach

واتخاذ القانون الدولى أساسا لدراسة العلاقات الدولية يسعى هذا المنهج إلى دراسة العلاقات الدولية على أساس تحليل العلاقات الدولية القائمة بين اعضاء المنظمات الدولية ، وقد ولد هذا المنهج مع تشكيل عصبة الأمم ، ثم عاد وتطور مع تزايد عدد المنظمات الدولية ، ويعتمد انصاره على دراسة المسلك الافتراضى للدول أعضاء المنظمات الدولية - مناوراتهم ، تكتلاتهم ، حججهم التى يطرحونها ويفسرون بها تأييدهم لهذا القرار ورفضهم لغيره ومواقفهم من مختلف المناقشات المطروحة امام المنظمة الدولية ، ويتميز هذا المنهج بمقدرته على تقديم تفسير لدواعى التكتل أو الانقسام داخل المنظمةالدولية وذلك من خلال متابعة وتحليل عمليات التصويت على قدرات المنظمة العالمية ، بل ان دراسة متعمقة للسلوك الانتخابى للدول الاعضاء يساعد على التنبؤ بمواقفهم المستقبلية ازاء قضايا معينة ، وهو ما يسهل الى حد بعيد من مهمة وزراء الخارجية والوفود الرسمية الزائرة لتلك الدول كما ان التمييز بين عالم العلاقات الدولية والقانون الدولى ترتكز إلى التباين فى المنهج ؟ ذلك بان علم العلاقات علم تجريبى من علوم الواقع ، انه علم وقائع Science defaits فهو يبدأ من حسيات وقائع العلاقات الدولية لتحليلها موضوعيا من اجل تفسيرها والتوقيع فى شأنها ؟ بينما يرتبط القانون الدولى بالمعرفة القانونية Connoaissance Juridique التحليلي الشكلى أى التعرف على القواعد المعمول بها فعلا فى جماعة الدول وعلى مصادرها الشكلية (العرف - المعاهدات ، الدولية)؟ انه التحليل القانونى Analyce Juridique

لقواعد القانون الدولى فى مواجهة التحليل الموضوعى Analyce opjective لأحداث الواقع الدولى فى علم العلاقات الدولية ؟ ومن ثم فان التباين ليس قاصرا على طريقة التحليل فحسب وانما هو قائم ايضاً فى شأن مادة البحث ، أن مادة البحث فى القانون الدولى هى الروابط القانونية بينما البحث فى علم العلاقات الدولية روابط الواقع ، وهكذا يقتصر اللقاء بين القانون الدولى وعلم العلاقات الدولية على مجرد انهما يعملان فى مجال واحد هو مجال العلاقات الدولية على مجرد انهما يعملان فى مجال واحد هو مجال علاقات الدول وفيما عدا ذلك فانهما يختلفان منهجا ومادة .

غير أن دراسة القانون الدولى بالمنهج القانونى المتقدم لا تعنى ضرورة امتناع فقهاء هذا القانون على التعرف على واقع الحياة الدولية اى على واقع البيئة التى يعمل القانون الدولى ، وتأتى أهمية علم العلاقات الدولية بالنسبة لفقهاء القانون الدولى من انهم بهذا العلم إنما يعنون بواقع العلاقات الدولية وبهذا يستطيعون الكشف عن المصادر الحقيقية للأنمطة التى يتناولونها (قواعد القانون الدولى) ، تلك المصادر التى تتبع فى احداث الواقع الدولى السياسية البحتة ، إن وقوف فقهاء القانون الدولى على الواقع السياسى لمعاهدة ما بل وعلى الطبيعة السياسية للبيئة الدولية بصفة عامة يهيئ لتفسير علمى لنصوص المعاهدات مجاوزاً بذلك وسائل التفسير الشكلية التقليدية التى تربط أحكام المعاهدات بحرفية النصوص أو بالأعمال التحضيرية وبما تؤدى اليه هذه الوسائل من تمهيد للأنظمة القانونية الدولية بأن تخلع عليها طابع السكون Statique فى مواجهة ديناميكية (حركية) الواقع الدولى ، باعتبار أن واقع المجتمع الدولى الراهن يتمثل فى علاقات القوى المتصارعة ؟ هذا فى الوقت الذى تبدأ فيه انمطة القانون الدولى من مثاليات انسانية (اخلاقية وطبيعية) تسعى هذه الانمطة

الى وضعها موضع التطبيق تحقيقا للمجتمع الامثل ؟ وان هذا المفهوم لا يمكن أن يأتى فى بيئة لا تزال فى حالة الطبيعة الاولى حيث يسيطر قانون الاقوى ، فكذلك الحال بالنسبة العلماء العلاقات الدولية ، فان معرفتهم بالانمطة القانونية التى تحمى علاقات الدول أمر تقتضيه معرفتهم بواقع البيئة الدولية وباحداثها ذلك بان تلك الأنمطة لا تعدوا أن تكون جزاء من الواقع الدولى ، أن معرفة علماء العلاقات الدولية للنظام القانوني لجماعة الدول أمر تقتضيه النظرة العامة الشاملة لعلاقات الواقع ، غير أن نظرة هؤلاء العلماء الى التنظيم القانونى للجماعة الدولية ليست هى نفس نظرة القانونيين لها ذلك أن القانونيين ينظرون الى التنظيم باعتباره مجموعة قواعد وضعية بينما ينظر العلميون الى النظم القانونية الدولية باعتبارها جزاء من الواقع الدولى وفى روابطها بغيرها من احداث هذا الواقع وذلك لكى يصدروا فى شأنها احكاما واقعية بحتة فى ضوء ما يتبع وراءها من حقائق سياسية ، وهكذا يعتبر علم العلاقات الدولية علم تكميلى لدراسة القانون الدولى تماما كما يعتبر دراسة القانون الدولى معرفة تكميلية لعلماء العلاقات الدولية مع التسليم ، بالطبع ، بضرورة التمييز القاطع بينهما من حيث المنهج فعلم العلاقات الدولية علم تجريبى بينما دراسة القانون الدولى تقع فى مجال الدراسات النمطية .

ومن الثابت وإن كان من المهم أن نبحث فى الاطار القانونى الذى يحيط بالعلاقات الدولية باعتبار أن هذا المنهاج يقرر الضوابط والمعايير القانونية التى تحدد ما يجب ان يكون عليه سلوك الدول فى مختلف العلاقات والتعهدات التى تدخل طرفا فيها - الا أن ما يعيب التقيد بهذا المنهاج فى البحث هو أن القانون الدولى يحاول أن يحقق وصفا مثاليا لا يحث بصلته الى ما يجرى على ارض الواقع - حتى ان هناك من ينكرون

وجود المجتمع الدولى - الذى هو من وجهة نظرهم - ليس سوى مجموعات من المصالح والكيانات القومية المتميزة والتى تختلف وتتصارع أكثر مما تتفق .

وهنا فريق آخر من المفكرين يتساءلون أيضاً عما اذا كان يوجد ما يسمى بالمجتمع الدولى الذى يعمل فى اطار قانونى ويرون أنه ليس ثمة جهاز دولى مسئول عن التشريع لعلاقات هذه الدول وازالة ما قد يكون بينهما من تنازع فضلا عن عدم وجود جهاز تنفيذى دولى ينفذ التشريع ومعاقبة الدول التى تخرج على ما يتضمنه من التشريع من مبادئ وقواعد واحكام ، ومن ثم فان تركيز البحث فى حدود العمل القانونى وحده يصبح أمرا غير ذى معنى ولا يضيف كثيرا فى تحليل العلاقات السياسية الدولية .

وبالرغم من ذلك فان المنهج القانونى يهتم بالموضوعات الآتية :

١ - كيفية اعداد المعاهدات والاتفاقات الدولية والسلطة الدستورية التى تملك حق التصديق النهائى عليها واجراءات تسجيلها واعلانها فى المجتمع الدولى أو تجديدها أو انهائها أو الانسحاب منها .

٢ - تحليل عنصر المسئولية فى تصرفات الدول والتمييز بين ما يعتبر مشروعا أو غير مشروع من وجهة النظر القانونية .

٣ - التكييف القانوني لموضوع الاعتراف Recognition بالدولة أو نظام الحكم فيها والتمييز بين الاعتراف القانونى والاعتراف بالأمر الواقع وآثار هذا الاعتراف أو عدم الاعتراف فى علاقات الدول بعضها ببعض .

٤ - التكييف القانونى لموضوع الحرب من حيث ترتيب معايير لتنفيذ شرعية الحرب كأداة فى سياسات الدول ، وتحليل الاثار القانونية المترتبة على الحرب مثل الضم والالحاق والاحتلال وحقوق وواجبات الدول المتحاربة وفقا للقانون الدولى .

٥ - كيفية تسوية المنازعات الدولية بالطرق القانونية والدبلوماسية وتحليل طرق ذلك مثل الوساطة والتحكيم والتوفيق وبذل المساعى الحميدة والتسوية القضائية .

٦ - البحث فى الوظائف التي تقوم بها المنظمات الدولية والاقليمية وكيفية تكوينها واجراءات عملها مثل قواعد التصويت وهل هى بالاغلبية أو بالاجماع وهو ما يهم دارس القانون .

ويمكن القول أن المنهج القانونى في دراسة العلاقات الدولية كان اكثر ما يكون وضوحا وتأثيرا مع مطلع القرن العشرين وفى أمريكا بصفة خاصة حيث دفع انشغال الدبلوماسية الامريكية واهتمامها الجديد بالشئون الاسيوية والاوربية بعض الدارسين الى تحليل هذه العلاقات وتحليل المعاهدات الدولية ومبادئ القانون الدولى وكان محور التحليل فى هذ المنهاج القانونى هو أن حل المنازعات الدولية كان يستوجب البحث عن اجراءات قانونية لتسويتها ؟ ومن هذه الموضوعات قوانين الحرب والحياد ومشاكل التحكيم ونزع السلاح .

وكان لظهور عصبة الامم بعد الحرب الاولى أثر كبير فى دفع المنهاج القانونى دفعه أكبر الى الامام حيث نشأت مراكز ومعاهد متخصصة لدراسة القانون والتنظيم الدولى واهتمت الدراسات بتحليل المؤثرات والمعاهدات الدولية .

غير ان المنهج القانونى لم يتعرض لتحليل العوامل والتغيرات الخارجية المؤثرة على السلوك الخارجى وانما عنى أساسا بالحكم على مدى قانونية هذا السلوك فى اطار المقاييس القانونية التى سادت آنئذ .

ثم اهتز المنهاج القانونى بتأثير السلوك العدوانى لالمانيا النازية فى الحرب العالمية الثانية ؟ وظهرت الحاجة الى تحليل العلاقات السياسية الدولية من نقاط اعتبارات

الامن القومى وفكرة التوسع والنشاط الدبلوماسى والتجارى ، وظهرت ايضا وسائل فى جو العلاقات الدولية لم تكن موجودة قبلا مثل السياسات القضائية ، تحريض الرأى العام فى الدول الخارجية والتخريب السياسى .. الخ .

والخلاصة أن المنهج القانونى لا يمكن التركيز عليه فى دراسة العلاقات الدولية لان هذه العلاقات لا يمكن تجميدها فى اطار القواعد القانونية الشكلية ؟ لأن هذه العلاقات لا يمكن تجميدها فى اطار القواد القانونية الشكلية ؟ حقيقة أن هناك اطاراً قانونياً يحيط بهذه العلاقات غير ان القوى المؤثرة فيها لا تمت الى النواحى القانونية بصلة مباشرة ؟ وانما يتحكم فى هذه العلاقات والمصالح القومية والاستراتيجية للدول والعوامل الايدلوجية .. النفوذ السياسى والاقتصادى .

وبالرغم من ذلك فان الجانب القانونى لا يجوز تجاهله كلية لان القانون هو الذى يقوم بتحديد واجبات الدول فى مقابل الحقوق والمزايا التى تحصل عليها من وراء عضويتها فى المجتمع الدولى ، ثم إن القانون هو الذى يحدد شروط المسئولية الدولية ويحدد العلاقات التى يجوز فيها استخدام القوى المسلحة وما اذا كان هذا الاستخدام يتمشى مع مبدأ حق الدفاع الشرعى عن النفس أم يندرج تحت بند العدوان وبالتالى يجب أن يكون ذلك موضع اعتبار .. التحكيم ، التوفيق ، الوساطة التسوية القضائية .

٣ - المنهاج الذى يركز على الدبلوماسية كنقطة محورية :

أ - الذكريات الشخصية للقادة وزعماء الدول واخطار الدبلوماسية والحرب ممن قاموا بادوار بارزة فى مواقف معينة فهذه الذكريات قد تكشف بعض جوانب سرية لم تكن معروفة فى حينها للباحثين ؟ لكن هذا المصدر يعيبه أن تلك الذكريات قد لا تخلو من تحيزات أو مبالغات أو افتعال مواقف لم تحدث فى الواقع .

ب - العلاقات والحقائق التى تقوم بتجميعها اجهزة العمل الدبلوماسى حول مختلف المواقف الدولية ، ومع ثورة الاتصالات والمعلومات الدولية فقد تطورت وسائل الحصول على هذه الحقائق وتجهيرها وتحليلها وتصنيفها وتخزينها وصاحب هذا المنهاج هو شارلز بوسون Charles Bosson الذى يرى انه اصبح فى مقدور أى باحث أن يحصل على جانب كبير من هذه الحقائق الحيوية . ولكن يلاحظ على المعلومات التى تجمعها الاجهزة الدبلوماسية أنها غالباً ماتغالي في تركيزها على الأمور السياسية أو الدبلوماسية وانها قد تهمل بعض الاعتبارات الاخرى ذات الطابع غير السياسي والتى قد يكون لها تأثير عميق فى موقف من المواقف .

ج - القيام بتحديد نماذج السلوك الدبلوماسى للدول باعتبارها الاطراف الفعالة فى المجتمع الدولى ؟ وايضا باعتبار ان ذلك يتمشى مع الافتراض الذى يقول أن النمط الدبلوماسى الخاص بكل دولة انما يعكس فى العادة الحقائق المتصلة بشخصيتها القومية وبأوضاعها المتميزة ، ومن هنا يستطيع الباحث أن يتعرف على طبيعة الديناميكات المحركة لسلوك كل دولة والتى تدفعها الى اظهار موقفها ازاء ما يجرى فى الساحة الدولية بصورة تختلف بها عن غيرها .

٤ - النظرية الواقعية أو منهاج التحليل فى اطار سياسات القوى :

تعتبر النظرية نفسها من اكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولى وتعبيرا عن اوضاعه ومن دعاتها البارزين هانز مورجانثو Morganthau ودعامة التحليل فى النظرية الواقعية Realist Theory لمورجانثو هما فكرتى المصلحة Interest والقوة Power ؟ والمصلحة هنا تتخذ فى اطار القوة التى تتحدد بدورها فى نطاق ما يسميه مورجانثو بفكرة التأثير أو السيطرة Control

وبمعنى آخر فان القوة السياسية political power التى تعنيها هذه النظرية الواقعية هى مدى التأثير النسبى الذى تمارسه الدول فى علاقتها المتبادلة وهى بذلك لا يمكن أن تكون مرادفا للعنف باشكاله المادية والعسكرية وانما اوسع نطاقا من ذلك بكثير ، فهى النتاج النهائى - فى لحظة ما - لعدد كبير من المتغيرات المادية والغير مادية ؟ والتفاعل الذى يتم بين العناصر والمكونات هو الذى يحدد فى النهاية حجم قوة الدولة وبحسب هذا الحجم تحدد امكانياتها فى التأثير النسبى فى مواجهة الدول الأخرى.

ومن هنا تنظر النظرة الواقعية الى المجتمع الدولى والعلاقات الدولية على انها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التى تملكها مصالحها واستراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التى تتركها فى مصالح الدول الأخرى . وبالرغم من أهمية القوة - بمفهومها الشامل - فى علاقات الدول المتبادلة الا أن نظرية مورجانثو قد تعرضت لعديد من الانتقادات التى يمكن ايجازها فيما يلى :

اولا : أن النظرية السياسية الواقعية لها صبغة استاتيكية - فمورجانثو يرى أن النظام السياسى الدولى غير متغير مادامت مصالح الأفراد تتحدد دائما بدافع القوة أى أن هذا النظام سيظل محكوما بصراعات القوى ؟ وهذه الاستاتيكية تختلف بين ظاهرة صراعات القوى في السياسية الدولية وبين الاشكال الانتقالية للصراعات أخيرا .

ثانيا : ان النظرية الواقعية قد اخفقت فى تحديد المفاهيم المختلفة للقوة والتمييز بين القوة التى تأتى كناتج سياسى والقوة التى تؤثر كدافع محرك ؟ لكن مورجانثو يخرجها كلها فى مفهوم واحد ، وهذا خطأ - لانه تبعا للمفهوم الاول أى من حيث اعتبارها ناتجا سياسيا Political Out Come فهو

يرتبط بقدرة الدولة على احداث تغيرات فى سلوك الآخرين حيث أن حدوث التغيير بالشكل الذى يتفق مع مصلحة الدولة يعتبر مصدراً للقوة السياسية . وفى إطار المفهوم الثانى للقوة من حيث اعتبارها أداة Instrumentality فهو ينصرف الى استخدام القوة وصولا الى اهداف أخرى عديدة بما فيها هدف الحفاظ على القوة نفسها ، والمفهوم الثالث للقوة من حيث اعتبارها واقعا محركا Motivation يرتبط بمدى الدافع الذى يحرك المسئولين فى الدولة نحو اكتساب القوة وتنمية مقدرات الدولة منها .

أما مورجانثو فقد حصر تحليله باعتبار القوة تعمل كدافع محرك اكثر منه فى اطار اى من المفهومين الاخرين ويستدل على ذلك من ادعاء نظريته بأن الشهوة التى تتسلط على الانسان وتدفعه على اكتساب القوة - هذه الشهوة التى تشكل السياسة وتتحكم فى تحديد مجراها أو على حد تعبير Mans Lust for power أى أن القوة هى طبيعة غريزية كامنة فى الشخصية الانسانية وفى السلوك الانسانى عموما.

وخلاصة الانتقاد هنا هو أن تحليل القوة بالمفهوم الضيق لها كدافع فقط انما يضع قيودا وتحفظات لا يستهان بها على هذه النظرية ومقدرتها فى التحليل .

ثالثا : عالج مورجانثو المصلحة القومية كهدف سهل التحديد فى اطار القوة ومثل هذا التحديد كان يصلح مع ظروف العلاقات الدولية فى القرنين ١٨ ، ١٩ ولا يصلح فى القرن العشرين ، ويقول ستناتلى هوفمان فى ذلك أن فكرة الهدف والمصلحة القومية لمورجانثو لا تصلح الا فى ظروف مستقرة حيث يتبارى الاطراف على تحقيق اهداف محددة وبوسائل محددة ودون ضغوط داخلية تقطع على هذه الاطراف المتبارية تحركاتها ومثل هذه النظرية التى تدعها انها الأداة لتفسير ظواهر السياسة الدولية المعاصرة تضعنا فى المركز الذى يطلب منا فيه أن نعترف بوجود مصالح تنكرها ولا تراها اطراف هذه المواقف نفسها .

وهكذا فان مورجانثو فى رأى ناقديه يخلط فى مفاهيمه كمراقب للعلاقات الدولية وبين الظواهر التى تحدث فعلا وهو يحاول أن يصدر الامر كما لو كان هو والعالم يريان هذه المصلحة القومية من خلال منظور واحد ونعنى منظار القوة ، ويضيف الناقدون أن هناك مفاهيم عديدة للمصلحة القومية مثل المصلحة القومية في اطار Interest groups اهداف الدولة والمصلحة القومية فى اطار القرارات التى تتخذها الاجهزة الرسمية وتلزم المجتمع ككل .

رابعا : ان منهاج التحليل لمورجانثو ينظر الى عملية صنع السياسة الخارجية على انها عملية ترشيدية Ratinal غير ان التحليل المتعمق لعملية صنع السياسات الخارجية وخاصة المعاصرة منها يكشف عن الصراع المستمر فى الديناميكيات المختلفة التى تحرك واضعى هذه السياسات نحو الوصول الى الاهداف التى يحددونها لدولهم .

خامسا : إن القوة لا تستطيع ان تخدم وحدها كأداة لتحليل كافة الظواهر المعقدة فى السياسة الدولية فهناك الرغبة فى التعاون الدولى مثل المنظمات الدولية والاقليمية وهذه التنظيمات تحتوى على أفكار وقيم ابعد ما تكون عن نظرية سياسات القوى المذكورة .

٥ - *المنهاج الذى يركز على فكرة المصالح القومية :*

أن تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائى للسياسة الخارجية ، بمعنى ان المصلحة القومية للدولة هى محور ارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لاى ،ينسب هذا الى المنهاج فى التحليل عديد من المزايا منها :

أولا : أنه يحدد اهداف السياسات الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة أو غير

الواقعية وتلك كوسيلة للتبرير أو التمويه سواء بالنسبة للرأى العام الخارجى أو الداخلى .

ثانيا : ان فكرة المصالح القومية توضح جانب الاستمرار فى السياسات الخارجية للدول رغم التبدل الذى قد يصيب الزعامات السياسية أو التحول الذى قد يحدث فى نمط الأيديولوجية المسيطرة فى نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة . بمعنى أن المصلحة القومية تنظر دائما وأبدا للمقياس العام الذى يمكن بواسطته الاستدلال على العوامل تحدد السلوك الخارجى لاى دولة عضو فى المجتمع الدولى .

أما الانتقادات التى تؤخذ على هذا المنهج فيمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا : أن هذا المنهاج ينحو الى المبالغة فى تصوير السلوك الخارجى للدول من حيث جعله يبدو باستمرار وكأنه سلوك رشيد موجه الى حماية المصلحة القومية فى حين ان هناك انماطا من السلوك الخارجى قد تكون خالية من معيار الترشد ، بل أن بعض الانماط قد تتخذ من واقع الضغوط النفسية أو الشخصية للقائد أو الزعيم السياسى المسئول عن وضعها وليس شرطا أن تلتقى الدوافع الشخصية بدواعى المصلحة القومية فى كل مرة ترسم فيها هذه السياسات الخارجية .

ثانيا : ان هذا المنهاج يحدد مصادر السلوك الخارجى للدول فى اطار عامل واحد هو عامل المصلحة القومية بحجة انه يفسر نواحى الاستمرار فى السياسة الخارجية للدول بصرف النظر عن اعتبارات الايديولوجيات وطبيعة أنظمة الحكم واختلاف البيئات السياسية والإجتماعية ولكن الواقع يدل على أن التغيير فى المعتقدات الايديولوجية أو فى الاجهزة

السياسية الحاكمة يتبعه تغير المضمون فى السياسات الخارجية ومن هنا فان عامل الدوام واستمرار اهداف هذه السياسات يفقد شرعيته المنطقية .

ثالثا : ان المصلحة القومية هى تعبير مطاط ليس له مضمون محدد ومقاييس نسبية وليست موضوعية وترتيبا على ذلك فان التركيز على عامل المصلحة القومية لا موضوعى ليس له محتوى متفق عليه دوليا أو اتخاذه نواة للتحليل فى سلوك الدول وتفهمه رغم المؤثرات الخارجية والداخلية عليه - كل هذا يعتبر أمر مبالغ فيه الى حد كبير .

٦- المنهاج القائم على التصور المثالى للمجتمع الدولى :

هناك مجموعة من المحللين لم يحالوا الواقع السياسى الدولى على الطبيعة كما هو ؟ وإنما حاولوا أن يقيموا وفقا لتصوراتهم نظاما دوليا مثاليا يتلاءم مع القيم والمبادئ والمثل التى يعتقدونها .

ويتخذ هذا المنهاج شكل تصور نظام دولى قائم على حكم القانون والخضوع لسلطة التنظيم الدولى فى كل ما يتعلق بشئون المجتمع الدولى ومثال ذلك ما اشتملت عليه مقدمة ميثاق الامم المتحدة حين تعلن نبذها لمبدأ العنف والعدوان وتدعو الى حل الخلافات الدولية سلميا .

لكن التصورات المثالية لا يمكن أن تشغل نظرية أو هيكلا محددا يمكن تحليله والتعرف على الجوانب المختلفة التى تحكم عمله ؟ ولكنه يقوم على استخدام مقاييس الصواب والخطأ فى اطار من القيم الأدبية والخلقية التى لا تعكس الاوضاع الحقيقية للمجتمع الدولى الذى لا يزال يعلق اهمية كبرى على القوة كأداة تخدم سياسات الدول وأهدافها القومية . كما أن قادة الدول يجدون

انفسهم باستمرار مواجهين بالعديد من المشاكل الصعبة التى تتعلق بالمصالح القومية لدولهم فى بيئة دولية دائمة التعقيد .

٧ - المنهاج الجغرافى :

يهتم المناخ الجغرافى ببحث تأثير الموقع والموارد الطبيعية والتضاريس والمناخ والحجم السكانى على سلوك الدولة الخارجى ، واما اذا كان هذا السلوك يتجه الى العنف والصراع والى التعاون والتعايش وبالتالى يكون (اى المنهج الجغرافى) الاداة نحو تفهم العلاقات الدولية بكل ما تضمنه من ظواهر معقدة وعلاقات متداخلة .

وهنا يتعين الاشارة الى فرع من فروع الجغرافيا كان قد وضع اساسه فى نهاية القرن التاسع عشر هو الجيوبوليتيك Geopolitique حيث وجهت الإهتمامات الى الاثار " الحتمية للاوضاع الجغرافية فى تشكيل خصائص وسلوك المجتمعات البشرية ؟ ومن ثم الى علم جديد يتعين أن يرتكز اليه علم السياسية . ولقد اراد Ratzel الذى ارسى دعائم هذا المنهاج - واتباعه من بعده - أن يعطى لعلم السياسة (ولعلم العلاقات الدولية تبعا لذلك - اساسا جغرافيا ؟) فكان علم الجيوبولتيك والذى يسمى بعلم دراسة العلاقة بين الارض والسياسة ، اى انه العلم الذى يوضح كيف ان السياسة تجرى على مقتضى حتميات جغرافية ، اى كيف للعوامل الجغرافية - كالمناخ والتضاريس والموقع الجغرافى وغيرها دورا حتميا فى تشكيل سياسة الدول ؟ ومن ثم فان سياسة لا ترتكز الى هذا العلم لا يقدر لها البقاء ، وسوف نعود تفصيلا الى ذلك عند تناول " المجال " كعامل من عوامل القوة فى العلاقات الدولية - فى موضع لاحق من هذه الدراسة .

المجموعة الثانية : المناهج المعاصرة فى دراسة العلاقات السياسية الدولية

تمهيد : اجراءات البحث ومستوياته فى علم العلاقات الدولية

ان علم العلاقات الدولية كعلم تجريبى يرتبط بعلم السياسة ارتباط الفرع بالاصل فعلم العلاقات الدولية يرتكز إلى مفاهيم أساسية إستلهمها من علم السياسة وكذلك الحال بالنسبة لمناهج البحث فلقد انتقل علماء السياسة إلى علم العلاقات الدولية بمناهجهم وادواتهم التى يألفونها فى تحليل ظواهر السياسة ؟ لقد ارتبطوا فى علم السياسة بمنهج علمى قوامه الملاحظه والتفسير فانتقلوا به الى علم العلاقات الدولية وبنفس الأبعاد والمستويات . لقد هيأ لذلك اشتراك العلاقات فى كل من البيئتين الوطنية والدولية فى الصفة السياسية ، ان علاقات علم السياسة هى علاقات أمر وطاعة فهى علاقات قوة ؟ وعلاقات علم العلاقات الدولية هى علاقات قوى ، انها علاقات قوى فى الحالتين وان تباينت ظروف البيئة .

وفى علم العلاقات الدولية ليس من المتعين أن يتولى عالم العلاقات الدولية بنفسه تجميع المادة التى ستكون محلا للملاحظة ، ذلك بأن للعلاقات الدولية نوعيات متعددة (علاقات من طابع اقتصادى وأخرى من طابع سياسى وغيرها من طابع ثقافى) ومن هنا كانت حاجة عالم العلاقات الدولية الى الافادة من آثار جهود الباحثين فى العلوم الاخرى التى تتناول الجوانب المختلفة للعلاقات الدولية كالتاريخ والاقتصاد والجغرافيا والسكان وغيرها ولكى يبدأ ملاحظاته من المعطيات التى جمعها هؤلاء .

وليس للملاحظة فى علم العلاقات الدولية خصائص معينة ، فعالم العلاقات الدولية يلجأ فى ملاحظته لمعطيات الواقع الدولى الى نفس اجراءات الملاحظة وادواتها فى علم السياسة مع مرعاة ظروف البيئة الدولية . كذلك فإن علم العلاقات الدولية يحاكي نفس المستويات والاجراءات التي ارتبط بها علم السياسة ، وذلك نتيجة لتشابه طبيعة المادة :

انها فى الحالتين علاقات اجتماعية للارادة فيها دور خطير ، كما أن للطابع الكيفى فيها الغلبة على الطابع الكمى وفى هذا تشارك ظواهر علم السياسة وظواهر علم العلاقات الدولية ظواهر العلوم الاجتماعية الاخرى ؟ اللهم الا علم الاقتصاد فظواهره يغلب عليها الطابع الكمى (أجور ، أثمان ، وهكذا) الامر الذى جعلها اكثر استجابة للعلم الموضوعى فاستقطبت منا مناهجه مبكرة عن العلوم الاجتماعية الاخرى ؟ بل ان علم السياسة وعلم العلاقات الدولية تبعا له - لايزال يتعثر فى الطرق الى استخدام كثير من مناهج البحث وادواته التى راحت تستقر فى علم الاقتصاد .

وبصدد مستويات البحث العلمى ، فان علم العلاقات الدولية لا يزال بعيدا عن ادراك مرحلة تكوين والقوانين العلمية ، لكن علماء العلاقات الدولية يلاحظون الواقع الدولى وبطرق الملاحظة المتبعة فى علم السياسة وخاصة بالطريقة الاحصائية - ثم يعتنقون ظواهرها فى انواع متجانسة استنادا الى مفاهيم معينة كمفهوم " القوة " مثلا ، لكن نبين الحالة التى عليها ظواهر الواقع وتصنيف هذه الظواهر ليس هو الهدف النهائى للعلم ، لكن علم العلاقات الدولية كأى علم تجريبى اجتماعى آخر - يستهدف فهم الواقع الدولى اى الوقوف على مغزى الاحداث الدولية .

ان فى علم العلاقات الدولية " عوامل محتمة للسياسات الخارجية للدول " كالعامل الجغرافى والعامل الاقتصادى ؟ ولكن هذه الحتمية ليست البتة مطلقة ، ذلك بان السياسة الخارجية للدول هى برنامج للعمل ، هى افكار عن اهداف الدولة فى الخارج وعن وسائلها الى هذه الاهداف . وهى بهذا الوصف عمل من أعمال الساسة انها تحدد بقرارات ، ومن ثم ولابد وان يكون لشخصية واضعيها دور فى تحديد مضمونها إن تاثير هؤلاء بالعوامل الواقعية أمر لاينكر ولكن أحتمال قدرتهم على التاثير في هذه العوامل هو أمر لا ينكر ايضا . ان الظواهر الدولية كشتى الظواهر الاجتماعية لا تقبل

فكرة " الحتمية " " السببية " المطلقة ، وانما ثمة علاقات " تكيف " بظروف الواقع ، وربما جاوز الامر ذلك الى علاقات توافق بين واقع دولى معين وواقع دولى آخر كأن ننتهى بملاحظة علاقات ظواهر الواقع الدولى (بالاحصاء) وبالمقارنة الى ان ثمة توافق بين خصائص قومية معينة كنوعية الحضارة ، أو المسئولية فى الحكم أو عدم الاستقرار السياسى ، وهكذا ؟ ومن السلوك العدائى فى السياسة الخارجية ان الكشف بالملاحظة والمقارنة عن هذا التوافق ليس معناه انه ثمة علاقة حتمية (سببية) بين هاتين الظاهرتين ، وانما هو مجرد توافق فى وقوعها ؟ اذ ليس ثمة علاقة حتمية (سببية) بين هاتين الظاهرتين ، وانما هو مجرد توافق فى وقوعها ؟ اذ ليس ثمة ما يقطع بان وقوع الظاهرة الاولى (أ) تؤدى حتما ودائما الى ظهور الثانية (ب) وعلى شكل يؤدى الى ان نرى فى هذه العلاقات قوانين علمية ، وذلك حتى وان تحققت فروضها بالمقارنة على اوسع نطاق ممكن من المعطيات الاحصائية من حيث الكم والزمان ، وذلك باننا فى مجال علاقات الحرية فيها دور لا يمكن تجاهله .

اجراءات البحث العلمى فى الظواهر الدولية المعاصرة :

علم العلاقات الدولية علم تجريبى ، ومن ثم علم موضوعى ، ومن هنا يتعين على الباحث فى الظواهر الدولية – فى اطار هذا العلم – ان يدير بحثة ارتباطا بالاستقراء Induction ، فلا يحاول ان يفرض فكرته الذاتية على واقع الظواهر ؟ وانما عليه أن يبدأ بطرح أسئلة على الواقع محل الملاحظة ؟ ولكى يتلقى منه بالملاحظة الاولى اجابة مفترضة ، وهذا هو ما نسميه " بالفرض " ثم يأتى التجريب لكى يقنع بصحة هذا الغرض الأول ، فإن ثبت بالتجريب صحة هذا الفرض اعتبر مضمونه ممثلا لحقيقة الظواهر محل البحث ، والا عدل عنه الى فرض آخر ، وهكذا ، بل أن ثبوت صحة الفرض بالتجريب لا يعنى أن مضمونه يصبح قانونا خالدا ؟ وانما يظل الفرض

للمحص بالتجريب ممثلا للحقيقة طالما لم يتنكر له الواقع ، وهذا ما يسمى بنسبية الحقيقة العلمية ؟ وما يسمى أيضا بدائرية البحث العلمى ، ان على العلماء ان يواجهوا نتائج بحوثهم على وجه الاستمراربالواقع ؟ فطالما يظل الواقع يؤيدها – بالتجريب كلما هى ظلت محتفظة بطابعها العلمى وإلا عدل عنها الى فروض جديدة تعرض على الواقع بالتجريب من جديد .

وهكذا فان الفرض فى المنهج العلمى لا يتأتى تصويره الا من الواقع وبالملاحظة ، وهنا يبرز دور الاحصاء كأداة لوضع معطيات الواقع الدولى على كثرتها وتنوعها تحت ملاحظة المحلل ، أى يأتى دور الاحصاء كأداة استقراء الواقع .

وعى اثر الانتهاء من صياغة الفرض الاول ، ينتقل الباحث الى تحقيقه ، وفى العلوم الطبيعية يحقق الفرض بالتجويب Experimentation ففى هذه العلوم يقدم الفرض فى شكل قانونى علمى " مفترض " يعبر عن حقيقة العلاقة بين ظاهرتين او اكثر ؟ وتكون مهمة التجريب اثبات مطابقة هذا القانون المفترض لواقع هذه العلاقة ؟ ذلك بأن التجريب لا يعدو أن يكون ملاحظة مثارة مدارة ومن ثم صناعية ، فبالتجريب يدخل الباحث على سير الظاهرة عاملا صناعياً أو أكثر ، لكى يقارن النتائج التى تؤدى هذا التدخل بسير الظاهرة فى غيبته ، ومن ثم يستطيع الباحث ان يقيس اثر الظواهر المضافة ، مثبتا بذلك صحة فرضه الاول والذى يصبح بذلك – فى العلوم الفيزيائية – قانونا علميا (فى التعبير التقليدى) .

غير ان طبيعة العلاقات الدولية ، شأنها فى ذلك شأن الظواهر السياسية بصفة عامة لا تطبق طريقة تحقيق الفروض هذه (أى طريقة التجريب الصناعى) ذلك بأن

العلاقات السياسية علاقات انسانية واعية ، لا يتصور بحال اخضاعها للتجريب الصناعي ، ولذلك كان من المتعين الالتجاء فى تحقيق الفروض فى شأن علاقات الواقع الاجتماعي بما فى ذلك من علاقات الواقع الدولى الى المقارنة كبديل للتجريب ؟ وتعنى المقارنة Comperaison الملاحظات المتعددة والمتباعدة للظواهر الاجتماعية (الدولية) وعلى طبيعة مباشرة ، وذلك من أجل تحليل وجوه الشبه ووجوه الخلاف بين الظواهر الملاحظة ، حتى اذا ما ثبت ان ظاهرتين تتغيران تغيرا متلازما فى عدد كاف من الحالات اقتنع الملاحظ انه قد كشف عن انتظام معين أو على حد تعبير المدرسة التقليدية لدراسة المناهج " أنه يكون قد كشف عن قانون علمى معين يحكم علاقات هذه الظواهر "، وهنا يتعين التنبيه من جديد الى أن طبيعة العلاقات الدولية لا تقبل "فكرة " القانون العلمى بمفهومه التقليدى ، وانما اقصى ما نستطيع تبينه عن طريق الملاحظة (بالاحصاء) والمقارنة (بالتحليل وجوه الشبه والخلاف) هو ما اذا كان ثمة علاقات توافق او ترابط بين ظواهر دولية معينة أم لا وذلك بالمفهوم الرياضى للحتمية وتأسيسا على ذلك وترتيبا عليه سوف نتعرض الآن للمناهج المعاصرة فى دراسة العلاقات الدولية

١ - منهاج الانظمة السياسية : System Approach

يستمد هذا المنهاج اسسه من تطبيق ما يسمى بنظرية النظام System Theory فى دائرة العلوم الاجتماعية الاخرى ، وهذه النظرية تمثل احدث تطور للمنحنى السلوكى فى تحليل العلوم الاجتماعية ؟ ومن دعاتها البارزين مورتون كابلان Morton Kaplan الذى شرح هذه النظرية تفصيلا فى كتابه المسمى " النظم وكيفية عملها فى السياسة الدولية " والاهداف العلمية التى يتوخاها هذا المنهاج فى التحليل هى التوصل الى القوانين والنماذج المتكررة

فى كيفية عمل هذه النظم ، والتوصل الى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلاف التى تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية والفرعية من شكل لآخر.

ومن امثلة النظم السياسية الدولية أو العالمية - نظام توازن القوى Balance of power ونظام القطبية الثنائية Bipolar System ونظام تعدد مراكز اتخاذ القرارت فى السياسة الدولية . فنظام توازن القوى مثلا مفهوم على وجود عدد من تحالفات أو محاور القوى المضادة ، والتى تتكافأ قواها او تكاد ، وذلك لردع أى محور من استغلال أى تفوق مؤقت فى قواه لتغيير معالم الوضع الدولى القائم الذى من أبرز خصائصه تعدد الدول واستغلالها ومرونتها الكاملة فى الدخول والانسحاب من محالفات وتجمعات القوى هذه .

اما نظام القطبية فيقوم على وجود مركزين متفوقين من مراكز القوى فى السياسة الدولية ، ويحيط بكل مركز قوى عدد من الدول الثابتة والاقل كثيرا فى امكانات القوى ومقدراتها و ويكون حق التوجيه ورسم السياسات واتخاذ القرارات احتكارا للدولة المسيطرة Domlnant power فى داخل كل واحد من هذين المركزين من مراكز القوى الدولية .

وعلى النقيض من ذلك النظام القائم على تعدد مراكز اتخاذ القرارات من السياسة الدولية بين التخلص من احتكار سلطة التحكيم والتوجيه الذى يمارسه مركز واحد داخل كل كتلة بصفة مطلقة أو شبه مطلقة ؟ وتوزيع هذه السلطة على اكبر عدد من الدول بغض النظر عن تفاوت امكانياتها من القوة .

ونظام توازن القوى هو النظام الذى سيطر على السياسة الدولية منذ قيام الدولة الحديثة فى أوربا فى أعقاب الحروب الدينية وعقد معاهدة وستفاليا فى سنة ١٦٤٨ وذلك حتى اواخر الثلاثينات من القرن العشرين تقريبا .

اما عن نظام القطبية الثنائية فهو نظام انبثق فى اعقاب الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٤٥ واستمر حتى عام ١٩٦٠ تقريبا حين بدأت تتحطم السيطرتان الامريكية والسوفيتية بشكلها المطلق القديم وذلك تحت ضغط بعض العوامل القومية والايديولوجية والاستراتيجية ؟ وهى العوامل التى افسحت المجال امام ظهور النظام الثالث الذى يتميز بتعدد مراكز اتخاذ القرارات داخل كل من الكتلتين الغربية والسوفيتية .

اى انه يمكن تلخيص طبيعة التحولات التى حدثت فى هذه النظم الدولية الرئيسية فى الاعتبارات الاتية : ان نظام توازن القوى اقترنت به منذ البداية خاصيتان أساسيتان هما : (أ) توزيع امكانيات القوى فى المجتمع الدولى بين عدد من المحاور والمجتمعات أيا كان عددها او أعضاؤها (توازنات القوى الدولية البسيطة أو المعقدة) (ب) المرونة الكاملة او شبه الكاملة فى الانضمام الى هذه المحالفات أو الخروج منها ، أى أن الدولة – أى دولة – تمتعت بسلطة مطلقة فى تقرير كل ما يتعلق بمصالحها فى اطار التوازن الدولى الذى تحاول الابقاء عليه . وهاتان الخاصيتان تطورتا فى ظل نظام القطبية الثنائية فى اتجاه مختلف تماماً يقوم على الاساسين التاليين :

الاساس الاول : التوزيع الثنائى لامكانيات القوة ، واصبح كل تجمع قوى يدين بأيديولوجية واحدة أصبحت الاساس فى تقسيم مراكز القوى الجديدة .

الاساس الثانى : الفقدان الكامل للمرونة السابقة من حيث الدخول أو الانسحاب من تجمعات القوى الدولية .

وفى نظام تعدد مراكز اتخاذ القرارات فى السياسة الدولية يظهر التغيير فى الاتجاهين الاتيين :

(أ) ظهور بعض القوى التى تمثل تحديا هاما للدولتين المسيطرتين فى نظام

القطبية الثنائية ، ومن أمثلة ذلك الصين فى الكتلة السوفيتية وفرنسا فى كتلة الاطلنطى

(ب) التحول التدريجى فى اتجاه استعادة جزء من المرونة السابقة فى التصرفات الخارجية للدول ، وهذه المرونة تمثل مرحلة انتقال وسط بين المرونة الكاملة فى منظمة توازن القوى والفقدان الكامل للمرونة فى نظام القطبية الثنائية .

أما عن النظم الفرعية المنبثقة من هذه النظم السياسية العالمية فمن امثلتهامنظمة عصبة الامم ، الامم المتحدة ، منظمة الدول الامريكية ، الكومنولث البريطانى وحلف الاطلنطى ، حلف وارسو ، السوق الاوربية المشتركة أو منظمة الوحدة الافريقية ، والجامعة العربية ، وغير ذلك من النظم الدولية الاقليمية ذات الطابع الجغرافى المحدود التى تضم فى عضويتها عددا من الدول التى تنظم محاولات التعاون بينها ، بصرف النظر عن طبيعة هذا التعاون بينها وما اذا كان عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا ، كل هذا فى اطار الوضع الدولى القائم Status que فمثلا نجد أن دولة كالولايات المتحدة هى عضو فى الامم المتحدة ، كما أنها تؤدى دورا قياديا مؤثر فى كل من منظمتى الدول الامريكية وحلف الاطلنطى . ودولة كبريطانيا - فهى فضلا عن كونها عضوا بارزا فى الامم المتحدة تقوم بدور بارز كذلك فى الكومنولث البريطانى وحلف الاطلنطى ، وفرنسا تقوم بدور هام في الامم المتحدة ؟ وهكذا . أى أن الدولة الواحدة يمكنها ان تشارك فى عضوية النظام السياسى العالمى الى جانب عضويتها فى واحد أو أكثر من هذه النظم الدولية الفرعية .

وعلى هذا فان منهاج التحليل القائم على دراسة النظام الدولى ومكوناته الفرعية يحاول ان يصل الى قوانين وافتراضات نظرية واستنتاجات عامة بشأن الكيفية التى تتفاعل بها هذه النظم مع بعضها ، وتؤدى الى تحويرها أو انهيارها أو استمرارها على ما هى عليه .

غير ان المنهاج القائم على تحليل النظام السياسى الدولى ومكوناته الفرعية هذا

المنهاج يتعرض للانتقادات التالية :

لدى بعض المشتغلين بمناهج البحث فى العلوم السياسية لدراسة الظواهر التى تتسم بالطابع الكمى Quantitatifs وقصر استعمال " التوافق " فى شأن الظواهر الكيفية Quantitatifs كأن نبحث فيما اذا كان ثمة توافق أو استغلال بين صفة التدين وبين الانتماء الى الاحزاب السياسية المحتفظة أو بين ضعف العقيدة الدينية وبين الانتماء الى الاحزاب الشيوعية المتطرفة أو كأن تحاول التعرف على اذا ما كان ثمة ارتباط بين نسبة عدد الكادحين الى العدد الكلى للسكان فى مجتمع معين وبين نسبة عدد الاصوات التى يحصل عليها الحزب الشيوعى من العدد الكلى للأصوات المعطاه فى انتخابات معينة لمجتمع معين ، وكأن نحاول ان نتعرف فى العلاقات الدولية ، عما اذا كان ثمة توافق ام استغلال بين نوعية الحضارة ونوعية السلوك الخارجى للدولة أو بين الشمولية فى الحكم فى الداخل وبين الاتجاهات العدوانية فى الخارج وهكذا ؟ واضح أن هذا التصور الرياضى لعلاقات التوافق أو الارتباط هو اكثر استجابة الى طبيعة العلاقات الدولية .

٢ - المنهج الذى يحلل العلاقات الدولية فى اطار نظرية التوازن :

The Equilibrium theory of International Relations .

يحلل هذا المنهاج العلاقات السياسية الدولية فى اطار ما يسمى بنظرية التوازن ، والتوازن الذى تعنيه هذه النظرية ليس توازنا ستاتيكيا ولكنه توازن واقعى من جانب آخر يتميز بناحيتين أساسيتين في نفس الوقت فهو توازن واقعي من جانب كما انه توازن ديناميكى سن جانب آخر ؟ ويعرف هذا التوازن الواقعى الديناميكى بأنه حالة من الاستقرار النسبى المؤقت الذى قد ينحل تحت تأثير بعض العوامل ممهداالطريق بذلك

أمام ظهور توازن مؤقت جديد .

وتبنى جورج ليسكا – وهو من الدعاة البارزين لهذا المنهاج – نظريته فى التوازن هذه على التنظيم الدولى وذلك من عدة زوايا هي : الهيكل الذي يقوم عليه التنظيم الدولي والتزامات اعضائه والجوانب الوظيفية والآفاق الجغرافية التى يمتد اليها نشاط هذا التنظيم ؟ ويقول ليسكا إن أى تنظيم دولى يمكن أن يكون فى وضع .

اولا : ان البحث عن قوانين عامة تفسر جوانب التطور والتغيير فى النظم السياسية الدولية ومكوناتها الفرعية ، يبنى على تصور خاطئ من جانب علماء العلاقات الدولية وعلماء العلوم الاجتماعية عموما لطبيعة هذه القوانين فى مجال العلوم الطبيعية ؟ فهذه القوانين ينظر اليها على انها اكثر تزمتا واطلاقا مما هى عليه بالفعل ، او بقول آخر فان هذه القوانين الطبيعية تشمل على قدر من المرونة يسمح احيانا بتغييرها أو تحريرها فى اتجاه أو آخر . فاذا كان هذا هو الحال مع العلوم الطبيعية التى هى اكثر ثباتا واستقرارا من العلوم الاجتماعية ، فكيف يمكن إذن أن نتوصل الى قوانين جامدة أو مطلقة فى دائرة علوم متغيرة بطبيعتها ؟ أن أقصى ما يمكن التوصل اليه فى هذا الصدد ليس قوانين وانما اتجاهات Trends فى ظل تحفظات معينة ، حيث ان فقدان الخاصية التجريبية فى مجال العلوم الاجتماعية يجعل من استنتاج قوانين سببية أمرا غير ممكن من الناحية العملية ؟ وفى هذا الصدد يقول ريمون آرون . ان اكثر القوانين عمومية فى العلاقات السياسية الدولية لا يمكن أن تكون بطبيعتها اكثر من تعميقات محدودة القيمة العلمية جدا ، لانه فى مجال العلوم الاجتماعية ، فان الاتجاهات المنتظمة لا يمكن أن تظهر الا على المستويات الكلية وليس على المستويات الجزئية ، وهو اعتبار يجعل من تفهم الواقع الدولى بكل أبعاده ومشتملاته أمراً صحيحاً .

ثانيا : ان علماء العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية عموما يريدون الوصول الى مستوى من التحليل النظرى يتيح لهم المقدرة على التنبؤ الدقيق بتطورات

المستقبل ، وهذا الهدف ينبع هو الآخر من تصور خاطئ لطبيعة عنصر التنبؤ في مجال العلوم الطبيعية ، فليست كل العلوم الطبيعية فى مركز يسمح لهم بالوصول الى مثل هذه التنبؤات الدقيقة وأقصى ما تستطيع الوصول اليه هو توقع حدوث النتيجة أو تلك مع تثبت بعض العناصر والمتغيرات على ما هى عليه ، ويضيف ستالى هوفمان الى ذلك قوله أنه بدلا من أن يقدم لنا هذا المنهاج فى التحليل فرضيات نظرية تبنى على مشاهدات الواقع السياسى الدولى ، فانها تنمو الى المبالغة فى التجريد النظرى ، واختيار المتغيرات التى تفسر ظواهر السلوك السياسى يعكس نوعا من الاستبداد أو الاسراف فى العمومية .

ثالثا : ان هذا المنهاج فى التحليل القائم على تطبيق نظرية النظم Sysyems Theory يتردى كذلك في خطئين اساسيين : الخطأ الاول هو أنه يحاول أن ينقل الى تحليل العلاقات الدولية عناصر نظريات مطبقة فى مجالات علوم الجيولوجيا والاقتصاد والاجتماع وغيرها ؟ وهذه العلوم لها طبيعة تختلف تماما عن طبيعة العلاقات الدولية ؟ والخطأ الثانى هو أن الميل المتزايد الى استخدام النماذج الرياضية فى اطار هذا المنهاج يدفع بالذين يطبقونه الى قصر هذه النماذج على تلك المتغيرات فقط التى يمكن قياسها ، مع أن المتغيرات الاخرى – التى تستبد لصعوبة قياسها – قد تكون حاسمة لاغراض التحليل ومن هنا فانه بدلا من أن تقدر هذه النماذج الرياضية على تحليل الواقع وتفسيره ، فانها تفسر فقط بعض الظواهر ذات الأهمية المحدودة التى تشارك كثيرا فى مجال التفهم الكامل للملابسات التى تحيط بمختلف ظواهر السلوك الدولى . وقبل ان ننتقل الى النوع الثانى من النماذج المعاصرة فى دراسة العلاقات الدولية سوف نتعرض للتصوير الرياضى لعلاقات التوافق أو الارتباط وخاصة وان هذا التصور هو اكثر استجابة الى طبيعة العلاقات الدولية .

ان الرياضيين الذين خاضوا في ميدان تفسير الظواهر الاجتماعية (بل والطبيعية أيضاً) راحو يربطون « الحتمية بفكرة الدالة الرياضية ولكي تحل فكرة الحتمية الدولية محل الحتمية السببية القديمة ، ومضمون فكرة الرياضيين هذه تدور حول فكرة ان الروابط التلقائية بين الظواهر هي من شاكلة علاقات الدالة في الرياضة أي شبيهه بالعلاقات التي تربط المتغيرين في دالة رياضية .

بكل قيمة Z يرتبط قيمة Y

أو بكل قيمة Z يرتبط قيمة واحدة للمتغير Y

أو بكل قيمة للمتغير Z يرتبط عدد من القيم الممكنة للمتغير Y

بين حدين أعلى وأدنى ودون أن نستطيع التنبؤ باي من هذه القيم Y

هو الذي سيظهر .

وبهذه الفكرة ترتبط طريقة التفسير الرياضية لعلاقات بعض الظواهر الاجتماعية باعتبارها علاقات توافق Association أو علاقات ارتباط Correlation والفكرة في الحالتين واحدة ، كل ما في الامر أن درجة الارتباط في « علاقات النوع الثاني أقوى منها في علاقات النوع الاول » ، ومن هنا كان استعمال علاقة الارتباط التوازن الذي يعنيه اذا ما تحققت عدة شروط منها :

أولا : أن يكون هناك نوع من التقبل العام من جانب الدول الاعضاء للقيود التى يضعها هذا التنظيم عليهم ، أما رفض تلك القيود التي تكون ضرورية لدعم الكيان العام لهذا التنظيم الدولي ، فهي على العكس تعنى خروجها على أوضاع هذا التوازن .

ثانيا : أن يكون هناك تناسب على قدر الامكان بين النفوذ الذي تمارسه كل دولة في التنظيم وبين قوتها الحقيقية ، أو بمعنى آخر يجب أن لاتكون هناك فجوة واسعة

تفصل بين اعتباري النفوذ والقوة ، ووجود هذه الفجوة مظهر مهم من مظاهر الاختلاف .

ثالثاً : أن يكون استعداد الدول الاطراف في هذا التنظيم الدولي للمشــاركة في تحمل المسئوليات تمشيا مع التزاماتها القومية .

رابعاً : أن تكون الوظائف التي يقـوم بها هذا التنظيــم الدولي متفقة ومستجيبــة مع الاحتياجات العامة التي تحس بها الدول الداخلة فيه .

ويضيف لسكا الى ماسبق عدة مبررات تجعل من فكرة التوازن - على حد رأية - أساسا مقبولا لتحليل العلاقات الدولية ومن ذلك أن كل الدول تقريباً تتبع السياسات التي تضمن لها الحصول علي أفضل وضع ممكن في اطار التوازن الدولي القائم فضلا عن أن معظم الدول تحاول الابقاء على أوضا ع التوازن الدولي الذي يرتكز عليه نظام تعدد الدول أو هي تفضل استعمال الوسائل السلمية للتطور بهذا النظام الى شكل أرقى فى المستقبل منه في الماضي ، وأخيراً فان الطبيعة المزدوجة لفكرة التوازن من حيث انها تجمع بين الاساس النظري فيما يجب أن يكون عليه سلوك الدول ، وبين السلوك العملي أو الفعلي لهذه الدول والذي يتصف بالميل الى التوازن بخلق اطارا أفضل لتفهم العلاقات الدولية .

غير أن هذا المنهاج قد تعرض هو الاخر للنقد كأداة يمكنها أن تفسر كل الظواهر المعقدة التي يشتمل عليها السلوك السياسي الخارجي للدول ، ومن أهم الانتقادات التى وجهت إلى هذا المنهاج مايلي :

أولا : ان تحليل العلاقات الدولية في اطار فكرة التوازن والاستقرار بنحو الى صبغ الحقائق المستخدمة في التحليل بنوع من الاستاتيكية وجعلها متميزة في اتجاه معين ومثل هذا التحليل الذي يتميز بفكرة التوازن يتجاهل حقيقة جوهرية وهي أن

بعض المحاولات والجهود التي تبذلها الدول بقصدتحقيق التوازن قد تنتهى فى إتجاه مغاير على طول الخط؟ أي أنها بدلا من إحداث التوازن المقصود فقد تسبب احداث أوضاع مغايرة من التخلخل ومن ثم يصبح التوازن كنواة للتحليل أمراً لامعنى له .

ثانياً : ان التوازن « المرغوب فيه » من جانب كل دولة هو عملية مطاطة وتشمل على اكثر من معنى ، ومثل هذا التوازن لايمكن ان يمثل مفهوماً واحداً متجانساً من قبل كل الدول ، ومن هنا فما قد تعنيه دولة بالتوازن ربما اختلف في مضمونه عما تعنيه دولة أخرى . وبديهي انه ما لم يكن هناك مفهوم متفق عليه لهذا التوازن من وجهة نظر الاطراف المختلفة التي يعنيها هذا الموضوع ، فانه لايمكن استخدام فكرة مطاطة كهذه والارتكاز عليها في تحليل موضوع معقد مثل العلاقات السياسية الدولية .

ثالثاً : ان هذا المنهاج شأنه كالمنهاج الاخر القائم على تحليل العلاقات الدولية في اطار عامل القوى يحاول أن يضع فكرة ميكانيكية ضيقة وهي التوازن ، والاكتفاء بها في تحليل العلاقات الدولية التي هي محصلة تفاعل عدد لانهائي من المتغيرات المادية وغير المادية ، المرئية وغير المرئية ، فمثل هذه الفكرة تتجاهل الدوافع المختلفة التي تحرك الدول في اتجاه أو آخر ، وهي الدوافع التي تؤثر في اوضاع التوازن الدولي القائم في وقت من الاوقات .

رابعاً : أن فكرة التوازن هذه إن صح تطبيقها بالنسبة للعلوم الاجتماعية الاخرى فانه يصبح من المشكوك فيه منطقياً وعلمياً تطبيقها بالنسبة للعلاقات السياسية الدولية ، فالتوازن قد يمكن تطبيقه بالنسبة للاوضاع التي تشتمل على متغيرات يمكن قياسها لتحديد الاتجاه الذي تتفاعل فيه والتوصل الى استنتاج قاطع بشأن ما اذا كان هذا التفاعل يتم في اتجاه التوازن أو عدم التوازن ، أما ومع عدم وجود متغيرات لايمكن التعرف عليها فضلا عن عدم امكانية قياسها وتحليلها ، فان فكرة التوازن هذه في التحليل تصبح امرا غير ممكن وغير منطقي في الوقت نفسه .

خامساً : اضاف استانلي هوفمان الي الانتقادات السابقة انتقادا آخر حين قال ان المحاولات التي يقوم البعض والتي تسوى في التحليل بين العلاقات السياسية الدولية وبين موضوعات أخرى كالاقتصاد ، وتنظر الى التعامل السياسي بين الدول كالمبادلات التجارية ، والى عناصر القوة السياسية كعوامل الانتاج ، هذه المحاولات غالباً ماتنتهي الى افتراضات غير سليمة ومشوهة ولا تتمشى مع طبيعة الموضوع الذي نحاول تحليلة وتوضيحة [١] .

سادساً : يضيف تشارلس بوسون الى الانتقادات السابقة قوله ان التوازن عملية غير موضوعية وغير محددة فضلا عن أنه من غير مقبول الادعاء بأن كل الدول تعمل في اتجاه التوازن ، لان هناك دولا معتدية تستخدم قوتها في هدم الامر الواقع اكثر مما تستغلها في الابقاء عليه ، وهي في ذلك مدفوعة بالرغبة في ارضاء تطلعاتها أو تنمية مصالحها ... الخ ، ويضيف بوسون ان التوازن هو بطبيعته عملية تكتيكية بحته ، ومن هنا فانه ليس أكثر من اداة من بين أدوات أخرى عديدة يقوم عليها السلوك الدولي ، وبذلك فانه لايتمثل نظاما دوليا مستقرا ومحدد المعالم والاركان ، ربما يجعل من الممكن التعرف على عناصره ومكوناته ، وربما يجعل من الممكن أيضاً التعرف على انماط التعامل التي تجري في نطاقة . وعلى ذلك فما دام أنه مجرد أداة فان هذه الصفة لاتؤهله بالمرة لان يكون نواة نظرية عامة للعلاقات الدولية .

٣ - نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية

The Decision Making Approach

وهي من اكثر النظريات التي تلاقي اهتماما في دراسة العلاقات السياسية الدولية ، وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية

---

(١) اعتمدنا في هذا النقاط على : دكتور اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ص ٢٨ - ٣٤

عند اصدارهم قرارات معينة ، ورائد هذا المنهاج في التحليل هو ريتشارد سنايدر Snydar أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كالفورنيا الامريكية .

ويرى سنايدر في اتخاز القرارات عملية متتابعة المراحل ، وتشمل على عدد من الاطراف المتفاعلين في بيئة معينة ، وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسئولة عن اتخاذ القرار الخارجي . ويؤثر في هذه الاطراف المتفاعلة عدد من العوامل مثل : الدوافع ومجالات الخبرة والاختصاص ونمط الاتصالات المسيطر ، وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار ... الخ . وكل ذلك يحدث بالطبع في اطار التحديد القائم للوسائل والاهداف ، ومن خلال التفاعلات التي تحدث بين هذه الاعتبارات كلها ، ينتج قرار السياسة الخارجية في النهاية بصورة أو بأخرى .

ان وضع نظرية العلاقات الدولية تعتمد من وجهة نظر الفريق الذي يتخذ من نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية النواة التي يجب ان يتمركز حولها تحليل تصرفات الدول والبحث في ردود أفعالها ... الخ ومن ثم فهم يعنون بشكل خاص بتحديد الكيفية التي تتخذ بها هذه القرارات ، وتعيين النماذج الاجرائية التي يتقيد بها عمليات التداول والتشاور في المراحل السابقة على اتخاذ القرار ، والمصادر التي تأتي منها المعلومات التي تبنى عليها القرارات ، واساليب تمحيص هذه المعلومات واحتمالات التشويه التي تتعرض لها أثناء عبورها من مستوى تنظيمي الى مستوى آخر ، وصورة القرارات البديلة التي كانت متاحة أمام متخذ القرار والافتراضات التي اثبتت عليها كل منها والمؤشرات التي استخدمت في الترجيح والمفاضلة ثم اخيراً تحديد موقع السلطة الذي يمتلك قوة اتخاذ القرار ... الخ ، وذلك حسب رأي بوسون الذي يعتمد هو الاخر على دراسة ريتشارد سنايدر عن عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ، ومن هنا يتعرض هذا الاتجاه الى الانتقادات الآتية :

أولا : أن هذا الاتجاه تشويه بعض جوانب القصور الواضح ، ومن ذلك انه يفرق

نفسه في تفاصيل لاحدود لها وذلك لاستخلاص عناصر الصورة التي كانت قائمة فعلا – وهو أمر مشكوك فيه – أمام متخذ القرار لحظة اتخاذه ، والذي ينتقد هو تشالز بوسون الذي يشترك مع ستانلي هوفمان اتجاهه الذي يقول انه بدلا من ان يقوم سنايدر بتبسيط الامر فانه انتهى بنا الى وضع بالغ التشابك والتعقيد .

ثانياً: ان الكيفية التي يعالج لها سنايدر في منهاجه موضوع الدوافع في اتخاذ القرارات الخارجية غير واضحة أو محددة ، فسنايدر حاول أن يبحث في تأثير الدوافع الشخصية على عملية اتخاذ القرارات الخارجية ، غير أن تتبع هذه الدوافع وأبرز تأثيراتها الفعلية في مجال اتخاذ هذه القرارات أمر صعب جداً ولاتعدو أن تكون معالجة سنايدر لهذا الجانب من باب الاسراف في التبسيط .

ثالثاً : لم يتعرض هذا المنهاج لتحديد نوعية العلاقات والارتباط القائمة والمتبادلة بين العناصر والمتغيرات الرئيسية في عملية (اتخاذ القرارات) فتحديد العناصر والمتغيرات شيء وتحديد تفاعلاتها وتأثيراتها المتداخلة شيء آخر .

رابعاً : هناك نقد آخر موجه الى هذا المنهاج وينصرف هذا النقد الى مصادر البيانات التي يتركز عليها تحليل قرارات السياسة الخارجية ، ففي حالات كثيرة يؤدي عدم وجود بيانات كافية وموثوق بها عن بعض عناصر القرارات الخارجية الى صعوبة التوصل الى استنتاجات محددة بشأنها ، ومن هنا يصبح من الصعب التوصل الى تحديد تصورات واضعي القرارات في بيئة قرارية معينة أو حصر العناصر التي تؤدي امتزاجها وتفاعلها بشكل معين الى انتاج هذه التصورات ومن ثم يبقى التحليل ناقصاً ، كما انه في حالات أخرى يكون من الصعب تحليل تأثير عوامل معينة على واضع القرارات مثل : مدى ضغط الرأي العام على القرار ، أو مدى الضغط الناتج من جهات اتخاذ القرارات نفسه أو مدى تأثير بعض القوى الخارجية على احكام واضع القرار .

وربما كانت هذه الانتقادات الموجهة الى منهاج تحليل العلاقات الدولية في اطار نظرية اتخاذ القرارات الخارجية ، وهي التي دعت سنايدر الى اقتراح عدة حلول لتلاقي نقاط الضعف المذكور ومن ذلك عمل تقسيم أو تصنيف للاهداف السياسية ثم اقامة سلسلة من الافتراضات النظرية التي تربط بين النماذج الاجرائية المختلفة في اتخاذ القرارات وبين كل نوع من هذه الاهداف السياسية ثم عمل تصنيف لوحدات اتخاذ القرارات الخارجية مع ربط كل وحدة بنموذج محدد من نماذج اتخاذ القرارات ثم اجراء تحديدات عملية للكيفية التي يتم بها تحليل أثر الخصائص الشخصية لواضعي القرارات الخارجية على أحكامهم ؟ ، واخيراً فان تطبيق هذا النموذج بابعاده السالفة الذكر ينبغي أن يتم على عدد من حالات اتخاذ القرارات الخارجية تحت ظروف مختلفة من تأثيرات البيئة الدولية ولكن شيئا من ذلك لم يتم حتى الان .

٤ - نظرية المباريات في التحليل الدولي : Game Theory

تعد هذه النظرية من اكثر الاساليب المتطورة والمستخدمة في مجال التحليل النظري للعلاقات الدولية ، وهي تقوم على تخيل وجود أزمات دولية ، حقيقية أو وهمية ، واسناد ادوار محددة لعدد من الاطراف وتقوم هذه الاطراف بتحليل كافة ابعاد الازمة ، وعمل نطاق واسع من القرارات البديلة التي تصلح لحل هذه الازمات ولكن عيب هذه النظرية هي انها لاتصلح لعمل تنبئوات بشأن سياسات الدول وانما تقوم على افتراض مواقف معينة قد لاتحدث في الواقع ، وقد تحدث ولكن الدول المشتركة فيها تتصرف بطريقة مختلفة تماما مما يقلل الى حد ما من قيمة هذه النظرية .

ان نظرية المباريات تقوم على افتراض ان الدول الاطراف في اي صراع يتمركز في مواجهة بعضهم بعضا تحركات عاقلة ومحسوبة ؟ وهذا الافتراض مبالغ فيه ، لان المواقف الصراعية ، كما يقول تشارلز بوسون - مواقف انفعالية بطبيعتها وقد تلعب العاطفة فيها دورا أكبر مما يلعبه العقل .

٥ - الاتجاه الذي يخص العوامل الاقتصادية بنصيب اوفر من الاهتمام :

ومن ذلك على سبيل المثال التأثير القوي للعامل الاقتصادي على السلوك الانساني ، فالموارد الاقتصادية توجد دائماً على حالة من الندوة النسبية اذا ما قيست بالحاجات الانسانية اللانهائية أو غير المحددة ، ومن هنا تشكل الفجوة الكامنة بين الحجم المتاح من الموارد المادية وبين الرغبات والمتطلبات الاجتماعية قوة ضاغطة على المجتمعات الانسانية التي تختلف اتجاهها في البحث عن حل للمشكلة من مجتمع لاخر ، فبعضها يتجه الى التوسع والتسلط والعدوان ، في حين ان مجتمعات أخرى قد تركز على حلول ذاتية بدلا من اتجاهها الى اخضاع الاخرين والسيطرة على مواردهم، وفي حالات ثالثة يكون البحث عن الحل من خلال ترتيبات التعاون الاقتصادي الدولي ، وهكذا .

ومن ناحية أخرى نجد أن الدول الغنية نسبيا في المجتمع الدولي تتوافر لها القدرة على التأثير في الاخرين بشكل لا يمكن أن تكون متاحا في ظل ضآلة الموارد الاقتصادية أو عدم كفايتها ، وعلى ذلك يقول تشارلز بوسون أن هناك صلة وثيقة تتضح بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ، ومن واقع هذا الارتباط فنحن لانستطيع مثلا أن نستوعب كل الاسباب الدافعة في اتجاه الصراع والحرب ما لم نتفهم للخلقية الاقتصادية لهذا الصراعات وفي هذا مايشير أيضاً إلى النظرية الماركسية التي تخلع على جميع الصراعات الدولية مضمونا اقتصاديا طبقيا وهي لاترى هذه الصراعات ولاتفسرها الا في اطار الحقيقة الاقتصادية وحدها .

وثمه اعتبار اخر يلمح اليه تشارلز بوسون - وهو احد الدعاة البارزين لهذا المنهاج في دراسة العلاقات الدولية، وهو ان هناك من ينظرون إلى العلاقات الدولية على انها ليست سوي مجموعات من الاسواق غير المتوافقة من حيث ظروفها والدوافع التي

تنادي الي قيامها وفلسفتها وأسلوب عملها .... الخ ، الا أن هذه الاسواق ليست بمعزل عن بعضها بعضا ، ويقول دعاة هذا المنهج أيضاً اننا اذا كنا مانزال يعدين تماما عن نظام السوق العالمية الواحدة فان التعامل الاقتصادي الدولي سيظل محكوما لفترة طويلة قادمة بالحقائق الناتجة عن وجود هذه الاسواق المحلية والاقليمية الضيقة وبالتالي فانه لابد أن تكون هناك صراعات وضغوط ومنافسات ومشاكل مادامت لاتوجد أجهزة للتخطيط الاقتصادي المركزي على مستوى العالم بأسره .

٦ - اتجاهات اخرى معاصرة في دراسة العلاقات الدولية

تشعب الاتجاه الذي يركز في التحليل على المضمون السياسي للعلاقات الدولية إلى عدة اتجاهات أخرى ، فهناك الاتجاه الذي يركز على مبدأ الصراع كأساس لنظرية العلاقات الدولية ويأتي في مقدمة الذين يمثلون هذا الاتجاه ، كونيس رايت أستاذ العلاقات الدولية الامريكي المعروف ، ولكن تشارلز بوسون يرفض هذا الاتجاه الذي يعمل علي حصر نظرية العلاقات الدولية في نطاق هذا المفهوم الضيق ، لان الصراع لا يمثل في راي بوسون الا جانباً واحداً من جوانب العلاقات الدولية ، ومواقف السياسة الدولية ليست كلها مواقف حرب وصراع ، وانما توجد الى جانب علاقات من الصداقة والتعاون والاتفاق ، وعلى ذلك فان نظرية عامة مقبولة للعلاقات الدولية ، لابد ان تكون أبعد وأشمل في افقها واهتماماتها من فكرة الصراع وحدها .

وهناك أيضاً الاتجاه السوسيولوجي في علاقاته بالتوترات والصراعات الدولية وهو يركز علي الافكار والتصورات النمطية التي تحتفظ بها الدول عن بعضها بعضا أو التي تؤدي الى مركبات من الكراهية وانطباعات عدائية أو فجواب من عدم الثقة التي تضاعف من التوتر الذي قد يتفاقم الي نقطة الصراع المسلح ، وهذا الاتجاه يتناقض في راي تشارلز بوسون مع الاتجاه الذي يدعو الي التوسع في تطبيق نظرية المباريات في تحليل المواقف الصراعية.

كذلك فان الاتجاه السوسيولوجي يعني بحث علاقة المشكلات السكانية بالصراع الدولي ، وهو يحلل هذه العلاقة من عدة زوايا مثل المشكلات الناتجة عن الهجرات السكانية ودور هذه الهجرات في تسهيل او تعقيد عمليات الاتصال الدولي عبر الحواجز الثقافية والاثنولوجية المختلفة والمشكلات التي يخلقها وجود الاقليات العضوية او الثقافية ... الخ .

هناك ايضاً النظريات الاستراتيجية التي تبحث في اساليب ادارة الصراعات والازمات الدولية ودور المخالفات الدولية في صيانة توازن القوي ، والاعتبارات التي تحيط بعملية المساومة التي يجري بين اطراف الصراع سواء في ظروف التهديدات باستخدام القوة أو في ظروف الحرب الفعلية نفسها ، وتحليل عملية الردع بمختلف عناصرها السيكلوجية والسياسية والاقتصادية والجغرافية ... الخ وتقييم التأثيرات الاختلالية الناتجة عن التغيرات في معادلات التسليح الاستراتيجي بين القوى الكبرى والبحث في استراتيجيات السلاح أو الوقاية على التسلح المختلفة واثرها على مستقبل التوازن والاستقرار ، وغير ذلك من الامور ، والخلاصة أن هذا الاتجاه يحاول ان يتوصل إلى نظرية عامةللصراع تكون المدخل الي نظرية عامة للعلاقات الدولية .

وهناك ايضا الاتجاه الذي يركز على نظرية الاتصالات الدولية وذلك بافتراض ان أي موقف دولي ما هو في حقيقته الاخيرة ، الا اتصالات تجري بين اطرافة ، ومن هنا يصبح من الضروري تحليل مختلف عناصر عملية الاتصال هذه من حيث ، الحقائق المتبادلة في الموقف والتي تشكل مضمون عملية الاتصال والاجراءات التي تسكلها والمستويات التي تشارك فيها ، والكيفية التي تفسر بها حقائق الموقف وردود الفعل الناتجة عن هذه التفسيرات المختلفة .

واخيرا هناك الاتجاه الذي يركز على اسلوب تقمص الادوار ومما أدى الى التوسع في تطبيقه الاستخدام المتزايد للعقول الاليكترونية الحاسبة التي يمكن تغذيتها

بالمعلومات الضرورية عن موقف كل طرف من اطراف الازمة او الصراع والحصول من ذلك علي تصور محدد بشأن مايحتمل ان يكون عليه سلوكه أو رد فعله ويقول دعاة هذا الاتجاه أن النتائج التي حصلوا عليها باستخدام هذه الوسيلة كانت مشجعة جدا لقربها من الواقع .

ومن كل ما تقدم نستطيع القول أن دراسة العلاقات السياسية الدولية هي دراسة صعبة ومعقدة ، فمن ناحية نجد أن المجتمع الدولي يختلف عن المجتمع السياسي الداخلي في أن الأول يمثل مجموعة غير متجانسة من النظم والقيم والاتجاهات مما يجعل التعرف على عملية التغيير التي تحدث فيه من الصعوبة بمكان ، ومن ناحية ثانية فان المشكلة الرئيسية التي تواجة التحليل النظري في مجال العلاقات السياسية الدولية هي الغموض في طبيعة المادة التي يتناولها التحليل ، فمواقف السياسة الدولية لاتتكرر ، بمعني أنه لايمكن الوصول الي تعميمات نظرية مقبولة بخصوص المواقف التي وان بدت متشابهه ولكن المؤثرات والقوى والملابسات التي تحيط بها قد تكون جد مختلفة ، ومن ثم فانه يتعين علي المحلل السياسي أن يتعمق في بحث جوانب التشابه والاختلافات بين المواقف الدولية التي تقوم بتحليلها حتى يمكنه أن يتفهم السياسات الخارجية التي تنتج عن كل منها .

ومن ناحية ثالثة فانه بالاضافة الى وجوب ادراك دراسي للعلاقات الدولية نظراً للتعقيد الشديد في اوضاع المجتمع الدولي وعلاقته ، لأن الافتراضات والتوقعات والحلول التي بشأن هذه المشكلات المعقدة لايمكن ان تكون حتمية أو مؤكدة وإنما هي على أحسن الاحوال لايمكن أن تكون سوى تخمينات يصل اليها عن طريق اجتهاده الخاص في تحليل القوى والضغوط التي تؤثر في موقف معين ، وعلى ذلك فان هذه التوقعات يجب أن ينظر اليها نظرة احتمالية وليس بنظرة يقينية .

ومن ناحية رابعة فالملاحظ من عرضنا السابق أن جهودا أكاديمية مكثفة لازالت تبذل في السنوات الاخيرة وفي الوقت الحالي وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية لارساء دعائم نظرية عامة للعلاقات الدولية غير أن هذه الجهود لم يقدر لها أن تصل الى غايتها الموجودة بعد - بفعل العديد من المصاعب والعراقيل التي مازالت تعترض طريقها ويرجع ذلك في الاساس الى الطبيعة الديناميكية المتناهية التعقيد للكثير من ظواهر العلاقات الدولية فضلا عن تداخل هذه الظواهر مع بعضها مما يجعل من محاولة فصل بعض العوامل المرفوعة اليها أو المسببة لها أو تثبيتها أو تحييدها أمرا غير ممكن من الناحية الواقعية ومن ثم فان غاية ما أمكن التوصل اليه حتى الآن ، هو تحديد بعض المداخل أو المنطلقات التي تكون في مجموعها عدة نظريات محددة لم تسمح طبيعتها حتى الان بادماجها في نطاق نظرية عامة شاملة يمكنها ان تفسر لنا الدوافع المحركة للسلوك الدولي والمصادر التي ينتج عنها أو توفر لنا المقاييس التي يمكننا عن طريقها التنبؤ باتجاهات هذا السلوك باكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد .

على أن ذاتية علم العلاقات الدولية على هذا النحو لاتعنى انقطاع الصلة بينه وبين ماعداه من المعارف التي تتناول المجال الدولي ، ذلك بأن عالم العلاقات الدولية - اذ يستهدف بمنهجه العلمي الموضوعي تفسير الظواهر السياسية الدولية يحتاج الى رصيد ضخم من معطيات الواقع الدولي لكي تعينه على الملاحظة والمقارنة باعتبارها اداة التفسير العلمي ، من ان يسعى ، وراء هذه المعطيات في حصيلة علم التاريخ وفي القانون الدولي وفي الاقتصاد وفي الجغرافيا بل ان من المرغوب فيه أن يفيد عالم العلاقات الدولية مما حققه علماء العلوم الموضوعية التفسيرية السابقة عليه كأن يفيد من كل تقدم طرأ على الاجراءات المنهجية في علم الاجتماع وفي علم الاقتصاد وفي علم السياسة ، بل وحتى في علوم الطبيعة ، وذلك طالما أن عالم العلاقات الدولية يستطيع أن يطوع تلك الاجراءات المنهجية لدراسة ظواهر القوى في المجال الدولي .

كذلك ينبغي أن لا يغيب عن الاذهان أن علم العلاقات الدولية ينتمي الى مجموعة ، علوم السياسة ، أي أن مجموعة العلوم التي تعنى بالظواهر السياسية ذلك بانه يشارك هذه العلوم مادتها الرئيسية ، التي تمثل في السلطة السياسية أن كل علم من علوم السياسة يختصر بظاهرة السلطة السياسية في ذاتها وفي علاقتها بالقوى السياسية الاخرى في الداخل ، بينما يختص علم العلاقات الدولية هو من علم السياسة بمثابة الفرع ، فلقد رأينا كيف أن علم العلاقات الدولية قد نقل من علم السياسة مفهوم الاساس الذي هو مفهوم القوة كذلك فان منهج علم العلاقات الدولية هو نفس منهج علم السياسة وان مستويات البحث العلمي في العلمين واحد اللهم الا ما اقتضته طبيعة العلاقات الدولية من طرائف معينه للبحث ليست البيئة الوطنية بحاجة اليها .

ومن هنا فان دراسة علم العلاقات الدولية تعتبر دراسة علم السياسة ، ذلك بأن الفهم الشامل للظواهر السياسية الدولية – وهو موضوع علم العلاقات الدولية – يقتضي فهما سابقا للظواهر السياسية وهو موضوع علم السياسة .

العلاقة بين العلاقات الدولية والجيوبوليتيك Geo - Politique

وضع هذه الافكار الالماني Retzel في نهاية القرن التاسع عشر حينما نبه إلى الآثار الحتمية للاوضاع الجغرافية في تشكيل خصائص وسلوك المجتمعات البشرية ومن ثم الى علم يرتكز إليه علم السياسة ، وبالتالي – علم العلاقات الدولية تبعا لذلك – اساسا جغرافيا فكان علم Geo - Politique أى علم دراسة العلاقة بين الارض والسياسة .

انه العلم الذي يوضح كيف أن للعوامل الجغرافية كالمناخ والتضاريس والموقع الجغرافي وغيرها دور حتمي في تشكيل سياسة الدول ، ومن ثم فان أي سياسة لابد

أن ترتكز الى هذا العلم الذي يكون أساس سليم .

وقبل أن ننهي دراسة مناهج العلاقات السياسية الدولية ومحاولة تنظيرها ينبغي الاشارة الى منهج الدراسات الاقليمية Area Studies والتي انتشرت في علم الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، ويعنى هذا المنهج دراسة منطقة معينة من مناطق العالم ، تبدو متمثله في وحدة سياسية اجتماعية مثل منطقة الشرق الاوسط وذلك بهدف توضيح اركانها ودورها في العلاقات الدولية ، وطريقة الدراسات الاقليمية هذه هي وصف للدراسات التي تجرى بصدد اقليم معين والتي يقوم بها فريق من الباحثين من ذوو التخصصات المختلفة ، ولكي يعالج كل منهم مادة البحث من الجانب الذي يعنى تخصصه ، وبمنهج هذا التخصص فيشترك في البحث جغرافيون بمنهجهم ، وتاريخيون بمنهجهم ، وعلماء سياسة بمنهجهم ، وعلماء علاقات دولية بمنهجهم ، وعلماء اجتماع بمنهجهم وهكذا وبالتالي لايتأثر باحث واحد أو عدد من الباحثين الذين ينتمون الى تخصص واحد يستخدمون فيه منهجا واحدا هو منهج تخصصهم .

كذلك لقد اغفلت هذه المناهج وهي في غمرة تحمها لصياغة نظرية متكاملة للعلاقات الدولية على اساس التحليل الكمي وامكانية التنبؤ - حقيقة ثابته الا وهي أن العلاقات الدولية تتعرض لكثير من التغيرات الانسانية مما يجعل عملية اخضاعها للتحليل الكمي أمرا صعبا وبالتالي يجعل ايجاد نظرية شاملة للعلاقات الدولية مهمة شاقة على الباحثين .

الفصل الرابع

الاعلام وقياس الرأي العام (كمياوكيفيا)

أولاً : الاعـــلام

الاعلام الداخلي والاعلام الخارجي (المفهوم والمحتوي) :

يعبر كل من الاعلام الداخلي والخارجي عن وظيفة واحدة هي عملية الاتصال ، ولفظة « الاتصال » تعنى نقل المفاهيم بهدف تحقيق الاقناع والاقتناع ، فهى عملية من جانبين اساسها خلق الترابط فى الحركة السياسية للدولة أو بمعنى أدق لنشاط الدولة .

ان كلا من الاعلام الداخلي والخارجي في مفهومها الواسع وتطورهما قد اصبحا يمثلان أحد الأسس العامة في تأدية الدولة لوظيفتها الاتصالية ، ففي حالة المواطن أو المجتمع الداخلي فان الاعلام يعتبر امتداداً للوظيفة الايديولوجية للدولة ، ومن هذا المنطلق يختلف مفهوم الاعلام عن مفهوم الدعاية ، فاذا أخذنا الولايات المتحدة كمثال نجد أن الدعاية السياسية في المجتمع الأمريكي لاتقوم بها الدولة وإنما يتولاها الحزب السياسي مستقلا ومنفصلا عن الأداة الحكومية حتى عندما يكون الحزب في الحكم . أما إذا كان الاعلام يتجه الى القوى الخارجية أي الى المجتمع الدولي فان الاعلام هنا يعتبر اعلاما خارجيا يعتبر بمثابة أداة أو مقدمة لحركة سياسية ترغب في تحقيق مصالح معينة ، وتأسيسا على ذلك فان الوظيفة الاتصالية هي أداة مساندة لتنفيذ السياسة الخارجية ، وبالتالي فان الاعلام الخارجي وهو يؤدي وظيفة للدولة إنما تقوم به الأداة الحكومية ويعتبر " دعاية " خارجية وهو ماعرفته المجتمعات السياسية وبصفة خاصة خلال فترات الحروب ، ومع ذلك فان هناك

اصطلاح مغاير لما سبق يطلق عليه « الدعوة العقيدية » والتي تتوسط بين كل من الدعاية الخارجية والاتصال الداخلي .

ان الاعلام الخارجي – أي الذي يعبر الحدود – كي يصل الي الفرد المقيم في خارج الاقليم ، هو في نفس الوقت الذي ينطلق الى المجتمع الدولي ، وهو في ذلك يختلف عن الاعلام الداخلي والذي يرتبط بطبيعة النظم المحلية ، وقد سبقت الاشارة إلى أن الاعلام الداخلي هو امتداد لوظيفة الدولة الاتصالية ، وأن من واجبها تمكين المواطن من الحصول على حد أدنى من المعرفة بخلفيات النشاط السياسي للدولة بحيث تسمح له بالمشاركة السياسية الفعلية المتعلقة بمصير الدولة السياسي ، وان لمواطن الدولة حقا في الالمام أو معرفة المعلومات المرتبطة بالقرار السياسي – قبل أو عقب اتخاذه – ووفقا لخصائص النظام السياسي ، وسماته ، فالدولة من هذا المنظور – تخبر المواطنين بالحقيقة ولاتخفيها عنهم ، اما في الاعلام الخارجي فان هدفه ايجاد أو توفير مناخ عام لدى الرأي العام الاجنبي مساند للدولة التي تقوم بالاعلان الخارجي في مواقفها الدبلوماسية وسياستها الخارجية وعمليات التفاوض والمساومة .

الاتصال الدولي :

تنوعت قنوات الاتصال الدولي في ظل مايسمى بثورة الاتصالات وتعددت أبعاده ونماذجة ، وأصبحت وظيفة الممثل الاعلامي ذات أهمية لايستهان بها نظراً لاتصاله بفئات الرأي العام وطبقاته المختلفة بما في ذلك الرأي العام المعارض في الدولة التي يعمل فيها الممثل الاعلامي ، وهناك نموذج آخر للاتصال يتمثل بين الطبقة الحاكمة وطبقة محكومة في مجتمع آخر ، ويتبع ذلك اتصال بين الطبقة الحاكمة التي قامت بهذا الاتصال مع الطبقة الحاكمة في المجتمع الآخر ، ويتجسد هذا النموذج في عملية التبادل الثقافي في المجتمعات التي تأخذ فيها الجامعات صورة الامتداد الحكومي للنشاط التعليمي ، أي الاتصال بين الأداة الحكومية في الدولة المعنية بالمجتمع

السياسي للدولة الأخرى ، مثال ذلك (اعارة أساتذة الجامعات في دولة معينة للعمل في دولة أخرى) .

وهناك نموذج آخر يتمثل في الاتصال المباشر بين الطبقات المحكومة بعضها ببعض من ثنايا الأجهزة الشعبية مثل اتاحة الفرصة للزواج كالزواج بالاتصال البريدي

ومن الثابت أن الاختلاف الجوهري بين الاعلام الخارجي والداخلي يتمثل أيضاً في صلب الرسالة الاعلامية ذاتها بين المرسل والمستقبل أي بين اشارات الارسال وإشارات الاستقبال ، وهذه عملية يمكن إستيعابها على الصعيد الداخلي بما يسمح بالفعل ورد الفعل ، مثال ذلك خطابات القراء في الصحافة أو البحوث الميدانية إما في الاعلام الخارجي فان الرسالة الاعلامية بعد وصولها تستقل عن شخص مرسلها ، وتعتبر بمثابة « فكر » موجه عبر الحدود وتحتاج الى فترة زمنية لاستيعابها حيث من المفترض في الاعلام الخارجي وجود « الصراع » الفكري ويتطلب الحذر والحرص والكياسة وعدم المبالغة والتوفيق بين المفاهيم الحضارية المختلفة ، وفي هذا الصدر تجدر الاشارة الى أن عملية الاتصال كانت في الماضي - تأخذ صورة اتصال مباشر بين الدبلوماسية الوطنية والدبلوماسية الخارجية ، وتطور ذلك الى اتصال متعدد الأبعاد وتنوع القنوات ، مثال ذلك ان الدولة تخاطب مباشرة مواطني الدولة الأخرى كي يضغطوا على الحكام في مجتمعهم وهو مايعتبر بمثابة اعلام دعائي ، ومثال آخر يتم من ثناياه الاتصال بين الطبقة الحاكمة وطبقة محكومة في مجتمع آخر ويجسد ذلك الامتداد الحكومي للنشاط التعليمي في عملية التبادل الثقافي كما سبقت الاشارة .

الرقابة الاعلامية :

ويمارس نظام الرقابة دورا هاما في تحقيق نوع من التجانس في عناصر الرسالة الاعلامية المسموعة أو المكتوبة أو المرئية في مجال الاعلام الداخلي ، في حين أنه بالنسبة للاعلام الخارجي حيث أن الدولة قد تمارس هذه الرقابة على أعلامها ، لكن

ذلك غير ذي فعالية على المجتمع الاجنبي الذي يستقبل أي اعلام آخر ، وتأسيساً على ذلك فان الرقابة من جانب الدولة تصبح عديمة القيمة الا اذا تضمنت نوعا من قوة الدفع والصفات الذاتية وقوة المساندة الحكومية لها حتى تصبح ذا تأثير على الدولة الأخرى .

وعملية الرقابة تصبح اكثر فعالية تجاه المواطن المحلي الذي يتعرض للاعلام الخارجي الموجه إليه بسبب اختلاف اللغة والحواجز الثقافية بين المجتمع المحلي والدعاية الموجهة اليه من الخارج ، غير أن الالمام أو بالأحرى التعمق في اللغات الاجنبية أصبح متيسرا في العالم المعاصر ، أضف الى ذلك ماتبثه الأقمار الصناعية من خلال القنوات الفضائية في عالم اليوم - كل ذلك جعل من الأهمية بمكان ضرورة تغيير الاستراتيجية الاعلامية حيث تضعف ، إن لم تتلاشى فاعلية أجهزة الرقابة وهو مايستلزم تنظيم مضمون مدلول الرسالة الاعلامية والتخطيط لتنظيم عملية الاتصال ، ولا يمكن للدولة بالتالي أن تترك الاعلام الخارجي للأفراد أو الشركات الخاصة حتى في الدول ذات التقاليد الديمقراطية ولابد عن عملية تنظيم حكومية كاملة تحت رقابة أجهزة الدولة .

مرة أخرى - على الصعيد الداخلي للدولة - يثور تساؤل هام عن الفرق بين الدعاية والدعوة والاعلام . ويعض بالدعوة الخطاب أو الرسالة المتجهة إلى المواطن بهدف تعميق علاقة الولاء لمن ينتمون لجوانب هذه الدعوة والتي تتجة أصلاً إلى الانصار . في حين أن الدعاية تتجه الى العواطف لشحنها ، في حين وجود نوع من التعامل النفسي تجاه الفرد بذاته ، أي فردا معينا او أفرادا معينين بذاواتهم يتم التعامل النفسي معهم للتلاعب بشخصياتهم واعادة تشكيل مفاهيمهم النفسية وهو مايطلق عليه اصطلاح « غسيل المخ » وهذه المفاهيم الثلاثة - غسيل المخ والدعوة والدعاية - تتشابك مفاهيمها على صعيد الاعلام الخارجي ، فمن ناحية يصعب تصور

الدعوة الى معتنقيها عبر الحدود إلا في استثناءات ضئيلة ، وهو ما أضاف إصطلاحاً آخر إلى ماسبق وهو اصطلاح « الحرب النفسية » تدور بين دولتين يسعى كل منهما إلى اشاعة عدم الثقة والتشكيك في المصدر الاعلامي للدولة الأخرى ، فالدعاية هنا هي أداة من أدوات الحرب النفسية ، وتشير الدراسات المستقبلية إلى ضرورة وضع قواعد التعامل بين الدول من ثنايا قيم معينة تحكم السلوك ، وتتحكم في صياغة أساليب تحقيق عملية الاتصال ، وبالطبع فأن أجهزة الرقابة الاعلامية تتدخل بشكل أو بآخر تجاه عملية الاتصال .

التخطيط الاعلامي :

يعنى التخطيط – بصفة عامة – تصورا مستقبلياً لتحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة من ثنايا أساليب ووسائل وتتم متابعة الخطة من مرحلة لأخرى على ضوء الأهداف التى نسعى لتحقيقها ، ويفترض التخطيط بالتالي القدرة على التنبؤ والتحكم في التوقعات المستقبلية والتفاعل مع القوى والمتغيرات السياسية والاجتماعية .

وفيما يتعلق بالتخطيط الاعلامي للخارج فقد سبقت الاشارة إلى أن الرسالة الاعلامية تستقل – بمجرد ارسالها – في الاعلام الخارجي عن شخص مستقبلها ، وهو يقتضي جهازا يتم بالكفاءة تجاه مهام عملية التخطيط لضمان نوع من التنسيق لمختلف عناصر الرسالة الاعلامية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة التي تبعث بهذه الرسالة ، ومن ناحية أخرى كي يتحقق نوع من التواءم بين الاعلام الداخلي والاعلام الخارجي .

وفي هذا الاطار تأتي علاقات التأثر والتأثير والتفاعل بين العمل الدبلوماسي والعمل الاعلامي بحيث يخضعان معاً لعملية تخطيط أساسها التنظيم والتنسيق بين السياستين الخارجية والاعلامية حيث يجمع خبير الاعلام الخارجي بين الثقافة

الاعلامية المتخصصة والثقافة السياسية والتدريب الدبلوماسي ، ويتتبع ذلك أن مدى نجاح الخبير الاعلامي في النطاق الخارجي يتوقف على فهمه لابعاد التواصل الحضاري وأيضاً مدى اندماجه في المجتمع الخارجي ، ونبادر للقول بأن الاتصال الحضاري لايجوز فهمه على أنه تشابه حضاري بمعنى عدم التقليد الاعمى لنتاج الحضارات الأخرى ، وأن المطلوب من خبير الاعلام الخارجي أن يكون متميزا في أدائه وسلوكه واثقاً من انتمائه لحضارته مدافعا عن خصوصيتها ، مجددا ومبتكرا في وسائل الاقناع وأن تتوافر لديه قدرات معينة مستمدة من موهبة وخبرة ، وأن يكون بمثابة مرأة بحيث يجد انعكاسا لصورته كما يجب أن يراها العالم الخارجي ، أي أن يقوم بعمله الاعلامي في الخارج من موقع التمثيل الدبلوماسي والموازنة بين الحضارة التي ينتمي إليها ، والحضارة الأخرى التي يسعى إلى إستحوازها والتحكم في منطقها وعقلها .

إن التخطيط الاعلامي اذا تعلق بالداخل فانه يعتبر بمثابة تعميق علاقة الولاء بأيديولوجية دولية وقيمها العقيدية ، اما إذا تعلق بالخارج فهو ابتكار علاقة مصالح ومنافع واصطناع أدوات الارتباط بتلك المصالح، وهو أي التخطيط الاعلامي – لابد وأن يدخل عنصر المشاركة بما تعنيه من تفاعل وتجاوب وارتباط يصل إلى حد الانخراط في الدعوة لسياسة دولته ، في علاقة روحية بينه وبين الدولة التي يحمل جنسيتها ، وتتمثل براعة رجل الاعلام الخارجي عند محاولته تغليف العملية الاتصالية بالنواحي العاطفية بحيث تظل لغة المصالح هي الغالبة وهو مايرتبط بالطبع بأدوات السياسة الخارجية في النطاق الدولي .

وأخيرا فانه سواء تعلق الأمر بالاعلام أو الدعاية فانهما معا يعتبران كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية ، غير أن الاعلام في نطاقه الخارجي يستند الى أدوات

مكملة ومساندة مثل السياسة الثقافية لدولته والي مدى ترتبط بالتبادل الثقافي ، وارتباط السياسة السياحية وسياسة المعوقات الاقتصادية بالانفتاح الحضاري والخبرات الفنية .

ثانياً : الرأي العام

أصبحت دراسات الرأي العام تحتل حيزا يتزايد باستمرار من اهتمامات علم السياسة ، وقد حققت هذه الدراسات تقدما كبيرا في الوقت الحاضر .

واذا كانت الدول المختلفة تنفق اليوم أموالاً كثيرة للتعرف على الرأي العام عن طريق أجهزتها الحكومية أو أحزابها أو جامعاتها أو غيرها من الهيئات ، فان ذلك يعود الى اقتناعها بأن الرأي العام يعتبر أحد العوامل الأساسية في تشكيل السياسة الحكومية والتأثير فيها ، بل والتأثير في جميع الأحداث التاريخية الهامة ، فالنظام الحكومي المستقر يستمد شرعيته من تأييد الرأي العام ورقابته ورضائه ، ، وبدون هذه الشرعية يعزل النظام نفسه ، ثم ينهار ويختفي حتى وأن اتخذ لفرض وجوده وبقائه أساليب الضغط أو القهر ، زمناً يقصر أو يطول .

العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بدراسة الراي العام :

١ - زيادة عدد السكان :

ونقصد بذلك زيادة عدد الذين يشتركون بصفة ايجابية في الشئون العامة وما إستتبع ذلك من زيادةأهمية آراء الناخبين الذين يزيد عددهم أيضا على مر السنين ، كما أصبح التعرف على اتجاهات المواطنين وآرائهم في عصر الديمقراطية ، أكثر أهمية من ذي قبل .

٢ - نمو وانتشار التعليم :

ويرجع ذلك الى أن زيادة نسبة المواطنين المتعلمين تؤدي على أرجح احتمال الى مشاركتهم بدرجة أكبر في الحياة العامة ، وذلك بما يعبرون عنه من أفكار وآراء وتطلعات ، كما أن التعليم قد يدفع بالصفوة المثقفة في المجتمع الى التعبير عن

عدم رضائها بالواقع القائم ، والرغبة في تغييره ، ومن ثم أصبح الاهتمام باتجاهات الرأي العام المثقف من قضايا التغيير الاجتماعي ، أكثر الحاحا منه في أي وقت مضى .

٣ - تطور وسائل الاتصال :

أدي التطور الهائل في وسائل الاتصال الجماهيرية الى مضاعفة أهمية الرأي العام ، وذلك لأن التطور التكنولوجي المذهل الذي حدث ، وخاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أدى إلى التقريب بين اتجاهات الرأي العام في مختلف الدول وأصبح ما يحدث في أي مكان ، يتردد صداه في كل مكان ، وبصورة فورية .

ومن ناحية أخرى فان هذا التطور قد ضاعف من قدرة القائمين على وسائل الاتصال في تشكيل آراء الناس وتطويع اتجاهاتهم .

٤ - اشتداد الصراع من أجل الحصول على تأييد الرأي العام :

ويعنى ذلك المحاولات التي تبذل باستمرار من أجل استمالة الرأي العام – المحلي والدولي – وجعله ينحاز الى طرف معين ، سواء كان هذا الطرف يمثل دولة أو مجموعة من الدول ، أو حزبا أو جماعة داخل الدولة نفسها ، ويأتي ذلك على سبيل الاقتناع بأهمية الرأي العام في تحقيق أو تعطيل البرامج السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية .... الخ .

٥ - زيادة ارتباط الرأي العام بالسياسة العامة :

وهذا الارتباط واضح في وقت الحرب ، عندما تنال الحرب بأعبائها المرهقة والمخربة من السكان المدنيين أنفسهم ، كما أن تأييد الرأي العام في وقت السلم يعتبر أمرا أساسيا كذلك لتنفيذ كثير من السياسات العامة العملية أو الخارجية وما يتصل منها بالانتاج أو الاستهلاك أو تطبيق القوانين والتشريعات أو غير ذلك ، وينسحب ذلك الارتباط على الدول ذات النظم الشمولية والديمقراطية على حد سواء .

علاقة الرأي العام بالسلطات الحكومية :

ماذا عن علاقة الرأي العام بالسلطات الحكومية ، وهل تكون كلها على نفس المستوى من الأهمية والتأثير ، أم أن ذلك يختلف باختلاف هذه السلطات عن بعضها من حيث الطبيعة والاختصاص ؟، عموما نجد أن هذه العلاقة تتم في الاطار الآتي :

(أ) فبالنسبة **للسلطة التشريعية** ، نجد أنها أقرب هذه السلطات العامة جميعا الى جمهور الرأي العام ، ذلك لأن أعضائها ينتخبهم الشعب عادة بصفة مباشرة ، كما علمنا من الدراسة السابقة . والسؤال الذي يطرح نفسه هو : هل تعتبر السلطة التشريعية قائدة للرأي العام أم مجرد معبرة عنه وعاكسة لآرائه واتجاهاته ؟ واذا اتفق الرأي العام على أنها تقوم بالوظيفتين معا ، فان النقاش يدور عادة حول السؤال التالي : أي هاتين الوظيفتين ينبغي أن تكون الاولى والأهم ؟.

(ب) أما بالنسبة **للسلطة التنفيذية** ، فهي التي تولي الرأي العام اهتماما متزايداً وذلك لأنها تسعى الي كسب تأييد الرأي العام بالنسبة للاجراءات والمشروعات التي تقوم بها ، كما أنها تهتم بالرأي العام كوسيلة دفاعية ضد النقد الذي قد يأتي

من السلطة التشريعية أو من غيرها من الهيئات كالصحافة ، خصوصا اذا كان للصحافة استقلالها . وحريتها في النقد .

كما أنه اذا لم تقم الحكومة بتثقيف الرأي العام واعلامه بمختلف المسئوليات التي يتعين عليه أن يشارك بايجابية وحماس فيها ، فان ذلك يزيد من عزوف المواطنين وعدم اهتمامهم بما تقوم به الحكومة أو ما ينبغي أن تقوم به ... إلخ .

وفي هذا المعنى يقول بعض الخبراء أن التغير الاجتماعي السريع والمستمر يستدعي من الحكومة وأجهزتها المختلفة أن تبذل جهودا مضاعفة لتثقيف الجمهور واعلامه عن مشروعاتها واجراءاتها حتى تستطيع الحكومة أن تسير قدماً في أعمالها ، وهي مطمئنة الى تأييد الرأي العام لها .

(جـ) وأخيرا فان ***السلطة القضائية*** هي أقل السلطات العامة تأثيراً واتصالا بالرأي العام[٣]. وذلك لأن وظيفتها كما نعلم تتركز في تطبيق الأحكام والقوانين دون أن تهتم عادة بما قد تؤدي اليه قراراتها وأحكامها من رد فعل جماهيري .

كما تتمتع المحاكم - خصوصا في المستويات العليا - باحترام وثقة الجمهور ، وربما تحتل السلطة القضائية احتراما أكثر من غيرها من السلطات العامة بالنسبة للجمهور ، رغم أنها تملك أجهزة خاصة للعلاقات العامة أو الخدمات الصحفية والاعلامية ، وليس بين موظفيها خبراء متخصصون في التعرف على الرأي العام .

تقسيمات *الرأي العام* :

هناك تقسيمات كثيرة للرأي العام ، فيذهب بعض الباحثين مثلا الى تقسيمه حسب اثارة الاتجاهات أو عدم اثارتها ، أو حسب مدى استمراره . أو حسب درجة نشاطه ومشاركته أو حسب مدى تأثيره بوسائل الدعاية أو غير ذلك من

الزوايا التي ينظر منها الباحث الى الرأي العام ، ويمكن أن نتناول هذه التقسيمات بشيء من التفاصيل كما يلي :

١ - الرأي العام المرتبط باثارة الاتجاهات أو عدم اثارتها :

ويشمل هذا التقسيم الرأي العام الفعلي والرأي العام الكامن ، ويشرح دوب Doob ذلك بقوله : عندما تكون هناك ردود فعل بالنسبة لقضية معينة فان الرأي العام في هذه الحالة يمكن أن يكون خارجيا أو داخليا أي معبرا عنه أو غير معبر عنه .

وعلى ذلك فالرأي العام الفعلي يدل على أن الاتجاهات قد أثيرت وأن لها بعض التأثير على السلوك الداخلي أو الخارجي .

ومع ذلك فيمكن أن نتوقع في كثير من الأحيان ، وجود رأي عام قبل ظهور قضية معينة ، ومن هنا جاء مصطلح « الرأي العام الكامن » ، للدلالة على أن هناك اتجاهات لم تتبلور بعد ، حيال قضية معينة أو أنه لم يحدث مايثير هذه الاتجاهات .

وعلى سبيل المثال ، فان الرأي العام خلال فترة السلام يظل رأيا عاما كامنا بالنسبة للحرب ، لأن قضية القتال لا تكون أمام أعين الناس بصورة مباشرة ، وذلك في الوقت الذي يكون فيه لدى الناس وبصفة مستمرة اتجاهات يمكن أن تثار عند حدوث نزاع معين ، خصوصا اذا كان مصحوباً بالدعاية .

٢ - الرأي العام حسب مدى استمراره :

وفي هذا المجال يقسم الرأي العام الى ثلاثة أنواع :

أ - الرأي العام الكلي الذي يرتكز على قاعدة تاريخية وثقافية ودينية ويشترك فيه

كل أفراد الجماعة ، ويمتاز بالاستقرار والثبات جيلا بعد جيل ولاتؤثر فيه الحوادث الجارية أو الظروف الطارئة الا نادرا .

(ب) الرأي العام المؤقت ، وتمثله الأحزاب السياسية والهيئات ذات الأهداف ، والبرامج المحددة ، ومتى إنتهت هذه الهيئات أو الأحزاب إنتهى هذا النوع من الرأي العام .

(جـ) الرأي العام اليومي ويمثل الفكرة اليومية التي يعتنقها معظم أفراد الجماعة نتيجة لحدث مفاجيء أو كارثة حلت بالجماعة أو حدث سياسي خطير . وهذا النوع من الرأي العام متقلب من يوم إلى آخر ، وتغذيه بصفة خاصة الأحداث السياسية الجارية والمناقشات البرلمانية والأعمال الحكومية .

٣ - الرأي العام حسب نشاطه ومشاركته في السياسية العامة :

ويتركز هذا التقسيم في الرأي العام السلبي والرأي العام الايجابي ، أي أن هناك قطاعا عريضا من الجمهور يمكن أن يسمى بالقطاع السلبي ، وهو القطاع الذي لا يكون لرأيه أهمية خاصة في السياسة العامة ، وأهتمامه يكون في الغالب محصورا في الادلاء بصوته في الانتخابات حين يدعى اليها ، وهذا القطاع يتلقى وجهات النظر الخاصة بالأمور العامة وينشرها ولكنه لاينشيء هذه الآراء ولا يبادر بها .

وهناك قطاع آخر يمكن أن يسمى بالقطاع النشط وهو الذي يشغل نفسه بالقضايا ذات الصبغة العامة ، وهو الذي يرى في نفسه طموحا ومقدرة على القيادة . وأفراد هذا القطاع - سواء كانوا رجال دولة أو صحفيين أو محاضرين أو غير ذلك - يحسون بأن لهم حكما أو رأيا في المسائل العامة الجارية ، ولهم خلفية نظرية أو فكرية يصدرون عنها آرائهم ، هذا بالاضافة إلى أن لهم دافعا

أكبر من المواطن العادي من أجل الوصول بالجماعة ، وبالاتفاق معها أو قيادتها ، إلى هدف معين .

٤ - الرأي العام من حيث مدى تأثيره وتأثره بوسائل الدعاية :

ويشتمل ذلك في الصور الآتية :

أ - الرأي العام النابه أو القائد :

ويمثله قادة الرأي في الأمة ، وهم بالضرورة قلة تستطيع فهم حقائق الأمور وتستطيع تفسيرها للجمهور ، وهذه الصفوة لا تتأثر بوسائل الاعلام المختلفة ، بل هي التي تؤثر في تلك الوسائل بأفكارها وأرائها .

ب - الرأي العام المثقف :

وهؤلاء يمثلون قطاعاً وسطاً بين قادة الرأي ومنشئيه وبين الأكثرية الساحقة التي تصدق كل ماتذكره وسائل الاعلام ، فالرأي العام المثقف يتأثر بوسائل الاعلام وقد يؤثر فيها بقدر محدود . وتتفاوت نسبة هذا الرأي العام المستنير في كل أمة تبعاً لدرجة حضارتها .

جـ - الرأي العام المنساق :

وهذا النوع يكون الأكثرية في معظم الدول وهو الذي لا يهتم بالمسائل العامة الا اذا دعى للانتخابات مثلا ، وهو يصدق كل ما يقال في الاذاعة المسموعة أو المرئية أو الصحافة وهذا القطاع يتأثر بكل ما ينشر دون محاولة من جانبه للتعليل أو التفسير أو التدليل ، وهو أشبه بالقطيع يسوقه الرأي العام النابه أو القائد ، ويعتبر مادة دسمة لا ستغلاله بواسطة الزعماء السياسيين وأعوانهم من خبراء الدعاية .

دور الرأي العام وطبيعة النظام السياسي :

إن الدور الذي يقوم به الرأي العام في السياسة العامة وتوجيهها ، يختلف من حيث فاعليته وتأثيره باختلاف النظام السياسي القائم ، وما اذا كان ديمقراطيا أو أوتوقراطيا (أي نظام تسلطي دكتاتوري) .

والنظم الديمقراطية ، كما وضح لنا من الأجزاء السابقة من هذه الدراسة ، تفترض أن السلطة السياسية تتكون من مجموعة من الهيئات النيابية التي ترتكز على حكم الأغلبية وعلى رضاء المحكومين وعلى حق المعارضة السياسية . كما يسمح النظام الديمقراطي بالتجمع الاختياري للأفراد في أي شكل من أشكال التنظيم (الحزبي أو غير الحزبي) بما يتفق مع التحقيق الجماعي للأهداف التي لا يستطيع الأفراد تحقيقها بأنفسهم .

وعلاوة على ذلك ، فان النظم الديمقراطية تتطلب من الحكومة أن تضع موضع التنفيذ والاحترام بعض الحقوق والواجبات الأساسية للمواطن ، وهذه الحقوق والواجبات تمارس في اطار قدرة الفرد على حكم نفسه ومشاركته الايجابية في عملية تكوين السياسة التي يحكم بواسطتها .

ويعتبر الرأي العام في النظم الديمقراطية مصدرا للدساتير والقوانين ، وهو الذي يصدق عليها ويؤيدها ويحافظ على تطبيقها لأنها نابعة من إرادته ومصالحه وحاجاته ، كما أنه القوة المعنوية التي تطالب بتعديل هذه القوانين أو تعطيلها أو الغائها .

يضاف إلى ذلك أنه مهما كانت النصوص التي يتضمنها الدستور ، ومهما كان فيها من ضمانات كبيرة للحريات وتحقيق الديمقراطية ، فان الديمقراطية تتحقق دائما بوجود رأي عام ناضج يعمل على حسن تطبيق نصوص الوثيقة

الدستورية حتى لا تكون نصوصا جوفاء بعيدة عن مجال التطبيق العملي .

وأخيراً يمكن القول بأن الرأي العام في النظام الديمقراطي يعتبر سندا للهيئات والمؤسسات الاجتماعية ، ذلك لأنه يسهل على هذه الهيئات تأدية رسالتها الحضارية والثقافية ، والمؤسسة أو الهيئة التي لا يسندها الرأي العام لا تستطيع أن تحصل على ما يلزمها من الدعم المالي ، بل قد تضطر مثل هذه المؤسسات التي لاتحظى باحترام الرأي العام وتأييده الى تصفية أعمالها .

أما في النظام السياسي التسلطي أو الدكتاتوري ، فان السلطة السياسية تنبع كما يقال من مصدر معين فوق الشعب ولا يسمح بتشكيل تنظيمات صناعة الرأي أو النشاطات السياسية في عمليات تكوين السياسة العامة الا في حالات ترضى بها السلطة وتحت التحكم المباشر للمجموعة الحاكمة .

ويتحدد دور المواطنين في هذه النظم ، في القيام بالواجبات التي تحددها لهم الطبقة الحاكمة ، وهذه السلطة تفترض بالطبع أنها تعرف أكثر من غيرها ما يصلح للشعب وما لا يصلح له ، وعلى ذلك فيمكننا أن نقول بأنه اذا كان الرأي العام يعتبر مصدر القوانين في النظم الديمقراطية ، فان النظم التسلطية تفرض على الرأي العام القوانين التي تراها ملائمة له ، والتي تضمن لهذه السلطة الاستبدادية المفروضة البقاء والاستمرار .

ثالثا : الرأي العام وجماعات الضغط :

ليس هناك رأي عام بدون نشاط معين يعكس أو يمثل جماعة أو عدداً من الجماعات . وقد أثبتت البحوث والتجارب الاجتماعية أن الفرد يتأثر باتجاهات الجماعة التي ينتمي إليها ، وأن ماكان يبدو شخصياً أو فردياً هو في الحقيقة تبعاً للهدف من عملية الاتصال ودرجة الترغيب أو الترهيب ، وتبعاً لكونها عملية إتصال

قصيرة المدى أو طويلة المدى ، وغير ذلك من العوامل .

رابعاً: الأساليب المستخدمة في عمليات الاتصال الجماهيري

١ - الاعــلام:

سبقت الاشارة إلى دراسة كل من منهج الاعلام الداخلي والاعلام الخارجي بمعنى تزويد الناس بالمعلومات الصحيحة والحقائق والأخبار الصادقة بقصد معاونتهم على تكوين الرأي العام السليم إزاء مشكلة من المشاكل أو مسألة عامة ، أي أن الاعلام يقوم على مخاطبة العقل لا الغريزة والعاطفة ، ودور الاعلام هو نقل صورة الشيء وليس انشاء هذه الصورة ، وبالتالي فان الاعلام الناجح لا يمكن أن يصدر عن سياسة فاشلة ضعيفة ، والاعلام لا يرسم سياسة الدولة بل هو معبر عنها فقط .

ولكن الاعلام من الناحية التطبيقية قد استخدم للتاثير الانفعالي على الناس عن طريق نقل بعض الأخبار والحقائق واغفال البعض الآخر أو عن طريق أسلوب عرض بعض الأخبار والصور والحوادث بصورة ملفتة للأنظار واهمال أخبار وأحداث لها نفس الأهمية العامة ، أو عن طريق تزييف الحقائق والوقائع والاحصائيات ... الخ .

٢ - العلاقات العامة :

هي أداة الاتصال بين شخص أو جماعة أو مؤسسة والجماهير : أي أنها أداة تنظيم الصلة بين المسئولين والرأي العام و وهي تعمل على كل ما من شأنه الحفاظ على العلاقات الطيبة وتدعيمها وتجنب أو ازالة كل ما يعكس صفو التفاهم بين المؤسسة والجمهور ، والعلاقات العامة تستعين على ذلــك بالنشر والاعلام والاعــلان والدعاية .... الخ .

والعلاقات العامة كالاعلام وسيلة نقل الصورة ونشر المعلومات الصحيحة للجماهير ، ولكنها لا تستطيع أن تغير الأسباب الحقيقية للعلاقات غير الطيبة

مثــلا ، خصوصا اذا كانت هذه الأسباب هي سياسات فاسدة أكثر منها مسألة سوء تفاهم فقط .

ومن هذا يتضح أن العلاقات العامة تستخدم الاعلام كوسيلة لنشر الأخبار والمعلومات ، وتستخدم الاعلان والدعاية كوسيلة للتأثير الانفعالي على الجماهير ، وقد ينطوي نشاط العلاقات العامة على قدر من التعليم والتثقيف والتدريب .

٣ - الدعاية السياسية :

وهي تدل علي الجهود الواعية التي تبذل لنشر أفكار وآراء أو معتقدات معينة من أجل التأثير على الرأي العام وعلى السلوك الاجتماعي للجماهير ، دون أن تفكر الجماهير في الأسباب التي دفعتها لتتبني تلك الآراء والمعتقدات والبحث عن منطقيتها .

وأحيانا ما تلجأ الدعاية السياسية الى استغلال المناهج التربوية والتعليمية لفرض مباديء ومفاهيم معينة خصوصا بالنسبة للتعليم العام وتعليم الصغار ، وقد حدث هذا في ألمانيا وايطاليا عند تولى الحزبين النازي والفاشي الحكم ، اذ تعدلت وتغيرت المناهج والكتب المدرسية لتتفق مع مباديء ومذاهب الحزب ، وكذلك لجأت اسرائيل الى تغيير المناهج والكتب المدرسية في الأرض المحتلة بعد حرب ١٩٤٨ وبعد حرب ١٩٦٧ .

واذا كان الاعلام يقوم بنقل الحقائق والمعلومات المجردة للجمهور ، فإن الدعاية تهدف الى غاية محددة ، هي إقتناع الجماهير لفكرة أو مذهب سياسي معين ، ويمكن أن تستخدم الحقائق المجردة التي ينشرها رجل الاعلام كجزء من أساليب الدعاية ، وذلك للانطلاق منها الى تفسير تريده الدعاية للتأثير الانفعالي على الجماهير .

أي أن الدعاية تحقق جواً من الأغراء والاستهواء ، بصرف النظر عن الموضوع ومنطقيته فالهدف ليس الاقناع المنطقي بل الاغتصاب النفسي واستمالة الجماهير بأي ثمن .

٤ - الحرب النفسية :

وهي بشكل من أشكال الدعاية تهدف إلى تحطيم الروح المعنوية للعدو دون قتال فعلي ، من أجل ذلك تستخدم الحروب النفسية دهاء الدبلوماسية وسياسة التلوع باستخدام القوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية ، وغير ذلك من الأسباب للتأثير على نفسية العدو وتبطيط همته والقضاء على روح المقاومة فيه ، والاقتناع بالهزيمة كقدره المحتوم .

ويجب الاشارة الى أنه لكي تنجح الحرب النفسية ضد العدو ، فلابد من دراسته دراسة عميقة موضوعية ، وذلك لمعرفة مقومات شخصيته من دين ولغة وتاريخ وأهداف وأسلوب للحياة ، ونظام اجتماعي وتركيب اقتصادي ، وميراث ثقافي وحضاري ، وكذلك معرفة المبادىء النفسية والمقدرة على تطبيقها ، وبدون هذه المعرفة والدراسة لا يمكن التأثير على العدو أو كسب الحرب النفسية ، والعكس صحيح بالنسبة للتخطيط ضد الحرب النفسية .

والحرب النفسية أسماء متعددة منها الحرب الباردة والحرب الأيديولوجية وحرب الأعصاب والحرب السياسية وحرب القوة الفكرية ، وهي تهدف في المجال الخارجي الى التأثير على آراء وسلوك وعواطف جماعات أو دول أجنبية معاونة أو محايدة أو صديقة بهدف تحقيق سياسة الدولة وصيانة مصالحها .

٥ - غسيل المخ Brainwashing

وهو اصطلاح حديث كثر استعماله في السنوات الأخيرة ، وله مرادفات

علمية أخرى أدق تعبيرا وأوضح معنى منها : الاقناع الخفي ، ومنها المذهبة أو غرس العقائد ، ومنها التحويل الفكري ، وغيرها .

وهذه العملية ليست مجـرد تطهير أو طرد عادات بل تتبعها عملية أخــرى لا تقل خطورة وأهمية عن سابقتها ، وهي غرس العادات والأفكار الجديدة في العقل الذي أصبــح نظيــفا من العقــائد والأفكــار السابقــة ، وهــنا تبــدو اصطــلاحات « المذهبة أو التحويــل الفكري » أشمــل وأدق حيث لا يتم ذلــك الا بعــد غســل المــخ أولا .

ويرى بعض المفكرين الغربيين أن عملية غسيل المخ تشير الى ماتهدف الدول الشيوعية الى تحقيقه ويتركز ذلك فيما يلي :

أ) أرغام الشخص البرىء الى أن يعترف - بكل اقتناع ذاتي - أنه قد ارتكب جرائم خطيرة ضد الشعب والدولة .

ب) اعادة تشكيل أراء الشخص السياسة - عن طريق القهر - حتى يصبح هو نفسه داعية للشيوعية ، أي أن الهدف هو أن تجعل الشخص يتقبل ما سبق أن رفضه واعتبره باطلاً على أنه الحق ، وأن يرى باطلاً ما سبق أن رآه حقا .

واذا كان غسل المخ والتلقين أو التحويل الفكري هي تطورات أو استخدمات حديثة للسيطرة على عقل الانسان - والتحكم في سلوكه ، فهذا الهدف نفسه هو محور وسائل الاتصال بالجماهير جميعا ، وان أختلفت هذه الوسائل في طريقة التحقيق ، وفي الدرجة لا في النوع والجوهر .

خامسا : الرأي العام العالمي

تعريف الرأي العام العالمي :

الرأي العام العالمي هو الرأي الذي يتخطي الحدود الوطنية ليوحد بين الأفراد في الأمم المختلفة في شبه اتفاق عام بالنسبة لبعض القضايا الدولية الأساسية على الأقل ، وهذا الاتفاق العام في الرأي ، يعبر عن نفسه على شكل رد فعل تلقائي عالمي ، دون اعتبار للارتباطات الوطنية ، وقد يمتد رد الفعل هذا ليقترن بتوقيع جزاءات على الدول المخالفة لهذا الاتفاق .

أي أن ظاهرة الرأي العام العالمي - في نظر بعض المتخصصين في الرأي العام - هي إمتداد لظاهرة الرأي العام الوطني ، وان مراحل تكوينه هي نفسها المراحل التي يمر بها الرأي العام العالمي .

واذا كان هذا هو الحال ، فان واقع الدراسات المتوفرة لا تدلنا على أن هؤلاء قد تتبعوا أوجه الخلاف حول تعاريف الرأي العام الوطني من حيث طريقة التكوين ونوعية الآراء وشدتها وتأثيرها ، وغير ذلك من الجوانب العديدة التي تسهم في تحديد اتجاهاته الرئيسية ، ثم مقارنتها بالرأي العام العالمي في اطار اختلاف المصالح والأيديولوجيات واللغات والثقافات ... الخ .

وعلى كل حال فيرى المؤمنون بحقيقة الرأي العام العالمي ، طبقا للتعريف الذي أوردناه ، أنه نوع من الرأي العام الوطني على اتساع العالم كله ... رأي عام يؤدي نفس الوظائف للانسانية ، ما يؤديه الرأي العام الوطني في المجتمعات الوطنية ، ويفترض في الرأي العام العالمي أنه يتخطي الحدود الوطنية ليوحد أعضاء من مختلف الأمم على اتفاق عام بالنسبة لبعض القضايا الدولية .

أي أنه عندما تقوم حكومة ما بفعل معين على المسرح الدولي ويتعارض هذا

السلوك مع رأي الانسانية فانها ستعارضه ، دون اعتبار للمشاعر الوطنية والارتباطات القومية وستتخذ الانسانية بناء على ذلك موقفا ضد هذه الحكومة ، التي ستجد نفسها في نفس الوضع الذي يجده الفرد الذي يعمل ضد الرأي العام في بلده وبين قومه .. فالرأي العام العالمي سيضطر الحكومة الى أن تتلائم مع معايره أو ينزل بها العقاب لانحرافها عنه .

ومن هنا يقول بعض الخبراء أنه اذا كان هذا هو المعنى الذي يعبر عنه « الرأي العام العالمي » فانه يمكن القول في اطمئنان بأن هذا الرأي العام العالمي ليس له وجود ، وذلك لأنه لا يوجد رأي عام بدون مجتمع متماسك يمكن أن يعمل فيه أعضاؤه وأن يتفاعل أعضاء هذا المجتمع فيه بطريقة متجانسة بالنسبة للمصالح المشتركة وعلى أن تصدر هذه الأعمال عن قيم مشتركة كذلك .

كما أن رد الفعل التلقائي هذا هو أقرب ما يكون إلى رد الفعل العاطفي وليس الرأي القائم على الفهم والادراك الموضوعي .

وخلاصة هذا كله ، أن البناء الفكري الأساسي الذي يعتمد عليه المؤمنون بحقيقة الرأي العام العالمي هو أعتباره امتدادا لظاهرة الرأي العام الوطني ، لذا ينبغي أن نشير الى شروط تحقيق هذا الرأي العام العالمي كما يراها خبراء العلاقات الدولية .

شروط تحقيق الرأي العام العالمي :

١ - أن تتوفر لجميع الناس أو لغالبيتهم البيانات والمعلومات الأساسية عن السياسة الدولية وأن يكون هؤلاء الناس مهتمين بالمشاكل الدولية ، وألا يتم التعبير عن وجهة نظر هؤلاء فحسب ، بل أن يتم هذا التعبير بعد وزن وتقييم الجوانب المختلفة لكل قضية .

٢ - أن يكون بامكاننا التأكد في أي لحظة من محتوى هذا الرأي العام العالمي ، وأن

يكون بالامكان كذلك التمييز بين هذا الرأي وبين آراء الأقلية المؤثرة .

٣ - الا يتصرف الناس في أي بلد بناء على ما يعتبرونه هم حقائق وطنية لا تحتاج الى ايضاح أو انطلاقا من مصالحهم المباشرة ، وذلك حتى يكون حكم هؤلاء الناس عادلا بالنسبة للقضايا الدولية الأساسية .

٤ - أن يعبر هذا الرأي عن شبه اتفاق عام بالنسبة للقضايا الحيوية ، وأن تتخطى الأمم اختلافاتها اذا ووجهت بالمواقف الواضحة التي تثير ردود فعل واحدة عندهم جميعا ، وهذا الافتراض يتضمن كذلك انه لا توجد صعوبة كبيرة في التمييز بين الحق والباطل بالنسبة للقضايا الدولية الخطيرة .

٥ - الا تعمل الدعاية الدولية ، باعتبارها أداة من أدوات السياسة الخارجية ، على تعميق الخلافات الأيديولوجية السائدة في وقت معين ، والا تشكل الأخبار وتلون الأحداث بما يتفق مع مصالحها الوطنية وأهدافها القومية .

٦ - أن يتخذ هذا الرأي العام العالمي سبيله الى التطبيق في سياسات الدول ، أي أنه يحمل في طياته نفس قوة التأثير التي يمارسها الرأي العام الوطني في السياسة الداخلية .

ومن الواضح أن جميع هذه الافتراضات والشروط غير واقعية ولا يمكن تطبيقها في عالمنا المعاصر كما هو الآن أو في المستقبل القريب على الأقل .

سادسا : استطلاع الرأي العام وقياسه -كميا وكيفيا

تحتل عملية استقصاء الرأي العام وقياسه أهمية متزايدة في العصر الحاضر ، إذ تعتبر هذه العملية ، في نظر الكثيرين ، خطوة أساسية في العملية الديمقراطية . وقد كانت هناك في المجتمعات القديمة طرق بسيطة ينقصها الضبط والتقلين يلجأ اليها الحاكمون للتعرف على أحوال الناس .

أما في الوقت الحاضر ، فقد حملت الأدوات والمناهج الأكثر دقة محل الطرق القديمة ، وان كانت الطرق القديمة لا تزال - بعد تهذيبها - تمثل جانبا لا يمكن الاستغناء عنه كما سنرى في طريقتي الملاحظة والمقابلة ، وقد كانتا في الواقع أقدم الطرق المستخدمة للتعرف على آراء الناس ، وهما حتى الآن من أنجح الطرق الكيفية للتأكد من قوة الاتجاهات ومصدرها وسبل أراء الرأي العام أزاء بعض القضايا التي تعنيه .

واستطلاع الرأي العام واستقصاؤه يكون بطرق كمية وأخرى كيفية ، وهذه الطرق تختلف فيما بينها من حيث وقتها واكتمالها وسهولتها وتكاليفها ، والطرق الكمية هي ما يعبر عنه أحيانا بمناهج الاستفتاء ، أما الطرق الكيفية فلها منهاجان المسح العام وتحليل المضمون ، ويدخل في اطار المسح العام طرق المقابلة والملاحظة والمناقشة الجماعية ، وغيرها من الطرق تختلف أشكالها ودرجة عمقها في قياس الرأي العام ، على نحو ما سنراه تفصيلاً فيما بعد .

أهمية قياسات الرأي العام :

تعتبر قياسات الرأي العام أداة هامة من أدوات البحث في العلوم السياسية والاجتماعية ، فكثيرا ما يتوق الأشخاص الذين يسعون للمناصب العامة الى التعرف على فرص ترشيحهم ونجاحهم للوصول الى هذه المناصب ويعمد هؤلاء الأشخاص الى القيام بعملية قياس الرأي العام أو السعي لدى المختصين للقيام بهذه العملية من أجل التعرف على المسائل الهامة ، وردود فعل الناخبين لحملاتهم الانتخابية ... الخ .

واذا كانت مراكز بحوث وقياسات الرأي العام قد اشتهرت بنشاطها في التنبؤ بنتائج الانتخابات ، فان المسئولين عن هذه المراكز يؤكدون أن ذلك ليس الا واحدا من النشاطات الكثيرة التي تقوم بها هذه المراكز ، بل أن أهمية هذه المراكز تكمن بالدرجة الأولى في التحقيق من الارادة الشعبية بالنسبة للمسائل السياسية والاجتماعية

والاقتصادية الهامة .

كما بدأ المشرعون ونواب الشعب ، يفيدون من الوسائل الفنية المستخدمة في عملية قياس الرأي العام ، وذلك باكتشاف مشاعر الجماهير بالنسبة للمسائل الهامة أو باظهار اهتمامهم بآراء الجماهير ، أو باعتبار القياس عملية تعليمية في حد ذاتها للناخبين .

كما تلجأ بعض وسائل الاعلام والاتصال الى استخدام الوسائل الفنية لقياس الرأي العام للاحاطة بالأفضل بالنسبة لرغبات الجمهور والتعرف على اتجاهاته .

وأخيراً فلاتتم هذه القياسات ولا تقتصر أهميتها على النظم الديمقراطية بل لقد استخدمت دول مثل ألمانيا النازية واليابان خلال الحرب العالمية الثانية - البوليس السري وغيره من الموظفين الحكوميين لتجميع البيانات عن الرأي العام ، وربما كان ذلك لتقرير المدى يقوم الجمهور فيه بالتزامه وطاعته للحكام وبيان درجة نجاح القادة في قيادة الجماهير .. أكثر من أن يكون تجميع هذه البيانات بغرض تعديل سياسة الحكام لتتلائم مع رغبات الجمهور .

أولاً: الطرق الكمية في قياس الراي العام:

تحتاج قياسات الرأي العام الى جهد مضنى كبير قبل وضع النتائج في صورة أرقام أو احصاءات رياضية أو في رسوم بيانية وغيرها .

ولعل من أهم وسائل القياس الكمي لاتجاهات الرأي العام ، وسيلة الاستفتاء أو الاستبيان Questionnaire ويتطلب تطبيق هذه الوسيلة بصورة فعالة المرور بالمراحل الأساسية التالية :

١) تحديد أهداف البحث ووضع الفروض :

يجب تحديد المسألة أو المشكلة المطلوب الاجابة عليها ، وكذلك وضع الفروض التي تعتبر نقطة الارتكاز الأولى في توجيه البحث والمساعدة في اختيار البيانات والحقائق التي تتصل بهذه المشكلة ذلك لأن التحديد الواضح من شأنه أن يؤدي الى نتائج واضحة . وعادة يبدأ هذا التحديد ببيان عام للمشكلة ، ويتبع ذلك تحديد جميع عناصرها ، لأن ذلك هو الذي يضمن للدراسة أن تجرى وقد اشتملت على أكبر قدر من وجهات النظر المتعلقة بها .

واذا كانت وجهات النظر التي يجب بحثها هذه كثيرة جدا بحيث يصعب تجميعها والسيطرة عليها ، نظرا للموارد المالية المحدودة ، أو لأن البيانات المطلوبة يصعب الحصول عليها ، أو لأنها تحتاج الى وقت طويل لتجميعها ، عندئذ فان الهدف يجب أن يحدد بالموضوعات التي يمكن تغطيتها .

٢) رسم خطة متكاملة للدراسة المطلوبة واختيار وسيلة البحث :

فالبحوث يمكن أن تصمم بطرق مختلفة تبعا لأهداف الدراسة فبعض البحوث تحتاج الى مسحين مجتمعين مختلفين لمقارنتها ببعضها من حيث نتائج المسح ، وفي الدراسات التي يهتم بقياس التغير في الآراء أو السلوك فان جماعة من الناس يمكن أن تختار كمستجيبين لهذا البحث ، وهذه الجماعة نفسها يمكن أن تتم معها المقابلات عدة مرات في فترات محددة .

أما بالنسبة لوسائل جمع البيانات اللازمة لاستطلاع الرأي العام فتنحصر عادة في وسيلة التسجيل الذاتي ، وهي التي يقوم بملئها المبحوث نفسه ، سواء بالاتصال الشخصي به ، أو بارسالها بالبريد ، أو نشرها بالصحف ووسائل الاعلام الأخرى .

٣) اختيار العينة

أن اختيار الجماعة التي سيغطيها البحث يعتبر جزءاً أساسياً في تخطيطه والسؤال التالي بعد تحديد الجماعة ؟ موضوع الدراسة هو : هل يمكن أن يشمل البحث الاتصال مع كل عضو في هذه الجماعة ؟ من الواضح أن الأمر ممكن اذا أريد مقابلة المستخدمين في مؤسسة من المؤسسات مثلا ، لكن الأمر يصبح مستحيلا اذا كانت دراسة الرأي العام تتصل بجماعة تغطى سكان البلد جميعا .

وعلى ذلك فيجب أن يعتمد البحث على عينة من الجماعة بحيث تكون هذه العينة ممثلة لكل الناس الذين يتطلب البحث معرفة آرائهم ، أي أن تكون الجماعة ممثلة لكل الفئات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية التي تكون المجتمع المحلي موضوع الدراسة ، ومن ناحية أخرى فان حجم العينة يجب أن يتحدد بدرجة يمكن معها تحمل تكاليف الحصول عليها .

٤) كتابة الاستبيان :

ان تصميم استمارة الاستغناء من أهم الأمور في بحوث الرأي العام ، وهناك بعض القواعد الأساسية التي ينبغي مراعاتها في تصميم الاستمارة واعداد الأسئلة كمايلي :

أ - وضوح الأسئلة وبساطتها حتى لا يساء فهمها ، فلا ينبغي مثلا استخدام الكلمات الغامضة وذات المعانى المتعددة ، بل يجب إستخدام الكلمات الواضحة البسيطة حتى يفهمها أقل الناس حظاً من التعليم .

ب) يجب أن يتجنب الكاتب الاشارة الى أفكار أو سياسات معينة أو شخصيات بعينها الا اذا تاكد أن المستجيبين لأسئلته يعرفون هذه الأشياء تمام المعرفة

جـ) يجب أن يكون السؤال قصيرا حتى يسهل فهمه على وجه السرعة ، فاذا

احتوى السؤال على جملتين طويلتين أو ثلاث ، فان المستجيب سينسى غالبا الجزء الأول من السؤال وسيجيب فقط على الكلمات الأخيرة من السؤال، وعلى ذلك فهو يستجيب فقط للجزء الأخير من السؤال .

د - يجب تحاشى الأسئلة التي تشمل على وقائع شخصية أو محرجة .

هـ - يجب أن يركز السؤال على فكرة واحدة .

و - ينبغي عدم استعمال الكلمات العاطفية أو مايسمى بكلمات التأثير والشهرة لأن هده الكلمات سوف تؤثر على نوعية واتجاه الاجابة على السؤال فمثلاً ربط اسم زعيم مشهور بسؤال معين عن سياسة مقترحة سيزيد من نسبة الاستجابات التي تؤيد هذه السيسة المقترحة ، أما اذا صيغ السؤال شاملاً للالكل الأفكار والموضوعات المطلوبة دون ربطها أو الصاقها بالأسماء الشهيرة أو العاطفية لاختلفت نوعية واتجاه الاجابة ، والأسئلة التي تحتوي على كلمات عاطفية من أمثلتها السؤال الآتي : < هل تعتقد أن على حصر أن ترسل الطعام للاجئين الذين يتضورون جوعا في لبنان > فلو صيغ السؤال دون الوصف العاطفي (الذين يتضورون جوعا) لتغيرت الاستجابات وهكذا .

ز - وأخيراً ، يجب وضع التعليمات الخاصة بملء استمارة الاستبيان كدليل أمام القائم بهذا العمل .

٥) تحليل النتائج وتبويبها وكتابة التقارير :

عندما تملأ استمارات الاستبيان ترسل إلى مكتب مركزى حيث يتولى الجهاز المشرف على البحث ترتيب وتجميع الإجابات بطريقة تلخص نتائج البحث وتقدمها بشكل مفهوم، وأسمال الطرق هى حساب وتدوين الإجابات بالنسبة لكل سؤال حتى يمكننا الحصول على نتيجة رقمية.

ثانياً : الطرق الكيفية فى قياس الرأى العام :

تهدف قياسات الرأى العام الكمية ، كمالاستفتاء، إلى قياس الاتجاهات الظاهرة لعينة ممثلة للجمهور حيث تتحدد نسبة توزيع الاتجاهات المختلفة بين هذا الجمهور، وما تحققه هذه القياسات في الاتساع الكمى نفقده فى الكيفية والشدة والعمق، لذه فإن الطرق الكيفية تستخدم للكشف عن مدى قوة اتجاهات الرأى إلعام، فتستخدم طريقة المسح مثلاً للتعرف على الاتجاهات الظاهرة والكاملة ؟ ، نظراً لأن طريقة المسح تشمل وسيلقى المقابلة والملاحظة، أى مقابلة الناس ومحادثتهم وملاحظة سلوكهم بصفة مباشرة على اختلاف أشكال هذا السلوك ووسيلة التعبير.

كما تتضمن طريقة تحليل المضمون تحليل ما يصدر عن مجتمع معين من وسائل النشر والدعاية والإعلام ، والتى يمكن اعتبارها معبرة إلى حد كبير عن اتجاهات المجتمع .

وفيما يلى توضيح لهذه الوسائل :

أ- طريقة المقابلة :

تمثل طريقة المقابلة التبادل اللفظى وجهاً لوجه بين المقابل والمستجوب وذلك للحصول على المعلومات أو الآراء التى تعبر عن الاتجاهات ووجهات النظر الخاصة بالمسائل التى تشغل بال الرأى العام.

وهناك بعض المبادئ التى يمكن مراعاتها فى أثناء المقابلة وتتلخص فى :

١- كسب ثقة الشخص الذى تجرى معه المحادثة لضمان تعاونه فى الرد على الأسئلة.

٢- وضوح الأسئلة حتى تشجع المستجوب على أن يعبر عن اتجاهاته بحرية تامة ومن الضرورى أيضاً أن يسيطر المقابل على المناقشة حتى لا يخرج المستجوب عن الموضوع.

٣- يجب أن تتم المقابلة فى وقت ملائم ، وألا تكون في حضور أشخاص آخرين قد يتدخلون فى الإجابة، أو قد يتحرج المستجوب فى التعبير عن رأيه بصراحة أمامهم

٤- من الأفضل أن يختار الشخص الذى يقوم بإجراء المقابلة اختياراً سليماً حيث يميل الأشخاص عادة إلى الإجابة بصراحة أكثر على الأسئلة التى يلقيها عليهم أشخاص آخرون من نفس طبقتهم أو جماعتهم .

ب - طريقة الملاحظة :

وهى عملية استطلاع غير مباشر للرأى ، فهى أقرب إلى الأسلوب العلمى التجريبى، وهذه الطريقة تعتمد على ملاحظة الانفعالات والتصرفات والحركات والإشارات وغير ذلك مما يؤدى معنى ، وهى تتم بالتدوين السريع والتسجيل الأمين للرأى وللأسلوب الذى يستخدم فى التعبير عن ملابساته.

والذين يقومون باستطلاع الرأى بطريقة الملاحظة يتصلون مباشرة بالناس فى أماكن العمل والالتقاء كالنوادى والمقاهى والسينما والمساجد والكنائس والقطارات وغيرها .

وتكتب البيانات ثم تتولى جهة استطلاع الرأى العام فحصها وتبويبها واستخلاص نتائجها ، ويجب ألا يكون التدوين فى وقت بعيد عن وقت إجراء الملاحظة ذاتها.

وتزداد قيمة الملاحظة كطريقة من طرق البحث فى الحالات التى يزيد فيها احتمال مقاومة الأفراد لما يوجه لهم من أسئلة ، أو عدم تعاونهم مع الباحث أثناء المقابلة .

ويلاحظ أن تكاليف طريقة الملاحظة أقل من تكاليف غير هامن الأساليب .

جـ- طريقة تحليل المضمون :

وتستخدم طريقة تحليل المضمون لخدمة أغراض كثيرة أهمها : التعرف على اتجاهات الرأى العام الأجنبى، أى التعرف على الرأى العام فى دولة معينة تجاه مسألة تتعلق بدولة أخرى ، وذلك لأنه من العسير القيام بطريقة الاستفتاء أو المسح للتعرف على هذه الاتجاهات .

وتتم عملية التحليل المذكورة بناء على دراسة المواد التى تقدمها الصحف والإذاعة المسموعة أو المرئية والكتب والنشرات التى تتصل بموضوع معين . كما تفيد طريقة

تحليل المضمون في التعرف على المفاهيم التى استقرت في مجتمع معين والتى يمكن أن تكون أساساً هي موقف الدولة السياسى في المجال الداخلى أو الخارجي.

د- نقد وتقييم قياسات الرأى العام:

لقد وجه كثير من النقد لهذه القياسات ، ويدور بعض هذا النقد حول النقاط الآتية

١- أن معظم البيانات التى تقدمها لهذه القياسات محدودة القيمة ، نظراً لأنها تمثل التقييم الكمى لا الكيفى لآراء الأفراد ، ولا تدلنا هذه البيانات عادة على درجة شدة وعمق وثبات آراء الأفراد وكيفية تكوينها، ولا على درجة تأثيرها على السياسة العامة الرسمية .

٢- أنه وإن كانت هناك جهود علمية تبذل لاختيار العينة اختباراً سليماً على قدر المستطاع، وذلك لتمثل العينة آراء المجتمع موضوع الدراسة تمثيلاً صحيحاً إلا أن هناك احتمالاً كبيراً فى أن تكون هذه الآراء التى يتم قياسها بالعينة، غير ممثلة لوجهات نظر أولئك الذين لهم التأثير الفعلى على مجريات الأمور .

٣- أن المقابلات العابرة التى يراد بها تسجيل آراء الأشخاص - تكشف عن معلومات قليلة جداً ، فلا ينبغى الاعتماد عليها فى تحليل واكتشاف اتجاهات الرأى العام ، فضلاً عن احتمال تحيز المقابل، أو عدم اكتمال الأسئلة وحسن صياغتها أو عدم أمانة ودقة وضوح إجابات المتسجيبين ، وأخيراً فلابد من ربط البيانات المجمعة بالغرض الذى جمعت لخدمته وبالظروف التى يتم فيها عمل المسح أو القياس ، وهذا مالا يتحقق دائماً فى هذه القياسات .

٤- أن قياسات الرأى العام مازالت بعيدة عن الدقة العلمية فى الثبات والتنبؤ ، ومن هنا فإنه لا يمكن الثقة فى نتائجها ولا الاعتماد عليها بصورة كبيرة فى الاستدلال على الاتجاهات المحتملة فى تطور بعض الظواهر أو السياسات .

٥- يركز بعض الناقدين على مخاطر الخداع والاحتيال فى استخدام قياسات الرأى العام، فهذه القياسات يمكن أن يتم بغير شك لخدمة أغراض الدعاية أو الإعلان ،

كما يمكن أن يتم اختيار الأسئلة لإظهار واستنتاج استجابات معينة ، كما أن النتائج يمكن أن يتم تعديلها وملاء متها وتطويعها وتفسيرها لخدمة أهداف معينة، وفى أحيان كثيرة تذاع النتائج المرغوب إذاعتها فقط وتحجب النتائج غير المرغوبة ، وهكذا .

أى أن عملية قياس الرأى تتعرض لكثير من الأخطار والتشويه المتعمد وغير المتعمد ، ومن أجل ذلك ، وكما يقال ، فإنه ينبغى أولاً حل مشكلة آداب المهنة وأخلاقياتها قبل أن نطمئن على عدم تشويه تلك القياسات.

الفصل الخامس

تكامل منهجية البحث السياسي والاعلامى

توطئة :

ان اصطلاح System Politique فى الغرب يقابله فى العربية « النسق السياسى » بما يوحى إليه ذلك من فكرة الانتظام الآلى « الميكانيكى » فى ميكانيكا السياسة ، أى تلك تصور الحالة التى تسير عليها المؤسسات السياسية – كما سيأتى تفصيل ذلك فى موضع لاحق – ليس من خلال القواعد الدستورية – وانما من خلال مدى تأثرها بالقوى الاجتماعية الفعلية . ويرى الدكتور محمد طه بدوى ان قوى الواقع الاجتماعى هى بمثابة المحرك للمؤسسات السياسية بما يتوافر لهذا القوى من السلطة العليا فى الجماعة والتى تؤثر فى الواقع وتحركه وسوف تتعرض فى تفصيل غير قليل لشرح اطلاحات مثل « الضبط » ، « التحكم الآلى » ديناميكية النظام السياسي أى بما يتسم به النظام بشأن العلاقات بين مؤسساته الرسميـة والقوى الاجتماعية مـن آليه « ديناميكية » حيث اقتبس س.ب فارما – وهو عالم السياسة الهندى الذى ذاعت بحوثة ودراساته فى التحليل الساسى المعاصر من ثنايا تجاربه واتصاله بأقطاب علماء النظرية السياسية المعاصرين أمثال مايكل أو كشوط وكارل بوبر وأشفيا برلين ، والعديد من الباحثين الذين غلبت على كتاباتهم ومناقشاتهم فى شرح النظرية العامة للمعرفة السياسية بمفهومها الكلاسيكى غير ان فارما بذل جهداً مضنيا لتفسير اراء السلوكيين محاولا التوفيق بين المنهجين بعين ناقدة ، ولس ظهور علم السياسة فى ثوب جديد ، وضيق الهوة بين تعارض الآراء حول تنظير السياسة فى موائمة وتنسيق بين

الحقائق والقيم والاحاسيس والدوافع من ثنايا تحليل نقدى رائع لآراء ديفيد إيستون وهارولد لاسويل وكابلان ودويتش وسيمون وآبتر والموند وآخرين .

استحداث استخدام النماذج والمحاكاة :

يقصد بالنموذج بناء فكري يمكن أن يمثل المواقف الاجتماعية والمادية ، ويمكن أن تكون هذه المواقف حقيقية أو افتراضية . وهكذا فان النموذج يعبر عن المثل الاعلى المراد تحقيقه ، أو النمط الذي يرجى اتباعه . وقد أنشأ أفلاطون ، على طريقته ، نموذجا لدولة مثالية ، كما اعطانا أرسطو نماذج لدساتير يمكن أن تلائم مختلف المجتمعات في مراحل مختلفة من النمو ، ولكن عندما نستخدم المصطلح في النظرية السياسية الحديثة ، فاننا نحاول أن نبعد عنه دلائل القيم الاجتماعية . واننا نعامل النماذج كبنيات فكرية عادية أو أطر ذات طبيعة صارمة ، يمكن أن تساعدنا في تنظيم مجريات تفكيرنا الأساسية وفي توجيه أبحاثنا . وقد يشمل النموذج على العديد من التقسيمات ، والفروض ، والمسلمات والمفاهيم التي تساعد تصنيف البيانات التي تقوم بجمعها خلال البحث ، ثم نحلل البيانات المرتبة ونحدد العلاقة بين مجموعة من البيانات وأخري ، وقد يمكن التعبير عن النموذج بالكلام أو الجداول أو الرسوم ، وثمة تطور نسبي حديث ظهر في العلوم الاجتماعية يتعلق بالنمو المتزايد في استخدام النماذج الرياضية . والنموذج الجيد ، سواء كان رياضيا أو غير ذلك ، هو الذي يساعدنا على فهم الظاهرة التي نكون بصددها . واذا لم يساعدنا النموذج ، فانه يتحتم رفضه ، أو تغييره ، أو اعادة صياغته وتأسيسا – على ذلك – فانه يمكن اعتبار النموذج صالحا ، لا لانه يمثل الحقيقة تمثيلا صادقا – وهذا شيء نادر الحدوث – ولكن لكونه قادراً على اقتراح أساليب وطرق مختلفة لدراسة المشكلة أو توفير تبصرات نافعة .

والمحاكاة Simulation عبارة عن محاولة لآختبار المظاهر المختارة من النظام ، سواء كان ذلك في معمل أو موقف تجريبي ، وسواء كانت هذه المظاهر حقيقة أو

افتراضية ، ولكون السلوك السياسي ظاهرة شديدة التعقيد في كل الظروف ، فلا يمكن محاكاته . الا في مواقف متعلقة بجماعات صغيرة ، ومن ثم يجب تبسيطه أو تخفيضه من أجل امكانية محاكاته ، وبمقتضى ذلك النظام ، قامت محاولة لترجمة موقف تخيلي يشارك فيه البشر ويتقمصون أدوارا مختلفة ويحاولون أن يتصرفوا تجاه موقف معين كما يتصرف المسئولون الحقيقيون . وان المواقف المختارة تتعلق بنظرية القرار . أو تحركات الجماعة . ولا يتحتم أن تتم المحاكاة دائما بمساعدة أشخاص حقيقيين . إذ يمكن تجربتها بمساعدة العقول الالكترونية كذلك . والنشاط الالكتروني ذات الملامح الخاصة . وتتعلق المحاكاة بيئية الانسان التى تغذى بالمعلومات الضرورية ، وبعض المحاكاة توجد فى ثنايا العمل البشري لذا اقتصرت المحاكاة على البشر . فيمكن أن تترك بعض الأدوار بدون تحديد، ولكن في حالة استخدام الكمبيوتر ، فانه يجب تحديد المتغيرات المتعلقة بالموضوع وكذا قواعد القرار ، تحديداً مفصلاً دقيقاً . والمحاكاة لا تختلف كثيرا عن النموذج ، على الرغم أنه قد يصعب مضاهاتها بنموذج شكلي اذا ما كان يشتمل على عناصر حقيقية . ومن جهة أخرى ، فانه اذا ما نفذت المحاكاة تنفيذا كاملا بواسطة الكمبيوتر ، فلا يوجد ما يمكن تمييزه عن النموذج . إن استخدام النماذج الشكلية ، والمحاكاة والبنيات الرياضية في البحث الساسى في ازدياد مستمر ، فقد أصبحت أعمال هانز سبير ، هارولد جويتزكو ، ريتشارد برودي ، لنكولن بلو مفيلد وآخرين جزاءاً مهما من الأدب المتعلق بهذا الموضوع . واذا ما استخدمت المحاكاة كأداة بحث ، فانها تسمح بمعالجة المتغيرات ، على أساس تجريبي ، في موقف محكوم ، وقد استخدمت المحاكاة بدرجة محددة فى صياغة السياسة كوسيلة لاقتراح بدائل سياسية ممكنة ونتائجها، ولكن لازال الوقت مبكرا لكى نحكم عما إذا كان يمكن أن يتطور إلى إختبار موثوق لاختبار وصياغة النظريات

إن الدافع الأساسي لاستخدام النماذج الشكلية ، والمحاكاة ، والبنيات الرياضية في علم السياسة ، على أي حال ، قد انتقل للسياسة من علم الاقتصاد حيث ظهر كامتداد منطقي لاستخدام مفهوم عالم الاقتصاد . وقد قام علماء الاقتصاد ، أو علماء الاقتصاد وعلماء السياسة ، بتطبيق الرياضيات على علم السياسة بشكل ذو قيمة . من خلال جهود روبرت داهل ، وهو عالم سياسة وتشارلز لندبلوم ، وهو عالم اقتصاد ، يعمل نموذج اقتصادي لصنع القرار السياسي ، كما أن أنتوني داونس . عالم الاقتصاد ، قد أعد نموذج السياسة الديمقراطية الشهير أما هربرت سيمون الذي تلقى تدريبا رسميا على الرياضيات فقد ابتكر نموذجا في السلوك الاداري . ومن بين هذه الأعمال ، يستطيع المرء أن يلتقط كتاب انتوني داونس « نظرية اقتصادية في الديمقراطية » كمثال جيد يوضح كلا من مميزات وحدود المدخل . وكعالم اقتصاد ، استطاع داونس بسهولة أن يبدا من الفرض الأساسي أن العاملين أو العناصر العاملة تكون منطقية . وفي الحقيقة . حاول داونس أن ينقل مفهوم رجل الاقتصاد عن « الرجل العاقل » الى المجال السياسي . وقد وافق على اعتبار البيئة ديمقراطية اذا كانت تتمتع بالخواص المعروفة للنظام الديمقراطي الحديث مثل حكومة الحزب الواحد أو الحكومة الائتلافية . والانتخابات الدورية . حق التصويت للبالغين . صوت واحد لكل رجل. اشراف الأحزاب على الانتخابات . حكومة الاغلبية ... الخ . وقد توقع داونس أن يتصرف الأفراد والجماعات بطريقة محددة . كان يرى أن الأحزاب السياسية ، عبارة عن جماعات من الأشخاص تبحث عن وظيفة من خلال الانتخابات ويتفقون تماماً على اهدافهم وأن الهدف كان الحصول على السلطة . أو اعادة إنتخاب القائمين في السلطة . وقد كان مفترضا أن كل شخص عاقل وأناني في نفس الوقت وأن كل أعضاء الأحزاب السياسية يسعون للسلطة لأغراض أنانية وليس لاغراض تتسق ومصالح الغير . واذا حققوا أي شيء للصالح العام . فيمكن التغاضي عنه كناتج جانبي عارض لمتابعة المرء لاغراضه الأنانية . وحيث أن صاحب الصوت الفرد كذلك ،، يتصرف

بمنطق كما تفعل الاحزاب السياسية ، لتحقيق أهدافه الذاتية فانه يعرف أنه لا يوجد حزب من الأحزاب يفي بوعده . وهذا يبعث عنصراً من الشك في الانتخابات ، مما يؤدي الى التنافس على النفوذ ، وعناصر المواصلة والدعاية ، وحتى اعتماد على المبادىء والايديولوجيات من جانب الاحزاب السياسية التي تتولى الاشراف على الانتخابات . وما يحاول داونس أن يفعله هو أن يدخل ملاحظات شائعة في النظام الرياضي ، برغم أنه لا يمكن انكار أن عددا من المشاكل الرئيسية قد أبرزت في العملية التي يمكن أن يجري عليها مزيد من البحث ، وقد أصبح نموذج داونس مرشدا لعدد من الدراسات في العلوم السياسية في العقود الماضية حيث يفضل أن تسبق مناقشة بعض النماذج المحددة والنظريات المبنية على النماذج ببعض الملاحظات الآتية :

اولاً : صعوبة عمل نماذج رياضية في علم السياسة :

هناك مشكلة عمل نماذج منطقية أو رياضية في عالم السياسة وكذا بعض المصاعب المتعلقة بها . ولكى ينجز نموذج منطقى أو رياضى فان هذه مهمة عالم الرياضة أو عالم المنطق، وكل ما يستطيع عالم الاجتماع عمله هو ان يحاول تطبيق هذه النماذج في صورة استقصاء . واذا ما أراد عالم السياسة أن يصيغ نموذجا . فانه يكون في الواقع كمن يحاول ان يقوم بمهمة عالم الرياضة أو عالم المنطق . وهنا أيضاً ، كما حدث في علم الاحصاء في وقت ما ، تثور مسألة التدريب المطلوب . واذا ما طبقت النماذج الرياضية على الدراسات السياسية . فان أول سؤال يثور هو أن يكون النموذج ملائما للاستقصاء المقصود ، ولكن من يقرر مسألة الملاءمة ؟ هل يلجأ عالم السياسة لعالم الرياضة البحتة لكل يطور له النموذج المناسب . أم يقوم بنفسه بغرس المهارة اللازمة لصياغة النماذج الرياضية ؟ واذا ما لجأ لعالم الرياضة ، فهل ينتظر من علم الرياضة أن يحسم مسألة ملاءمة النموذج لدراسة سياسية معينة ؟ واذا توقعنا أن

يكون عالم الرياضة قادرا على تقرير ملائمة النموذج للدراسات السياسية ، وأن عالم السياسة يكون في موقف يسمح له بصياغة نماذج رياضية بالغة التعقيد ، أفلا نكون نفس الرجل ؟ غير أنه توجد العديد من الصعوبات امام ذلك وأهمها صعوبة إحتمال تتعلق بصياغة تتنبأ بدرجة عالية من الكفاءة في مجالين مختلفين من مجالات الاستقصاء من النماذج الرياضية من جانب علماء السياسة .

ثانيا : صعوبة تطبيق النموذج الرياضي على الظواهر السياسية :

هناك صعوبة تطبيق النموذج المنطقي أو الرياضي الشكلي على الظواهر السياسية المجردة . فالنموذج اما يكون بناءاً متسقا متكاملا يرتفع عضويا من علم الرياضة أو بناءا منطقياً يصاغ لأغراض خاصة . ولكن مهما كانت طبيعة النموذج، فان تطبيقه يرتبط بصعوبات موجودة ، صعوبات تتعلق بالطريقة وصعوبات فعلية .

ولا يقتصر معنى التطبيق على مجرد وضع البيانات في مجموعة من التصنيفات التي يعرضها الباحث لكي تعطي مجموعة من العلاقات المنطقية . وفي مجرد صياغة النماذج ومعالجتها . حيث يعتمد التطبيق الصحيح للنموذج على النهاية حيث يكون للاستقصاء السياسي غرض ما وهذا الغرض بالتحديد ليس الاستقصاء السياسي على (أ) خواص النموذج و(ب) نوع البيانات التى تم جمعها . ولكن فوق كل ذلك ، على (ج) الغرض من الاستقصاء . وهناك عدة طرق لتطبيق النموذج وقد لا يكون ممكنا لكل منها أن يخدم نفس الغرض بنفس الدرجة

ثالثا : صعوبات تتعلق بالاساليب المستخدمة :

وحتى لو استطعنا صياغة وتطبيق النموذج على الاستقصاءات السياسية ، فان عددا من الصعوبات العملية والصعوبات المتعلقة بالاسلوب تظهر ، وقد يكون ممكنا أن تستخدم الاساليب الرياضية والمنطقية في تناول العلاقات المتداخلة بين أشياء محددة ،

تنصرف بطرق محددة - ومن ثم فان قوة الاسلوب تعتمد على الدقة التي يحدد بها السلوك . ولكن ذلك قد لا يكون ممكنا في البحوث السياسية . وهناك خلاف أساسي في المدخل بين استخدام عالم الرياضيات لهذا النموذج واستخدام العالم الاجتماعي لنفس النموذج فعالم الرياضيات يبحث عن بناء جيد : «هل هو نموذج جيد» ؟ ، - وتعتمد اجابته على المعايير المستخدمة في مجاله لتحديد النماذج . ولكن في العلوم الاجتماعية يكون السؤال الرئيسي : «هل هذا النموذج ملائم للغرض» ؟ وتكون معايير هذا السؤال ما اذا كان النموذج سيحقق الغرض الذي يدور بخلد عالم الاجتماع . واذا كان كذلك ، فلاي مدى ، ان الغرض من الاستطلاع هو المحدد الاساسي لقيمة أي نموذج معين في العلوم الاجتماعية . فالنموذج في العلوم الاجتماعية يجب أن يكون مرتبطا بالاحوال التجريبية . ولاستخدام النموذج استخداما نافعا ينبغي أن يكون عالم الاجتماع متمكنا من (١) خواص النموذج بالاضافة الى (٢) الاحوال التجريبية التي يطبق عليها النموذج . وان ملائمة النموذج للغرض الذي يطبق عليه أهم بالنسبة لعلم الاجتماع من تعقيد النموذج .

رابعاً: النموذج الشكلى ليس بديلا عن النظرية :

نعود ونتساءل . لأي مدى يمكن أن يكون استخدام النماذج الشكلية مفيدا لفهم العمليات السياسية . والنموذج الشكلي ليس بديلا عن النظرية ، فليس من وظيفة النموذج ان يشرح أو يقيم . فتلك وظيفة النظرية وكل ما يمكن أن يؤديه النموذج الشكلي هو أن يساعد في عملية التفسير والتقييم . ويقترح الطرق التي تتفاعل العناصر عن طريقها . واذا ما انقصت الأسئلة التجريبية لتصبح مصطلحات تعطيها شكلية ، فان نفس العملية التي تؤدي لذلك تساعد على توضيح المشكلة لدرجة معينة . وفي الحالات التي يتعذر فيها التجريب - ومعظم حالات الاستقصاء السياسي من هذا القبيل - فان النموذج قد تساعد في اختبار الفروض على اقل تقدير لدرجة معينة لذلك.

وأخيراً . تستطيع النماذج أن تقوم بدور في عملية التنبؤ - وهو الدور الذي قامت به بنجاح في علم الاقتصاد وفى علم السياسة أحياناً كما في دراسات الانتخابات - اذا كانت لا تصلح للتفسير . وبهذا المعنى المعنى المحدود ، فان صياغة وتطبيق النماذج قد يكون نافعا . ولكن يجب الا ننسى أن الاعتماد على النماذج بشكل كبير وزيادة التاكيد على أهمية الرموز والشكل المنطقى قد يكون ضارا اذا ماأهمل المحتوى أو المعنى .

المؤسسات السياسية :

هى مجموعة القواعد التى تنظم سلطة الامر فى المجتمع عضويا ووظيفيا، وبمعنى أبسط فان المؤسسة هى منظمة بشرية ، أى مجموعة من أعضاء يقدمون بمجموعة من الوظائف ، ويرى الدكتور محمد طه بدوى عالم السياسة الذائع الصيت فى العالم العربي - أن النظام السياسي بمعنى المؤسسات القائمة فى مجتمع ما ، يقع فى عالم التنظيم الدستورى أو مايسمى بـ « الفن الدستورى » وليس من شأن علم السياسة .

ان لكل مجتمع سياسي تقاليده واعرافه بشأن وسائل تعيين الحاكمين وممارستهم للسلطة - مدونة أو غير مدونة - من ثنايا الدستور ودراسته تتعلق بالقانون الدستورى بمنهجه النمطى .

واصطلاح المؤسسات السياسية مرتبط بواقع المجتمع الحضارى والثقافى والروحى والذى يشكل شخصيته ، وتاسساً على ذلك فان دلالة المؤسسات السياسية لاترتبط بالعلم Science إلا من ثنايا ارتباطها بالواقع الاجتماعى المادى «الحضارى» والمعنوى « الثقافى الروحى » .

فالمؤسسات السياسية لدولةما ، لاتنطوى على دلالة علمية ، وتمكن حقيقتها فى علاقتها بالبيئة « العناصر الحضارية والثقافية والروحية » . وعلم السياسة يتمثل فى تفسير المؤسسات السياسية تفسيراً علمياً ، ولايمكن فهم المؤسسات السياسية للنظم الغربية الا من ثنايا ربط هياكلها العضوية والوظيفية بالايديولوجية القائمة والظروف

التاريخية والمقومات الحضارية والثقافية وفى هذا السباق يسعى علم السياسة عن طريق الملاحظة والمقارنة – إلى تصنيف المؤسسات السياسية فى مجموعة متجانسة فى ضوء اختلاف الحضارات الثقافات وبعد – فان النظم الساسية اما أنها تعنى المؤسسات السياسية بالمعنى السابق ، وهنا تقع دراستها فى الاطار الدستورى ، أو تعنى ارتباطها بالوعاء الاجتماعى القائم ماديا ومعنويا – حضاريا وثقافيا ، وهى هنا تقع فى تورة أهتمام علم السياسة من ثنايا الملاحظة والمقارنة والافتراض العلمى الذى يعبر عن الأرتباط بنموذج معين للمؤسسات السياسية وبين نوعية حضارية وثقافية معينة بما بعنية ذلك من مؤشرات ومقومات المجتمع فى واقعيه الثقافى والحضارى .

نظريـــة الاتصــــالات

فى إطار التمسك بالتقليد فى علم السياسة الحديث – التقليد الذى يسمح باستعارة مبادىء وأطر مرجعية من مختلف الانظمة الاخرى – فقد طور عدد من الكتاب وخصوصاً كارل وبويتش Deutesh مدخلاً جديداً فى التحليل السياسي في ضوء نظرية الاتصالات وعلم الضبط Sybernetics ونظرية الاتصالات ، كما تسمى ، تنظر الى مهمة الحكومة السياسية بمعنى أنها عملية تحريك وتنسيق الجهود البشرية لتحقيق مجموعة من الاهداف .

ومن خلال هذا الاطار العام ، ينظر الى القرار على أنه الصيغة الرئيسية التي تعبر عنها هذه العملية عن نفسها . وقد يوضح في نفس الوقت أن نظرية الاتصالات أو مدخل الاتصالات يهتم أكثر بصناعة القرار بالمقابلة بالنتائج الفعلية للقرارات . ويتمثل ذلك في التمسك بنموذج علم الضبط الذي يعلق أهمية كبيرة على عمليات التحريك والتنسيق أكثر من النتيجة . وحقيقة أن التاكيد ينصب على عملية التحريك تلك . فان ذلك يعتبر عاملاً مساعداً للحركة بمعنى أن المدخل يهتم بمشاكل الحركة . وان تدفق المعلومات الذي يربط التحريك بالحركة . يشكل الوحدة الرئيسية للتحليل .

وتؤكد نظرية الاتصالات على النماذج الفاعلة التي تستخدم في مجال الهندسة . وفي الحقيقة ، تبدأ المناقشة لنظرية الاتصالات بالتميز بين هندسة الاتصالات وهندسة القوى . ففي هندسة القوى . كما يوضح دويتس ، تكون التغييرات نسبية تقريبا مع الطاقة المحولة .

وفى هندسة الاتصالات . من جهة أخرى . فان تحويل كمية صغيرة من الطاقة في نمط معتمد نسبيا يمكن أن يحدث تغييرا كبيرا في «المستقبل» «للرسالة» ، وهي تغيرات لا تعتبر متناسبة بأي شكل مع كمية الطاقة المنطقية . وتؤكد نظرية الاتصالات على التغيير . ويحدث التغيير عن طريق الطاقة . ولكن المعلومات هي التي تحدث التغيير في المستقبل المناسب والتي يمكن مقارنتها بالمعلومات اللازمة لتحويل البندقية نحو هدف معين . وعلى هذا ، فليس الشيء الهام هو كمية الطاقة اللازمة لحمل الاشارة ولكن العمل الناتج وعلاقته بالجهاز البديل المتاح لقناة الاتصال التي تستخدم لنقل المعلومات . وقد عرف دويتش المعلومات بأنها توزيع منمط أو علاقة منمطة بين الأحداث . ويشهد بالتصوير والتليفزيون حيث يكون ضوء الشمس والحاسية على الشريحة الفوتغرافية في حالة ما أو الرقعات الكهربائية في الكامل ، وموجات وشاشة التليفزيون في الحالة الاخرى هي التي تشكل قناة الاتصال .

المفاهيم الرئيسية للنظرية

اولاً: الحكومة جهاز لصنع القرارات:

تعامل نظرية الاتصالات الحكومة على أنها جهاز لصنع القرارات المبنية على تدفق المعلومات . ويمكن أن يفهم ذلك بطريقة أفضل بمحاولة التعرف على بعض المفاهيم الرئيسية للنظرية . وفي الاساس يوجد نوعان من المفاهيم : (١) مفاهيم تتعلق بالبنيات العامة و (٢) مفاهيم تركز على تدفقات وعمليات مختلفة. وبالنسبة للمفهوم الأول ، حاول دويتش أن يطور نموذجا للطريقة التي تؤدي بها البنيات المختلفة وظيفتها

. وفي البداية ، فان هناك مستقبلين أو نظامي استقبال، هذه الأنظمة المستقبلة تتلقى المعلومات من البيئة . المحلية والخارجية على السواء . والموضوع . على أي حال ، ليس بهذه البساطة فان فكرة الاستقبال تشمل وظائف عديدة ، فيما بعد التلقي البسيط - مثل عمليات الفرز ، اختيار المعلومات ، ومعالجة البيانات ، الخ ، بالاضافة إلى تطور معظم الانظمة لمجموعة من القواعد العملية المحددة لمعالجة سبل المعلومات الواردة . ومن خلال جهاز صنع القرار ، تعالج المعلومات ويتم العمل عليها بواسطة بنيات تمثل الذاكرة . وتعقيدات القيمة والمراكز التي تهتم بصناعة القرارات الفعلية . وتقوم البنية التي تمثل الذاكرة بربط التدفق الوارد للمعلومات بالخبرات السابقة الملائمة التي تتعلق بكل من العمليات والنتائج . وتميل تعقيدات القيم Value Complex لربط الامكانيات بالأفضليات . وعندئذ نصل الى مرحلة اتخاذ القرار . ولكن البنية العاملة لم تستند بعد بأي شكل . فهناك عدد أخر من البنيات - في الحقيقة ، قد تكون من البنيات بقدر ما يستطيع المرء أن يتخيل ، تكون مسئولة عن تنفيذ القرارات التي اتخذت بالفعل على مستوى اتخاذ القرار - ولا تزال توجد بنيات أخرى تغذى بالمعلومات المتعلقة بالاداء تغذية راجعة في الجهاز - والتي تأخذ شكل مدخل خام Fresh in put ثم تبدأ العملية المنظمة الشاملة من جديد. والقسم الثاني من المفاهيم , المتعلق بالتدفقات والعمليات . يعتبر أكثر أهمية تأسيسا على ماسبق .

ثانيا: المعلومات تشكل شبكة اتصالات :

ان المعلومات التي تصبح « مجموعة نمطية من تدفقات المعلومات » هى التي تشكل مع بعضها شبكة اتصالات ، وهناك أنواعاً عديدة من المفاهيم الأخرى - خاصة القنوات مثل الأحمال ، وسعة الاحمال . وتتحدد سعة التحميل بعدد وأنوا ع القنوات المتاحة لتدفق المعلومات بينما يرتبط الحمل بالوارد الكلي من المعلومات في أي وقت محدد .

وفي الأنظمة السياسية ، تختلف الاحمال اختلافا جوهريا بمرور الوقت . كما تختلف اختلافا بينا في النوعية . ويحدد دويتش عددا من العوامل الاخرى التي ترتبط بسعة الاحمال ارتباطا وثيقا . وهذه العوامل هي - الاستجابة ، الدقة ، الخلفية، الضوضاء ، والانحرافات . واذا كان الجهاز قادرا على معالجة المعلومات الواردة بعناية . فهو بذلك يستجيب لتحليل المعلومات .

والدقة التي تنتقل بها المعلومات خلال العمليات المختلفة - من الادراك ، والاختيار، والمعالجة يمكن ان تحدد دقتها . ويمكن أن تتأثر ملابسة تدفق المعلومات بأنواع عديدة من الانحرافات الخاصة . بالاضافة الى ضوضاء الخلفية العامة - وفي هذه الحالة يمكن أن تقول أن الجهاز تنقصه الدقة .

وجدير بالاهتمام أيضاً أن هذا ما يراه دويتش باعتبار أن جهاز الاتصال يكون قادرا على ربط وتحديد واستحضار الخبرات السابقة التي ترتبط بتحليل المعلومات القادمة . وقد وصف ذلك بفكرة التغذية المرتدة . وان قدرة النظام على التعامل مع سلسلة عريضة من مدخلات المعلومات بطريقة تساعد على ضع وتنفيذ القرار بنتائج إيجابية لتحقيق الاهداف قد اطلق عليه دويتش اسم « القدرة التخمينية » Combinetorial capacity .

في هذه المرحلة . قد نبحث في بعض الجوانب الكيفية لنظام الاتصال . فالشرط الأول للنظام الجيد هو أن يكون في حالة غير ثابتة من التوازن، واذا لم يكن كذلك ، فان كميات كبيرة من الطاقة تكون ضرورية لحمل اشارات بدء حتى عملية تغيير صغيرة . من جهة أخرى . فاذا كان جهاز الاستقبال في حالة من عدم التوازن . فسوف يتفاعل بشدة مع تدفق المعلومات الواردة اليه من البيئة . وسوف يعتمد كثيراً على قدره المستقبل على الاختيار . وقد أوضح دويتش ذلك بمثال القفل والمفتاح . فالطاقة اللازمة لفتح قفل بالمفتاح المناسب على حد المفتاح منضبطة على الترتيبات

الموجودة داخل القفل . ويمكن أن يكون هناك أقفال بسيطة يمكن أن تفتح بعدد كبير من المفاتيح . ولكن الاقفال المعقدة لا يمكن أن تفتح الا بمفاتيحها الخاصة . وبالمثل ، فان أجهزة الاستقبال يمكن أن تكون بسيطة كما يمكن أن تكون معقدة - وبالاضافة الى طبيعة جهاز الاستقبال وقدرته على الاختيار . فمن الضروري أيضاً أن المعلومات المتاحة في عدة صور تكون وفيرة - وفي حالة الفيلم الفوتوغرافي . فليس فقط جمال القدرة ، ولكن ما يصور على الفيلم هو الذي يضيف لجماله . وفي عملية تسجيل الصوت الانساني على شريط فان نوعية الصوت أيضاً تنجز دورا هاما .

ثالثاً : دويتش ونظرية القياس :

يبدو أن دويتش بتاكيده على القياس كان منجذبا لنظرية القياس بشكل خاص ، ويرى دويتش أن المعلومات يمكن قياسها وعدها كما يمكن تقييم قدرة قنوات الاتصال على نقل رتحريف المعلومات على أسس قياسية . وهو يذكر الانسان في هذا المجال بالتعقيد الرياضي الذي وصلت اليه القياسات في الهندسة الكهربائية . وهو مدرك تماما لحقيقة أن عدة وسائل لاستقبال المعلومات يمكن أن تكون معقدة تماما ولكن هناك وسائل أخرى أقل تعقيدا يمكن أن تقاس على أساس نسبة مئوية من الصورة التي تنقل أو تفقد على شاشة ذات دقة محددة أو على أساس عدد التفاصيل البارزة المفقودة فى مقابل عدد التفاصيل البارزة المنقولة . وقد استعمل دويتش طريقة دراسة تدفق المعلومات لقياس تماسك تنظيمات المجتمعات وحتى الدول والتنظيمات الدولية . ويتساءل دويتش قائلاً : هل القنوات المختلفة قادرة على نقل المعلومات بدرجة أصغر نسبيا من التحريف . أو هل تدفق المعلومات يمكن أن يغوص في مراحل مختلفة ؟ ويجيب قائلاً اذا ما قل تحريف المعلومات أو فقدها ولم تختلط المعلومات بوسائل غير ملائمة (كالضوضاء) ، فاننا نستطيع أن نقول أن قناة الاتصال جيدة وأن المؤسسة التي لها هذه الخواص في حالة تضمن لها التفوق . فالنظام الديني أو الأخلاقي

السياسي يستطيع ، حسب نظرية الاتصال ، أن يدرس كشبكة من قنوات الاتصال ، نستطيع أن نحدد قدرة النظام بقياس المدى الذي تتأصل المكونات الفردية فيه - وبالمدى الذي تكون عنده قادرة على استقبال ونقل المعلومات لنطاق واسع فى موضوعات مختلفة بتعطيل بسيط نسبيا أو فقد للتفاصيل المرتبطة بالموضوع .

رابعاً: التغذية المرتدة السالبة :

يدعونا ذلك لتحليل التغذية المرتدة Feeding Back وعملية التغذية المرتدة ، وخاصة التغذية السالبة التي تشكل صلب نظرية الاتصالات . وقد استعير مفهوم التغذية المرتدة من نوربرت وينر Wiener - الـــذي يعرفهـــا بأنهـــا « السيطرة على آلة في ضوء الأداء الفعلي وليس الأداء المنتظر » . وحتى الآن وبقدر ما يخص التغذية المرتدة ، فان دويتش يوضح أننا كثيرا ما نلتقى بها في الحياة . وان جهاز الترموستات الذي ينظم درجة الحرارة والمصاعد الاتوماتيكية في أجهزة توجيه المدافع الرشاشة في نظريات الصواريخ المضادة للطائرات والصواريخ الموجهة كلها أمثلة من هندسة التحكم الحديثة التي تحيط بنا ، وقد وصف دويتش هذه العملية بالتغذية المرتدة السالبة ، حيث يرى أن التغدية الراجعة السالبة تشير للعمليات التى تتم بواسطتها اعادة وضع المعلومات المتعلقة بنتائج القرارات وعملية التنفيذ في النظام بطريقة يمكن أن تغير سلوك النظام في اتجاه قد يدفعه أكثر لتحقيق الأهداف المرغوبة . ان الافتراض الرئيسي الكامن خلف عمل عملية التغذية المرتدة السالبة هو أنه يوجد فى كل الأنظمة كما في الأنظمة الكهربائية أو الميكانيكية خلل داخلي في التوازن . وهذا الخلل في التوازن هو الذي يعمل للدفاع عن للنظام . وبجرد أن يظهر هذا الموقف فان النظام يميل الى التحرك نحو حالة يقل فيها هذا الخلل .

خامساً: التغذية السليمة :

إن من أهم فروض تلك النظرية تأسيسا على ماسبق أن الأهداف لا يمكن أن تتحقق بطريقة مرضية ما لم تؤدي التغذية المرتدة وظيفتها بطريقة كافية ، والتى تعنى على الاطلاق أن النظام يتلقى باستمرار التغذية السليمة التي تتعلق بـ (أ) وضع الهدف . (ب) المسافة التي يجب قطعها للوصول للهدف و(ج) السرعة التي يكون عندها النظام في وضع يمكنه من قطع المسافة . ولكي يكون النظام قابلا للتطبيق . ينبغي أن يكون قادر على الاستجابة للمعلومات الواردة باحداث تغيرات ضرورية وكافية في وضعها وسلوكها . ويعتقد دويتش أن العملية الكلية ينبغى أن تكون سلسة ومنتظمة في النظام السياسي كما في وظائف الجهاز العصبي في الاجسام الحية . حيث أنه لو ارتفعت درجة حرارة الجسم - أو انخفضت أو زادت نسبة ضربات القلب أو نقصت بسبب تغيرات في المواقف البيئية ، فان الجسم الصحيح يكون مكونا بحيث يستطيع ان يعيد نفسه للوضع الطبيعي بدون جهد كبير . ويبدو دويتش معتقداً أن الحكومات يجب أيضاً أن تؤدي وظائفها مشابهة . فأمام الحكومات عدة أهداف في السياسة الداخلية والخارجية على السواء ، وان مسئوليتها تحتم عليها أن توجه سلوكها بطريقة تساعد على تحقيق تلك الأهداف .

وعلى أي حال ، فان ذلك لا يمكن أن يتحقق ما لم تتلق الحكومات تدفقات مستمرة من المعلومات التي تتعلق بـ (أ) المسافة بين موقفها الراهن والهدف الذي تسعى لتحقيقه ، (ب) المسافة بين وضعها الحالي والهدف ، و (ج) لأي مدى تعتبر الجهود المبذولة لتحقيق الهدف ناجحة ، واذا ما وجدت الحكومات أنها تستطيع أن تحقق الهدف وتكون في وضع يسمح بتحقيق الهدف عن طريق الجهد الملائم ، فمن ثم يصبح من الضروري لها أن تكتشف أفضل الطرق والوسائل لتحقيق الهدف .

لقد تحسن الاطار المفهوم لنظرية الاتصالات باضافة أربعة عوامل قياسية في تحليلها . وهي عوامل - الحمل load ، التباطؤ lag كسب gain والمبادرة lead . .

ويشير الحمل load الى كثافة أنشطة النظام بالنسبة لتسهيلات التغذية المرتدة المتاحة ، ولكمية المعلومات الداخلة في عملية التغذية المرتدة بالنسبة لكفاءة قنوات الاتصال . والحمل ، بمعنى آخر ، يعني المدى وسرعة التغيرات في تحقيق الهدف . واذا كان الهدف هو سفينة متحركة أو طائرة أو أي شيء سريع ، فان الحمل في ضوء المعلومات يمكن ان يكون مرتفعا تماماً. ويشير التباطؤ الى البطء في استجابة النظام للمعلومات فيما بتعليق بنتائج القرارات والأعمال ، اذا فرض أنها وصلت النظام فى الوقت المناسب بشكل جيد ، ويمكن أن يعمل النظام على تعطيل ارسال المعلومات أو العمل فيها ، وهذا التباطؤ أو التعطيل بين تلقى المعلومات والعمل فيها يمكن أن يكون نتيجة لعدد من العوامل - وقد تكون المعلومات بطيئة في الوصول أو يحدث خطأ فى نقلها أو تفسيرها ، أو أن أجزاء التفاعل في النظام قد لا تكون جيدة بشكل كاف لتنفيذ طريقة جديدة بسرعة وبفاعلية وإذا ما كان حمل المعلومات المتدفقة فى القنوات زائداً ، أو كان التباطؤ في استجابة النظام ملحوظا ، فان النظام سوف يجد صعوبة في الوصول لهدفه . ويعني المكسب كثافة وفاعلية الاستجابات التي يبعثها النظام في المعلومات الواردة اليه . فلا يكفي أن يعاني النظام من التباطؤ في الاستجابة . بل يجب أن يكون قادرا على أن يتوقع طبيعة الاستجابة Response المطلوبة توقعا سليما كما يجب أن يكون قادراً على توقع وقت الاستجابة توقعاً دقيقاً لكي يجعلها فعالة تماماً . والمبادرة تعني القدرة على الاستجابة للتنبؤات بالنتائج المتوقعة (كما يحدث عندما يستهدف الانسان شيئا متحركا) . واذا كان الشيء المتحرك هو الهدف . فقد يكون طائرة أو حمامة طائرة ، ومن ثم فان الرمية (الطلقة) لا توجه الى المكان الذي يوجد فيه الهدف في وقت معين ، ولكن للمكان الذي يحتمل أن يكون فيه في وقت وصول الرصاصة . ولاكتساب المبادرة الصحيحة ، يكون من الضروري أن يزود النظام بعمليات تنبؤية كافية .

سادساً: التغذية المرتدة فى الانظمة السياسية :

يعتبر دويتش نموذج التغذية المرتدة في درجة أعلى من التحليل التقليدي ، لانه يرى أنه يمكن المرء أن يوجه عددا من الاسئلة الهامة عن أداء الأنظمة السياسية . وتستطيع الحكومات أن تحاول تحديد كمية ودرجة التحول في الموقف الداخلي أو الموقف الدولي الذى ينتظر أن تتواءم معه . ونستطيع أن نقيس الحمل على أنظمة صناعة القرار المختلفة في الدولة ، والقيادة السياسية ، والجماعات ذات المصلحة ، والتنظيمات السياسية أو الطبقات الاجتماعية . كما تستطيع أيضاً أن تحدد كمية التباطؤ في الاستجابة من جانب الحكومة أو الحزب لمواجهة تحديات جديدة أو طارئه . هل يستطيع صانعو السياسة أن يتعرفوا على الموقف بمجرد ظهوره . أم هل يستغرقون بعض الوقت في التعرف عليه ؟ وهل عملية الاستشارة أو المشاركة سريعة أم بطيئة ؟ وهل عملية اصدار تعليمات للموظفين أو الجنود أو المواطنين عموماً تتم بسرعة أم تستغرق وقتا طويلا ؟ واذا ما استطاعت الحكومات الاجابة على هذه التساؤلات اجابة مقنعة . فيمكن انقاص درجة التباطؤ باتخاذ اجراءات مختلفة . ومن المهم أن تعرف الحكومات الدرجة الحقيقية لتحقيق الاستجابة التي تقدمها الانظمة السياسية – البيروقراطية ، وجماعات المصالح ، التنظيمات السياسية والمواطنين – في حالة موقف تحدى . بالمثل، فان المعرفة الدقيقة لكمية المبادرة التي تكون الحكومة قادرة على ممارستها من خلال قدرتها على التنبؤ بتوقع المشاكل الجديدة بفاعلية والتى سوف تساعدها على تصحيح ضبط عملها . واذا كانت الحكومة تبحث باستمرار عن تلك العوامل وتربطها بالمعلومات التي تتلقاها ، وتضبط هذه العوامل مع مطالبها الباحثة عن الهدف . فقد تكون قادرة أن تفعل أكثر من حكومات أخرى لا تدرك وجود عمل قنوات الاتصال تلك في النظام السياسي .

ويتقدم دويتش خطوة أوسع ويعتقد أن هذا المدخل مفيد في اعطائنا فكرة دقيقة عن درجة القدرة التي يتمتع بها النظام السياسي – وتكون الفكرة دقيقة لانها مبنية

على القياس وليس على مجموعة من العوامل الملموسة وغير الملموسة . لقد كان المدخل التقليدي لتقييم قدرة الدولة القومية قائما على أساس القيم الثقافية والاخلاقية والدينية والسياسية . ومن جهة أخرى ، فلو اتبعنا مدخل الاتصالات . فلمن نستطيع أن نحكم على قدرة النظام السياسي بدقة أكثر في ضوء السيطرة التي يمارسها على العمليات السياسية الكلية ، والقدرة التي يستطيع بها الابقاء على الظروف اللازمة والفاعلية التي يستطيع بها تحقيق أهدافه . وبمعنى آخر ، فان فاعليته سوف تعتمد على قدرته على العمل كنظام محرك نحو الفاعلية التى يكون بها قادراً على إدراك أهدافه . وفي نفس الوقت ، يدرك دويتش بعض قيود مدخل لتقويم الأنظمة السياسية كأنظمة محركة . فهو يعرف أن الدول لا يمكن أن فقط في ضوء نوع القيم التي تبثها في مواطنيها والفرص التي تتيحها لكل مواطنيها من أجل التنمية الفردية . ونظام الاتصالات ، القائم على مدخل ذاتي لا يكون قادرا على ملاحظة العوامل النفسية الداخلة في تحديد الأهداف المتوخاة ، وطريقة ودرجة أدراك تلك الأهداف – في تمييز أشكالها . برغم أنه يمكن تمييزها وتغذيتها ثانية في عملية التحريك ببعض الجهد .

سابعاً: التغذية المرتدة الإيجابية :

بعد ان استعرضنا خواص التغذية المرتدة السالبة ، التي تقوم باعادة المعلومات للنظام كي تنفي أو تعارض أو تعكس مجرى الاحداث اذا كانت هذه الاحداث تبعد النظام عن هدفه ، فانه يمكن أن يكون هناك موقف تقوم فيه التغذية المرتدة بانشاء أحداث تحرف تحرك النظام نحو هدفه المرغوب أو تدفع النظام للوراء فى اتجاه مضاد . ويعرف ذلك بالتغذية المرتدة الايجابية . وهناك حالات لجماهير مذعورة تصبح أكثر شغبا عندنا تصلهم المعلومات التي يحتمل أن تثير شعورهم . ويحدث نفس الشيء في حالة التضخم وارتفاع الاسعار حيث يكون كل قطاع من التجار ، بسبب توقعهم للعمل من جانب القطاع الآخر ، فى زيادة أسعار سلعه ، ومن ثم يظهر نوع من الارتفاع

الحلزوني في الاسعار والمواقف من هذا النوع شائعة في السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية على حد سواء . والمعلومات التي تفيد بأن بلدا معاديا يعيد تسليح نفسه بسرعة تصل للبلد . ومن ثم يعتبر نفسه هدفا رئيسياً للعداء . وينظر للخطر بشكل مبالغ فيه . ويبدأ سباق التسلح ، وتحدث نتائج في سياسة البلد الآخر يمكن توقعها بسهولة . ويستمر الموقف يزداد توترا حتى تصبح الحرب حتمية .

ورجل الدولة الذي يفهم مضامين تفسيرات الاتصالات فهما صحيحاً ويتصرف حيالها بطريقة هادئة يحتمل ان يتغلب على هذه الازمة . وبينما يمتلىء التاريخ بأمثلة للانتقام الزائد من جانب الامم . هناك أيضاً أمثلة لما يمكن أن يوصف بأنه تكتيكات للانتقام البسيط . فالدولة التي تخشى العدوان من جانب دولة مجاورة معادية مشغولة بعملية اعادة تسلح سريعة لا تستطيع أن تقلل من درجة سباق التسلح . ولكنها قد تنظم عملها في مجال اعادة التسلح بطريقة تجعلها أقل قليلا مما تفعله الدولة الاخرى وان ذلك يحتوي على عنصر أن فرصة الانتقام المضاد من الجانب الآخر ستكون أقل حدة ويمكن حل النزاع وديا . وان بعض مظاهر موقف الصراع في كل من السياسة الداخلية والخارجية يمكن أن تحلل في ضوء عملية التغذية المرتدة السالبة أو التغذية المرتدة الموجبة . ولقد تم تنفيذ عدد من الدراسات الممتازة بواسطة أصحاب نظريات الردع في هذا الميدان .

ثامناً : ادخال مفاهيم جديدة للتغذية المرتدة :

لم يقنع دويتش ، على أي حال ، باضفاء قدرة على نظرية الاتصالات تمكنها من تقدير وقياس موقف معين بدقة وعلى أسس قياسية . ويتعدى ذلك ويخلع على النظرية صفة تزويد الدولة بالقدرة على تغيير هدفها وتعليم مفاهيم تغير الهدف ، والتغذية المرتدة والتعليم عن طريق الممارسة والنظام السياسي المبني على فهم صحيح لمدخل الاتصالات يجب أن يكون قادرا على تغيير هدفه تغييرا مقصودا اذا ما أراد ذلك . فان

دويتش يرى أن الأهداف ليست ثابتة . والتغير في النمط الثقافي وهيكل الشخصية للنخبة السياسية قد يحدث تغيرات في الاهداف التي يسعى وراءها القرار السياسي . ولا يمكن تأصيل تغيير الهدف بنمط عمليات التغذية المرتدة نفسها . مثال ذلك النظام السياسي إذا حقق هدفا بالفعل ، فان نظام الحكومة البرلماني قد يستطيع أن يضبط توجهاته في اتجاه هدف أشمل ، وذلك على ضوء المعلومات التي تتوفر لديه عن طموحات الناس ، وهذا الهدف الشامل بالتحديد هو مزيد من تدخل الدولة . وحتى لو كانت أهداف النظام السياسي تتغير تغيراً محسوساً نتيجة للتغييرات التى تحدث فى نظام قيم الصفوة، مما يساعد صناع القرار على عمل تحول سلس اذا كان على بينة بالقوى الفعلية فى الأحداث السياسية .

واستطردا لمفهوم التغذية المرتدة لتغير الهدف . أدخل دويتش مفاهيم للتعليم ، التجديد ، والنمو وتغيير الذات . والتعلم هو قدرة النظام السياسي على ضبط طرق عمله استجابة للمعلومات التي يتلقاها عن طريق احداث تغييرات واعادة ترتيب بنيته وعملياته الداخلية . ويمر النظام السياسي بعملية التجديد والنمو وتغيير الذات عندما يتخطى عملية التكيف ويدخل في مرحلة التغير العنيف . وقد يؤدي ذلك ، ليس فقط لتغيير أهدافه أو بنيته أو عملياته – التي يمكن أن توصف بأنها تغييرات فى التكييف السياسي – ولكن الى تغييرات ذات طبيعة جوهرية تنمو فى اتجاهات جديدة تماماً وحتى إلى تغيير ذاتي كامل ، والاخير من هذه التغييرات يشتمل على تغييرات ذات طبيعة جوهرية واسعة الانتشار لكي تحدث تغييرات كيفية في وظائف النظام السياسي . وهكذا ، يصبح التغير الذاتي هو القدرة على توليد عمليات مساندة من التغير داخلياً لكي تنتج التغيرات الكيفية . وتأسيساً على ذلك ، ينبغي أن تكون فاعلية النظام السياسي ملموسة في الاشراف على المبدأ الذي يستعد لتغيير الهدف وأيضاً في الاستراتيجية التي يود أن تحدث التغيير ، ويعدد دويتش كثيرا من حالات الدول التي تعرضت للخطر اما لانها وضعت أهدافا مطلقة معينة أمام مواطنيها . الذين

تمسكوا بها بشدة . إو لانها كانت مستعدة لتغيير الأهداف فى ثنايا صيغة توفيقية Compromise أو لانها لم تكسب ثقة كل طبقات الشعب .

نقد نظرية الاتصالات

واجهت نظرية الاتصالات العديد من أوجه النقد على النحو الآتى .

اولاً : تراجع منجزات مدخل الاتصالات :

تراجع منجزات مدخل الاتصالات ، فالمدخل ، يولد دفعة قوية لجهود وضع الفروض موضع التنفيذ وادخال التحليل القياسي . ولكننا لاتنسى أن المدخل يؤكد أساساً على صناعة القرار كعملية وليس على النتائج المتولدة عن القرارات ، ويكون التركيز ، على تدفق المعلومات وعلى طبيعة البيانات التي تشكل التدفقات وليس على مادة المعلومات نفسها . وقد أبرز دويتش ، في دراساته العديدة قدراً كبيراً من الأهتمام بحجم التجارة ، وحجم البريد الوارد ، وعدد الاتفاقات الدبلوماسية ، وقد كان ذلك طبيعيا من أحد الوجوه ، حيث أن المتغييرات المماثلة هي التي تقبل القياس . وفى هذا السياق ، نستطيع أن نقول ان دويتش قد زودنا بأدوات كافية لدراسة المعلومات الواردة وطرق تفاعل النظام تجاهها – كل منها يمكن أن يدرس بتفاصيل دقيقة مما يعتبر ميزة لصناع القرار . ولكن السياسة ظاهرة شديدة التعقيد وأنها كاملة الدقة لدرجة أن اقوى المراقبين لا يستطيع الالمام بها . وقد يستطيع مدخل الاتصالات أن يمكن صناع القرار من اكتشاف مواقع القوة وكثير من أنشطتها ، وأن مدخل الاتصالات قد تعامل معها بتردد . وهناك درجات مختلفة من القوة في ضوء النطاق والعمق . كما أن هناك فروقا بين القوة والنفوذ . ويصعب دراسة سلوك الظواهر المختلفة التي تتولى السلطة في المجتمع أو تحديد دور القوة فى شخصية رجل الدولة حتى بمساعدة الاساليب القياسية (والتي لا يدعى مدخل الاتصالات أنه تعداها) . كما لا يمكن انكار حقيقة أن تلك الاسئلة مهمة في أي تحليل للسلوك السياسي . وأن

نظرية الاتصالات لم توليها الاهتمام الكافي بعد .

ثانياً : المحافظة على النمط :

علقت النظرية أهمية قصوى لمجال المحافظة على النمط – رغم أن دويتش يفضل استخدام اصطلاح استقرار التوازن . وان جوهر مفهوم الاستقرار يمكن المرء باستخدام عمليات التنسيق والتنظيم من خلال عملية التغذية المرتدة . من التعامل مع عدد من صعوبات القيادة – برغم أنه يمكن أن نضيف أن اتخاذ القرار الداخلي ومصاعب السيطرة التي تتطلب فهما جيدا لا يمكن التعامل معها بكفاءة عن طريق هذا المدخل . وان مفاهيم التعلم والتغذية المرتدة لتغير الهدف يمكن أن تعتبر مفيدة للنظام السياسي لاحداث تغيير « تعديلي » أو حتى تدريجي . والذي يعتبر مكسباً ليس بالبسيط . ولكن في حالة التغيير الثوري والتمزق . فان المفهوم لا يتقدم كثيرا ، على الرغم من أنه يمكن القول ، أنه من خلال مفاهيم زيادة التحميل والمشاكل الداخلية المختلفة مثل صعوبات القيادة وضخامة التغذية المرتدة ، فان دويتش حاول أن يرجح احتمالات التغيير الثوري مهما كانت مخيفة .

ولو رجعنا الى نموذج بارسون عن النظام فانه يمكن القول ان نظرية الاتصالات تستطيع أن تتناول مشاكل المحافظة على النمط تناولا جيدا، وتتناول التغير التدريجي ببعض الصعوبة . ولكنها قد تجد صعوبة بالغة في تناول التغير الثوري .

ثالثا : نظرية الاتصالات لها طبيعة ديناميكية :

ثمة انتقاد رئيسي يوجه لنظرية الاتصالات . على أي حال ، وهو أنها ذات طبيعة ديناميكية غالبة . وحاولت أن تقدم صيغة هندسية أساسية للسلوك البشري . ويمكن أن يفهم ذلك بسهولة في ضوء أصول النظرية التي ترجع الى نظرية المعلومات التي أنشاها كلود شانون Shannon وروس آشبى W. Ross Ashby

وكذا نموذج علم الضبط الذي وضعه Weiner . وقد كان شانون ووينر يحاولان حل مشاكل معينة في الاتصالات الكهربائية بفصل رمز من مجموعة تحتوي على اشارات كثيرة كما كان شانون يحاول أن يحول الرسائل الى رموز تلغرافية وينقلها بأقل خطأ ممكن وبأسرع ما يمكن عبر قنوات تحتوي على العديد من الضوضاء . ولكنه حاول أن يضفي عليها نوعاً من التنظير . وقد كان ونر مبهورا بنموذج « علم » الضبط حتى أنه ظن أنه يمكن استخدامه في مجال واسع من الاستطلاع وقياس الرأى العام وفي الحقيقة ، فانه كان يفكر في ضوء صب كل الاستقصاء العلمي في قالب علم الضبط . وقد اعتبر البنية المفهومية لعلم الضبط ليس فقط كافية ولكن ضرورية أيضاً لفحص أي نوع من الظواهر . قائلاً « أن المجتمع يمكن أن يفهم من خلال دراسة الرسائل وتسهيلات الاتصالات التي يخصها .... » وفضلا عن أنه – أى ونر – كان هو الذي حمل على عاتقه عملية الالتزام بمدخل الاتصالات الى حد بعيد وكان يظن أنها توفر « الامل في توفير الوسائل الضرورية التي تساعد على مواجهة العلل – النفسية ، والاجتماعية والاقتصادية – التي تقهر المواطنين بضغوطها المتزايدة » . أما دويتش الذي كان يتلقى التشجيع من شانون ووينر حاول تطبيق النظرية على دراسة الظواهر السياسية . ومن ثم فان المدخل يعتبر محاولة لنقل أشياء مادية من مجال الهندسة الكهربائية الى مجـال العلوم الاجتماعية .

رابعاً : التاكيد على العمليات وليس النتائج :

حاول دويتش ان يدافع عن آرائه بشأن تبسيط التعقيدات المتعلقة بآليات علم الميكانيكا والكمبيوتر وعلم الضبط ، وأنه يوجد لدينا الآن عدد من الآلات التي تعمل ذاتيا والتي تتفاعل مع البيئة كما تتفاعل مع نتائج عملها وأن بعض هذه الآلات لديها

قدرة محددة على التعليم ، بمعنى أنها تستطيع أن تخزن وتعالج وتستخدم المعلومات .
ولكن التشابه لايحقق ذلك . وأن نماذج العمليات التى لاتتسم بالحيويه نادرا ما تكون كافية لفهم السلوك البشري . وفي رأى دويتش . هناك تاكيداً كبيراً على العمليات وليس على النتائج . فالعمليات أصبحت هامة بلا شك في السياسة ، وأن هذه الاهمية تزداد وضوحا باستمرار . ولكن النتائج أكثر أهمية . وفي نظرية الاتصالات يوجد تاكيد كبير على التدفقات والعمليات، كما أن هناك اتجاه للحكم على السلوك السياسي في ضوء مؤشرات الاداء ، التي تترجم الى تدفقات من المعلومات ، أو الاتصالات أو القرارات . ويزداد التاكيد على قياس التدفقات في مقابل تحليل خاصية الوحدات الفردية والمشاكل الجوهرية في السياسة . وقد يكون الحكم عاملا هاما في علم السياسة . ولكن النوع يعتبر أكثر أهمية من الكم . وقد ذكر أوران يونج - كأحد نقاط ضعف المدخل - أخطار العد الزائف والقياس المضلل في البحث عن مؤشرات الاداء ، ويعتقد أن ذلك قد يخفي طبيعة محتواها - أي الأهمية الكمية (القياسية) والبيئية للمادة الموصلة . وعلاوة على ماتقدم ، ففي نظرية الاتصالات ، لا توجد صعوبة تطبيق النماذج الماخوذة على علم السياسة فقط ، ولكن يضاف الى ذلك أن بناء النموذج لا يخدم الغرض الذي يستخدم من أجله في العلوم الاجتماعية . والنماذج تبنى عادة لتفسير الظواهر المعقدة على أسس بسيطة ولكن ، في حالة دويتش . فان النموذج نفسه قد أصبح معقدا لدرجة أنه بدلا من المساعدة على فهم الظاهرة فانه يؤدي الى طمسها . وثمة صعوبة أخرى وهي أن كثيراً من الاسس مأخوذة من الهندسة ، ولكنها لا تستخدم بواسطة نفس أصحاب نظريات الاتصال اليقظين من أمثال دويتش بالمعنى الفني الدقيق . ودائما ما تختلط تلك الاصطلاحات بالمصطلحات المستخدمة في الحياة العامة . مما يؤدي الى فشلها في نقل المعنى المرغوب . وهكذا تعاني النظرية من انتكاسات خطيرة في المستوى البنائي وفي الامور الجوهرية . فهي تفشل في تحديد البنيات الصحيحة اللازمة للتعامل مع تدفق المعلومات المتعلقة بالتغير والتحول والتنمية

السياسية . وعلى أي حال ، فانه في المستوى المادي يعرض المدخل أكبر عدد من الصعوبات . ويعلق أهمية بالغة على الشكلية والعقلانية الزائدة . بينما تكون عمليات اتخاذ القرار الحقيقية في الحياة السياسية متميزة بطبيعتها وليست معبرة عن العقلانية التي يطلبها دويتش من تلك القرارات .

خامساً: ندرة استخدام نظرية الاتصالات فى البحث التجريبى:

اذا ما حاول المرء أن يضع العملية موضع التنفيذ . فان الصعوبات تزداد وضوحا . وأن الدرجة العالية لتحديد الادوار التي يتطلبها النظام نادرا ما تتحقق في الحياة الحقيقية . وأن قنوات نقل المعلومات والبنيات التي تشكلها ليست رسمية .. وأن الاجراءات التي تحكم عملية الظواهر السياسية لم تتحدد بعد . وحتى الاتجاه للهدف ليس دائما واضحا أمام صانعي القرار ، وكذا مفهوم الاتجاه الذي يحبون أن يوجهوه اليه ، أو الاستراتيجية التي ينبغي عليهم اتباعها لتفسير الهدف ، اذا ما افترضنا أنهم يملكون الوسائل الضرورية لتحقيق التغيير المنشود . فليس من المستغرب ، اذن ، الا تستخدم نظرية الاتصالات الا نادرا في البحث التجريبي . وحتى في حالة دويتش ، يمكننا أن نقول أنه توسع فى النظرية وقدم من ثناياها كل التميز الفكري الذي يتمتع به، ولكنه لم يطبقها تجريبيا ، فالاتصال ، كما هو واضح حتى بالمعني المعتاد للاصطلاح ، ينجز دورا هاما في الشئون الدولية وحتى في السياسة الداخلية . واذا ما كان تدفق المعلومات سلسا وكان جهاز اتخاذ القرار في وضع يسمح له بالاستجابة والتفاعل مع هذا التدفق بطريقة بناءة، فيمكن حل كثير من المشكلات . ولكن ليكن مفهوماً بوضوح أن الاتصالات في مجال السياسة تعني شيئا مختلفا عن الاتصالات في ومجال الهندسة . وفي مجال السياسة لا تقتصر المشاكل على مشكلة الاتصال . فهي مشكلة اتصال وفهم في نفس الوقت . وحتى لو نقلت الرسالة بدون تحريف ، فقد يكون هنالك خطأ في تفسيرها . ولا تقتصر المشكلة على نقل المعلومات بالمعنى المحدود

للمصطلح . ولكنها مشكلة المعرفة بالمعنى الواسع . وقد كان شانون وونر - رغم ادعاءات ونر الكثيرة - كانا يحاولان حل المشاكل المحدودة في نطاق محدود جدا من الاتصالات . وكانا مهتمين أساسا بالترتيب والسيطرة على الآلات ، وعلم الضبط في أفضل حالاته يمكن أن يكون طريقة للنظر الى الآلات ومفهوماً للسيطرة والتنظيم . والوحدة الشكلية الاساسية في علم الضبط هى التحويل transformation . فالعامل ، يعمل على آلة ، يحدث تغييراً يسمى إنتقالات . ولكن العامل والآلة والانتقال، كلها مؤشرات بسيطة في التحديد ، وفي العلوم الاجتماعية ، على أي حال . نادرا ما يمكن أن نحدد الحقائق لأي « عامل » بذاته .

ويتناول علم الضبط سلوك « آلة محددة » ، آلة تتصرف بنفس الطريقة كما تعتبر تحولا مغلقا وحيد القيمة . ولكن الآلة وحيدة القيمة ، تستطيع التحرك الى مرحلة واحدة فقط واذا ما أمكن تثبيت الظروف وحالة الآلة . يستطيع المرء أن يحدد الحالة التالية التي سوف تتحرك نحوها . وتحاول نظرية الاتصالات أن تستخدم هذا التشابه بين الآلة ودراسة العلوم الاجتماعية . فالآلة تعادل محول الطاقة ، وتصبح المدخلات في الآلة أجهزة البارامتر . وتعتبر العناصر في الجهاز مضاعفة Coupled وأن هذا الازدواج يعمل في كلا الاتجاهين . ويعطي اسم التغذية المرتدة . ويمكن تخيل أن النظام السياسي يمتلك كل هذه الخواص وعلى هذا يصعب فهم كيف تصبح الحكومة مع كل المعلومات الموجودة في العالم - تصبح في موقف يتجه للهدف حتى لو كانت تعرف تماماً على بعد أي مسافة يقع الهدف (اذا افترضنا أن المسافة يمكن قياسها) وماذا ينبغي عليها أن تفعل للوصول اليه (اذا افترضنا ثانية أنها على

دراية بما لها وما عليها – امكانياتها وحدودها).

سادساً: عدم اهتمام العلماء الاجتماعيين بنظرية الاتصالات:

من السخرية أن نلاحظ أن العلماء الاجتماعيين لم يهتموا بالانصات الى التحذيرات التي وجهها لهم مبتكر ونظرية الاتصالات « أن مفهوم التغذية المرتدة ، كما أشار اشبي « بسيط وطبيعي في حالات بدائية معينة ، كما انه مصطنع ومادته ضئيلة للغاية عندما تزداد الاتصالات بين الأجزاء تعقيدا » وفى ميكانيكا التحكم الآلى ، عندما يتصل جزءان ببعضها بحيث يتأثر أحدهما بالآخر ، فان خواص التغذية المرتدة تعطي معلومات هامة ومفيدة عن خواص الكل ، ولكن عندما يرتفع عدد الاجزاء الى أربعة . فان كلا منها يؤثر في الثلاثة الآخرين وعندئذ يمكن تتبع عشرين دائرة داخلها. فإن معرفة خواص الدوائر العشرين لا تعطي معلومات كافية عن النظام وإذا أقتبسنا مدلولات علم الميكانيكا إلى ميكانيكا السياسة ، نجد أن ، النظام السياسي بدرجة معقولة من الثقة لايتيسر تحليله من وجهة نظر التغذية المرتدة المتصلة بالاجزاء المترابطة . وقد قام أشبي بالمثل بوصف سوء الاستخدام الذي يمكن ان يوضح فيه مفهوم الاستقرار . وعندما تكون الظواهر بسيطة . كما هو الحال في غير السياسة . فان الكلمات مثل « التوازن » والاستقرار تكون ذات قيمة . وهذه التحذيرات لم يلتفت لها العلماء الاجتماعيون . وقد تم تطبيق مفهوم التغذية المرتدة على مجتمعات بأكملها من ثنايا البحث عن دوائر محددة للتغذية المرتدة في تلك الكليات المعقدة . والمفترض أن ينتهي الى لا شيء ومع ذلك ، يقال أنها أحسن استراتيجية لتطوير معرفتنا بالنظام . فليس من المستغرب – تأسيساً على ذلك – أن نرى أنه سواء تعلق الأمر بنظرية المعلومات أو بنظرية علم الضبط فليس لهما تاثير مباشر على علماء السياسة ، رغم أن

عدداً من الدراسات قديم على عمليات الاتصال . ويعتبر عمل دويتش من أبرز الأعمال ، ولكنه لا يزيد عن كونه مقترحات ويثير نموذجه عدداً من الأسئلة الهامة حول أداء الحكومات ولكن يقدم مساعدة بسيطة جدا في الاجابة عليها ، والأسئلة هامة جدا ويمكن اثارتها فى علم الضبط . وإذا عرضنا آراء« فارما » بصوره أسط فاننا نجد أن علم الميكانيكا يهتم بعلاقة القوة بالحركة وبالتالى بديناميكية – آلية – عالم الطبيعة وبعلاقات القوى بالسكون. والسكون فى الأجسام هو حالة أتزان لجسم معين يعامل قوة أو مجموعة من قوى خارجية تحول دون تحركة بعوامل أخرى . فماذا يعنى ذلك على صعيد عالم السياسة ؟

من ثنايا الملاحظة والمقارنة – في عالم السياسة – يتم الكشف عن حركية – ديناميكية – من قوى تختفى وراءها نشبه علاقة الديناميكا بالاستاتيكا فى عالم الفيزياء ، مثال ذلك فى عالم الاقتصاد جرت محاولات علماء الاقتصاد التقليديين منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وهم يصورون علم الاقتصاد من خلال المفاهيم الفيزيائية والبيولوجية وهو مايشبه مفهوم الميكانيكا ومفهوم الأتزان .. وبالمثل حاول علماء الاجتماع والسياسة التجريديون بالملاحظة والمقارنة ضرورة وجود حاكم ومحكومين فى أى مجتمع انسانى ، وإذا كانت دراسة الظاهرة السياسية قد أوضحت أن جوهر السياسة فى الانسان قوامها علاقة الأمر بالطاعة ، فان حالة الأتزان هنا تعنى وجود حاكم ومحكومين كبديل للفوضى فى المجتمعات .

أما تفسير مصطلح «الضبط» السياسى فانه ينصرف إلى ظاهرة الأنقسام إلى حاكم ومحكومين وهــــو مايحقق حالة من الاتزان بدلاً من الفــــوضى بما يتبعها مــن الإستمرار الهادىء فى الداخــل والأمن فى الخارج وهو مايطلق عليه اصطــلاح

« الضبط السياسي » - كما يطلق عليه ذلك عالم السياسة العربى الدكتور محمد طه بدوى - وهى ظاهرة سياسية ثابتة تعنى التميز بين الآمرين والمطيعين بسبب الاحتكار الفعلى لادوات العنف فى الجماعة لحساب الآمر الذى يحقق الأنضباط يهدف السلام الاجتماعى فى الداخل وأين الجماعة فى الخارج . ويرتبط التحليل السابق بشأن نظرية الاتصالات ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بنظرية « الدور » التى تتمثل فى وجود نماذج سلوكية متميزة من ثنايا تصرف البشر بأساليب مختلفة يتم التنبؤ بها على اسس « الهوية » الاجتماعية ومن أبرز الباحثين الذين تعمقوا فى تنظير « مفهوم الدور » بالتركيز على دراسة سلوك أشخاص معينين بذواتهم داخل أطر معينة وافتراضات عديدة لعل من أهمها تاكيد « نظرى » - بضم الميم وفتح النون - على ان بعض الممارسات السلوكية تتم محاكاتها وتعتبر صفة مميزة لافراد معينين ، وأن الادوار ترتبط - فى الغالب - بمجموعات من الأفراد الذين تجمعهم « هوية مشتركة » ، وغالباً مايكونون على دراية بالادوار التى تستمر جزئياً - منخرطة فى نطاق انساقا اجتماعية ، وأنه يجب تعليم هؤلاء الاشخاص أدوارا - أو بالأحرى تنشئتهم اجتماعياً وسياسياً ، أما الباحثون العرب فانهم يميلون إلى تعريف « الدور » بأنه متابع لأفعال متعلمة يقوم بها شخص معين فى موقف تفاعلى ، إن الدور يتحدد باعتباره الممارسة السلوكية لحقوق وواجبات موقع الفرد فى المجتمع ولمعايير المكانة أو المنزلة الاجتماعية المتمثلة فى مجموعة من «الرموز» فلفظة « دور » تعنى ضمنا مجموعة من الاساليب المعتادة لانجاز أعمال معينة أو وظائف محددة فى موقف اجتماعى معين ، فالدور - من وجهة النظر العربية - ينحصر فى إنجاز مجموعة هدف معين بأساليب « اعتيادية » فمفهوم الدور ينحصر - من وجهة النظر العربية - فى ممارسات سلوكية متميزة تتعلق بمركز اجتماعى بذاته فى الاستمرار والثبات النسبى .

مداخل صناعة القرار والانتقادات الموجهة إليها

هناك مداخل تضع عملية صنع القرار في بؤرة التحليل السياسي وضع اسسها ريتشارد ث سنايدر Richard C. Snyder وزملاؤه بعد الحرب العالمية الثانية ، ويمكن مناقشة ذلك من ثنايا الاعتبارات الآتية :

أولاً: التحليل الاستاتيكى « الساكن » :

ميز سنايدر بين التحليل الساكن المتبع حتى ذلك الوقت لدراسة السياسة بواسطة أصحاب المذهب لوظيفى البنائى . وأصحاب نظريات الانظمة ، وادعى أن تحليل صناعة القرار ، المبنية على تحليل العمليات . كان قادرا على التعامل مع المواقف المتحركة . ويستطيع التحليل الاستاتيكى الساكن أن يعطى معلومات عن طبيعة التغيير بين نقطتين زمنيتين وعن الظروف التي يحدث فيها التغيير ، ولكن ليس عن أسباب التغيير أو كيفية اظهاره للعيان . وتحليل العمليات ، من ناحية أخرى، لكونه اتحادا بين الزمن والتغيير ومهتم بتتابع الأحداث (السلوكية) حيث شملت دراسة التغيير العلاقات والاحوال . وفي محاولة لدفع تفسير المفهوم خطوة أبعد، أشلر سنايدر أنه يمكن ايجاد نوعين من تحليل العمليات أحدهما يتناول التفاعل والآخر إتخاذ القرار. ويرى أن تحليل العمليات ، يمكن أن يصف ويقيس العلاقة بين موقفين ولكنه لا يستطيع أن يفسر لماذا ظهر الموقف بشكل معين . ويمكن أن يتم ذلك بواسطة تحليل اتخاذ القرار . وقد وصف سنايدر تحليل اتخاذ القرار كجزء مما وصفة رايت ميلز Wright Mills بالبحث الجزئي الاجتماعي في مقابل البحث المكروسكوبي وأطلق عليه مرحلة شكلاً من أشكال تحليل العمل الاجتماعى . والعمل كما عرفه بارسونز وشيلز بدورهما ، كان يعتمد ذلك على الوجود التجريبي المتمثل فى الأهداف ، الوسائل والموقف. ويحاول سنايدر أن يذهب

أبعد من بارسونز موضحاً أن تحليل اتخاذ القرار يحتاج الى مدخل لعلم الظواهر وليس الى مدخل بارسون ، بمعني أنه لا يفترض مثل مدخل بارسون نمطاً عقلانياً ولايحاول أن يفرض معايير المشاهد على الممثل . ولقد قوبل سنايدر باكتشافه لدرجة أنه خرج بتطبيق واسع للمدخل وادعى أنه قابل للتطبيق ليس فقط على المواقف الدولية فحسب وانما لدراسة العمليات السياسية ككل .

ثانياً: عدم ظهور مفهوم لصناعة القرار فى الادارة العامة :

شكي سنايدر أنه برغم مرور قرن على الاهتمام بالسياسة العامة Public Policy وبرغم تطوير النظرية والتحليل المنظم في ميدان الادارة العامة فلم يظهر مفهوما مثمرا لصناعة القرار ، والكلمات مثل السياسة ، الهدف ، القرار، وصناعة القرار كانت تستخدم على نطاق واسع ولكن لم يهتم أحد بتحديدها تحديدا كافيا أو يصل الى اجماع حول معناها . وقد كان Simon و Barnard من بين السابقين في ميدان الادارة العامة اللذين أصرا على أهمية القرار في المؤسسات الادارية . ولكن أحدهما لم يحاول أن يحلل العمليات الفكرية الداخلة في وصف وتفسير سلوك اتخاذ القرار. وأن الكتابة الموجودة عن هذا الموضوع كانت ضحلة نوعا ما . وقد اشتكى سنايدر من توفر صفحات تلو صفحات كتبت في جوهر القرارات وعن الاعتبارات التى يتم من خلالها اتخاذ القرار ، ولكن ما كتب عن تحليل القرار وصناعة القرار كان يسيرا للغاية. وعلى هذا الاساس ، كان المدخل يكتسب قوة . فبالاضافة لما كتب في الادارة العامة . فقد كان يستخدم على نطاق واسع في دراسة السياسة الدولية . وكما في الادارة العامة . فقد شملت الادارة الدولية التى تستأثر بقدر كبير قدرا كبيرا من الكتاب على الطريقة البنائية . ولكن ليس عن عملية صناعة السياسة الخارجية، ونفس الشيء حدث في ميدان التاريخ

الدبلوماسي ، كما طبق المدخل أيضاً على تحليل صناعة القرار عند القضاة ، وعلى الوكالات التنظيمية وعلى العمليات التشريعية وفى ثنايا فروع علم الاجتماع السياسي وفي دراسات الحالة Case Studies لصناع القرار . ويرى سنايدر أن المدخل ذو أهمية في تحليل سلوك الجماعات التي خارج الحكم . ولأنه قضى عدة سنوات في مثل هذه الأمور . فقد كان سنايدر مقتنعا أن البحث كان « واحدا من عدة مداخل تكميلية أساسية لدراسة السياسة » وأنه قدم ، عونا كافيا لبعض المشاكل التحليلية الرئيسية لعلم السياسة لتبرير استثمار جوهرى للطاقة الفكرية من جانب بعض الباحثين .

ثالثاً : تحليل متغيرات الموضوع :

نستطيع أن نبدأ دراستنا لمدخل صناعة القرار بتحليل لبعض المتغيرات المتصلة بالموضوع . ويبدأ سنايدر بالفكرة البسيطة التى تحوى : (أ) يتم انجاز كل الاعمال السياسية بواسطة أناس مجردين و (ب) أنه لو أردنا أن نفهم ديناميكية هذا العمل فاننا نكون على استعداد لان نرى العالم ليس من وجهة نظرنا ولكن من خلال المسئولين عن اتخاذ القرار (جـ) وانه عن طريق أعلاء حكم الفرد وتبني الهدف الممثل فى تحليل دقيق للعمل . فان اتخاذ القرار يقع في قلب العمل السياسي ، ومن ثم فانه الوحيد الذي يوفر ذلك التركيز الرئيسي الذي نستطيع أن نجمع تحته العوامل السياسية والمواقف والعمليات بقرض التحليل .

وتأسيساً على ذلك فمن الاهمية معرفة أن فهم العمل السياسى فهما صحيحا يتطلب (أ) من الذي اتخذ القرارات الرئيسية التي أدت ظهور عمل معين و (ب) تقييم العمليات الفكرية التي يصل صانعوا القرار لقراراتهم باتباعها .

رابعاً : الدوافع ، انواعها وتأثيرها :

بتحليل العوامل التي تؤثر في صانعي القرار والتي تعطي بنية ومحتوى لاختيارهم . فيقسم شنايدر تلك العوامل الى ثلاثة أنواع من الدوافع - هي المحيط

الداخلي . المحيط الخارجي ، عملية اتخاذ القرار ، فالمحيط الداخلي هو المجتمع الذي يتخذ الموظفون القرارات من أجله ويشتمل المجتمع ، بالاضافة للرأي العام ، الحث على القيم الرئيسية . والخاصية الرئيسية للتنظيم الاجتماعي ، وبنية ووظائف الجماعات ، الأنماط المؤسسانية ، العمليات الاجتماعية الرئيسية قبل (التطبيع الاجتماعي للبالغين وتكوين الرأى) . والتقسيم والتخصص الاجتماعي ، . ويتكون المحيط الخارجي من أفعال وردود الدول الأخرى (أى صانعى القرار فى تلك الدول) والمجتمعات التى يعلمون من أجلها والعالم المادى. آن هناك عمليات اتخاذ القرار – التي تتولد داخل التنظيمات الحكومية التي يكونون جزاء منها. ويرى سنايدر أن عملية صنع القرار تنقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية : (١) مجالات الكفاءة . (٢) الاتصال والمعلومات و (٣) الدفع . وهى تشمل الادوار . المعايير والوظائف داخل الحكومة بشكل عام والوحدة الخاصة التى تصنع القرار ، وتأسسا على ذلك ، فان اطار صناعة القرار يضم مجموعة معقدة ومتشابكه من العمليات الاجتماعية والسياسية والنفسية – ولكى تدرس دراسة جيدة فقد نادى سنايدر ، على غرار علماء السياسة التقليدين ، باستعمال عدد كبير من المفاهيم المستخدمة فى علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى وعلم النفس. والتى من ثناياها يمكن تحليل مدركات ودوافع وخبرات وأعمال صناع القرار.

خامسا: متغيرات صناعة القرار :

برغم أن تطبيق مدخل سنايدر فى مجال العلاقات الدولية، كان مليئا بالامكانيات الهائلة التي تخدم مجالات أخرى فى علم السياسة ، أوضح سنايدر متغيرات صناعة القرار . وان الدولة كانت تعتبر العامل الاول فى السياسة الدولية وكانت تبذل محاولات لفهم تصرف الدولة ، فى ضو الحقائق الموضوعية والتاريخية والسياسية والفنية للدولة ، وكانت تعزى أهداف الدولة ومصادر ساوكها لظروف

الجغرافيا والتاريخ والسياسة والتقنية فى موقف معين وكان يفترض مراعاة الظروف الخارجية . وقد تم تحديد أهداف الدولة ومصالحها القومية بالظروف الموضوعية التى حدثت فى وقت معين من الزمن .

غير ان الاهتمام كان ضئيلا بتوضيح أنه مهما كانت موضوعية هذه العوامل فان سلوك الدولة كان فى الحقيقة ، سلوك صناع القرار وكان يعتمد على كيفية « ادراك » صانعي القرار لهذه العوامل وكان عمل الدولة يتمثل فى عمل موظفيها وأن الموظفين كانوا يعملون كما كانوا يعتبرونه « بالظروف الموضوعية » . وكان من الضروري . تأسيا على ذلك أن تدرس عملية صناعة القرار بالتفصيل فى محيط مشترك من الأوضاع الداخلية والخارجية . كما يراها صانع القرار . وهكذا ربط سنايدر بين الدولة وصناع القرار واعتبر أن صناع القرار يشكلون ظواهر تجريبية . ويجب أن يكون ممكنا للمحلل أن ينزل من عالم التجريد . الذي كان يعتبره سنايدر وحده بعيداً عن تناوله . ويلاحظ عن قرب عالم البشر المتفاعلين ولتناول هذة الحجج ونقدها فى مدخل صناعة القرار المبررة والتي لم تبرر .

سادساً: العقلانية وعدم العقلانية فى صناعة القرار :

مما يلفت النظر أن يتبنى الناقد مدخلين متناقضين : فقد انتقد البعض مدخل صناعة القرار في ضوء عقلانيته الزائدة . وآخرون انتقدوه لسبب تعليقه أهمية كبيرة على عوامل عدم العقلانية . وكلا من خطى النقد لا يمكن أن يكون صحيحا في نفس الوقت ، ونستطيع أن نتناولها الواحد تلو الآخر . فالانتقاد الذي يقول أن سنايدر جعل من عملية صناعة القرار عملية عقلانية جدا مبني على تكاثر التقسيمات والتقسيمات الفرعية في صناعة وصانعيه الذين القرار هم الذين .

١ - يزنون بعناية المواقف السلبية والايجابية في التصنيف مناقشة عملية

٢ - يضعون أطراً لطرق العمل البديلة . في كل حالة ،

٣ - يهتمون أهتماما متساويا بكل البدائل الممكنة .

٤ - يختارون واحدا منها بعناية .

ولم يعني سنايدر أنه يتحتم على صانعي القرار أن يمروا بكل هذه العمليات . وكل ما قصـــــده هو أن الموظفين - من الأفضل - أن يتوافر فيهم الآتى :

١ - يكون لديهم فكرة ، بوعي أو بدون وعي ، عن الأهمية النسبية لعدة قيم ،

٢ - يكون لديهم بعض المفاهيم ، سواء كانت واضحة أو غامضة ، عن الوسائل المتاحة للوصول لتلك القيم .

٣ - يكونون مشغولين ببعض الجهد ، مكثف أو مبسط ، لربط الوسائل المتوفرة لديهم بالأهداف التي يسعون لتحقيقها.

٤ - عند نقطة ما يكون عليهم أن يختاروا بديلاً ، قد يكون مفصلا وقد يكون مضطربا ، يتعلق بنوع العمل الذي يتواءم مع الموقف الذي يواجهونه . وطالما أن العدد الكبير من التقسيمات والتقسيمات الفرعية كانت قد تم مراعاتها فإن سنايدر يقترح على صانعي القرار أن يهتموا بكل واحد منها ، فقد كان الكثير يعتمد على بعد نظرهم . وإذا ما عتقدوا أن المحيط الخارجي كان أهم من المحيط الداخلي ، فقد وضعوا ذلك في الاعتبار أو العكس . وما أراد سنايدر أن يقوله هو أن كلا من المجالين الداخلى والخارجى يجب وضعها فى الاعتبار عند اتخاذ القرار .

سابعاً: البحث عن خواص الشخصية :

أوضح فريق آخر من النقاد فيما تتعلق بمدخل صناعة القرار أنه يتطلب أن يتقدم الباحث كمحلل نفسي هاو لكي يبحث عن خواص الشخصية والتحيزات الخاصة والدوافع غير المحكومة الكامنة خلف سلوك الموظفين فى توجهاتهم وقد خرج سنايدر على طريقته لكي يشرح في تحليله للسياسة الخارجية أن كثيراً من سلوك صانع

السياسة يمكن تفسيره دون الاشارة للعوامل المفرطة في الحساسية (مثل ما حدث له فى الكلية ، أو علاقته الحالية بزوجته أو طموحاته فى العمل) . ويوضح سنايدر أنه ببنما لا يستطيع دارسو السياسة الخارجية أن يتجاهلوا العامل الدافعي ، اذا ما أرادوا أن يفسروا سلوك العاملين الدوليين المجردين ، فانهم لا يحتاجون بالضرورة للاهتمام بسلسلة من الدوافع التى تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول ذلك الذى يكتسبه الموظف من خلال العضوية والمشاركة فى مؤسسة صناعة القرار .

فى حين يتمثل القسم الثانى فى سلسلة واسعة من الخبرات السابقة خلال فترة الطفولة والمراهقة والذى أطلق عليه سنايدر تابع الدوافع فالمهم هو الدور الذى يمارسه الموظف في التنظيم الهرمي الاداري ، والعوامل التاريخية التي تحكم سياسة الدولة الخارجية وعلاقة الأحداث الخارجية والالتزامات القائمة والخطط المستقبلية للحكومة هى أكثر أهمية من العوامل والدوافع المتصلة فى دور صناع القرار ، تلك المشتقة من العملية التنظيمية التي تبزغ عن الالتزام بالاتفاقات والقيم التقليدية ، وتلك الفطرية فى الاهداف التي نتجه السياسة لتحقيقها . وبمعنى آخر ، فان الدوافع السياسية للعاملين تنجز دورا هاما في عملية صناعة القرار أكثر من الدوافع الشخصية .

ثامناً : اهمال البيئة الخارجية :

انتقد المدخل كذلك من زاوية اهمالة البيئة الخارجية وتأكيده الزائد على زوايا مضادة تماماً . ويتمثل الانحراف الوحيد لسنايدر في اعتبار الأحداث في المحيط الدولى كمحددات جوهرية لعمل الدولة . ولكنه لم يستبعد دور الاحداث والاتجاهات في الداخل أو داخل الوكالات الحكومية . فاذا كانت البيئة الداخلية هى التى تمارس تاثرا أكبر على صناعة القرار ، فان الباحث يحاول أن يفحصه . ولكن عليه أن يضع في الاعتبار آثار الدوافع الخارجية على صناعة القرار – وأن يتتبعها – من خلال الاتصال والعملية التنظيمية – من البداية عند استجابة النظام . واذا ما علق باحث ما أهمية

أكبر في بحثه على البيئة الداخلية أو الخارجية كل على حساب الآخر ، فان ذلك يكون خطأ الباحث وليس خطأ المدخل .

تاسعاً: واخيراً: عدم التوصل إلى نظرية مقنعة لصنع القرار:

وثمة انتقاد أكبر بشأن صلاحية مدخل اتخاذ القرار ثم التركيز على فشله في التوصل إلى نظرية مقنعة ويقدر سنايدر قائمة ضخمة التصنيفات الفرعية ولكنه لم يتمكن أن يضع منها كلا مترابطا ، يتم عمله على أساس نظرية فقط . كما أنه عاجز عن اقتراح القوة الملائمة للمصادر المختلفة لصناعة القرار . أو تأثيرا لبيئة الداخلية والخارجية والتنظيمية حيث أنها تتباين من موقف لآخر ، أو التفاعل بين تلك البيئات المختلفة . ونترك سنايدر يفسر ذلك من ثنايا معرفته .

« منطقية الظواهر غير المعروفة التى تعبر عن نفسها . ولفت الانتباه لمقدمات منطقة جديدة ومفاهيم مبتكرة، ولكنه لم يحدد متى ولا أين ولا كيف تستخدم . وقد اقترح مشاكل يمكن البحث فيها بطريقة مثمرة ولكنه لم يقدم خطوطا ارشادية مادية عن كيف يتقدم الباحث » . ان تصنيفات سنايدر تقف معزولة بعضها عن بعض . فهو يلحظ وجود ضرورة النظر لمصادر الدوافع الداخلية والخارجية ولكنه لايوضح كيفيه تشجيعها . وعلاوة على ذلك . فانه يبدو متفائلا بأن . أن دراسات السياسة الخارجية عبرت الآن مرحلة الاستيعاب وأصبحت ناضجة متسائلا في نفس الوقت عن السر في عدم بذل محاولات جادة لبناء نظرية في مجال صناعة القرار حتى في السنوات الاخيرة عندما بلغت دراسات السياسة الخارجية درجة النضج .

وعموما يمكن ان نتخلص من عرضنا السابق أن نقص بناء النظرية ، على أى حال ، لاينتقص من الجهود المبذولة مالم يتكون من عدد من الدول المجردة ومطلب غير حرج لتفسير سبب واحد بذله سنايدر في مجال السياسة الخارجية والسياسية الدولية. ومن الحقيقة الموضوعية ، وبفضل آراء سنايدر ، فقد تم الاتصال الى عالم يتم التاكيد

فيه على أهمية الموارد البشرية من حيث الكيف ، وعلاوة على ذلك ، فان اصطلاح صنع القرار قد أصبح مقبولا ليس فقط في مجال السياسة الخارجية ولكن في العمليات السياسية كتلك . ولم يخطيء روسينو عندما قال أن مدخل صناعة القرار قد دخل الآن في عملية تحليل السياسة الخارجية . وقد كتب قائلاً « العادات التي تحداها قد الغيت والعادات الجديدة التي اقترحها أصبحت مندمجة في الافتراضات العاملة للمارسين لدرجة أنها لم تعد في حاجة الى تعقيد أو تحديد الصياغة الاصلية التي تخرج منها » . وقد أصبح الباحثون الآن في وضع يسمح لهم باقامة واختبار الفروض حول سلوك الدول على السرح الدولى . وهم أحرار في اختيار أسلوب التظاهر ويتبعون منطق نظرية المباريات Game Theory . وفي نفس الوقت . فالحقيقة هي أن الجهد الجاد الوحيد الذي بذله لتطبيق المدخل على البحث التجريبي لا يزال هو نفس الجهد الذي قام به سنايدر بالتعاون مع بعض زملائة . ولاينفى ذلك أنه لازال هناك نقد آخر لمدخل صناعة القرار . والذي يشترك فيه نموذج الاتصال فى البحوث الاعلامية ، وهو أنه يهتم بتحليل العمليات أكثر من نتائج القرارات وكما أوضح روبنسون وماجاك Ma-jak ، فانه من بين أهم واجبات دراسات صنع القرار هو مد البحث لسلسلة ناتج العملية . وحتى الآن فان الجزء الاكبر من تحليل القرار كان ينصب على « داخل العملية » وليس على علاقة العملية بنتائجها ، وقد فسر ذلك بحقيقة أن عملية صناعة القرار نفسها تكتسب تعقيدا متزايدا في المجتمع الحديث وفي الأنظمة السياسية ، بينما سلطة اتخاذ القرار ليست موزعة بين مستويات منفصلة - محلية ، رسمية . واتحادية - وأفرع مستقلة ، ومؤسسات ووكالات حكومية ، ولكن البيروقرطية نمت في كل مكان كما امتدت قنوات الاتصال والتاثير لعدد كبير من الافراد والجماعات خارج الحكومة ، والتي تمارس بعض الضغط عليها ، كما ان فرانكل Frankel لم يخطيء عندما يقول « لكي يتم انجاز عملية صنع قرار فان من يقومون بصنع القرارات الرئيسية ويسبب تخلفهم لا يعرفون أنهم يصنعون تلك القرارات . وتكون النتيجة نوعاً

من التنصل من المسئولية المنظمة تنتج عن قرارات وأفعال المسئولين العديدين . وهذه الاتجاهات تجعل مهمه تتبع عملية القرار أكثر تعقيدا ، وبطبيعة الحال . تعترض عملية تطوير نظرية صنع قرار شاملة . وبالتالى تظل « نظرية » صنع القرار كما هي الآن . ويمكن أن تعتبر على أحسن الظروف بأنها تتكون من مجموعة من التقسيمات التي تشكل « مدخلا » أو « خطة » تتكون من عدة بيانات تحدد العلاقة بين المتغيرات ، وليس نظرية بأى حال .

وبعد . فان اتساع دراسات صنع القرار ، وأهتمامها بتفاعل العمليات الفكرية والاجتماعية والعمليات الأخرى التي تضم أجزاء كبيرة من المجتمعات ، هو الذي يجعل من الصعب القيام بمهمة هذا الجهد الهائل لبناء النظرية حول مداخل اتخاذ القرار .

نظرية المباريات Game Theory

المفاهيم الرئيسية للنظرية

يمكن إجمال المفاهيم الرئيسية لنظرية المباريات فى النقاط الاساسية الآتية سواء ذلك بالبحث السياسى أو البحث الاعلامي فى مجال الرأى العام .

أولاً : تطبيق النماذج الرياضية على الدراسات السياسية :

أن المفهوم السائد والمسيطرة على أصحاب التفكير العلمي بين علماء السياسة المحدثين هو نظرية المباراة . أو « نظرية المباريات » . كما تسمى أحيانا . لأنها تعرف « بمجموعة من الافكار تتعلق بأساليب قرار عقلانية في مواقف من الصراع والتعقيد والتنافس . وعندما يبحث كل مشارك أن يضاعف مكاسبه ويقلل خسائره » . فان نظرية المباريات تركز على تطبيق النماذج الرياضية على الدراسات السياسية الاعلامية . ولكونها تطورت في العشرينات بواسطة إميل بوريل Emil Borel . فقد اعتبرت كممارسة فكرية شيقة الى أن قام جون فون نيومان John von Neumann

وهو عالم رياضي . بتطويرهـــا كمحاولة لمعالجة المشكلة الكلاسيكية التي تتعلق بتحـديد للسلوك وقد وضع جون فون نيومان مجلدا بالتـــعاون مع أوسكار مورجنستون Morgenstern ، في مجال أو « العامـل » العقلاني . ولكن لم تشتهر النظرية الا بعد أن أطلق عليه « نظرية اللعبات والسلوك الاقتصادي عام ١٩٤٤ ويعود الفضل في ادخال النموذج وتطبيقة لدرجة ما على علم السياسة الى Haward Ralito R. & Ducan Huce . وعلى أي حال . فقد استخدمت النظرية على نطاق أوسع في مجال السلوك فيما يتعلق الائتلافى الوزاري والسلوك القضائي وفي مواقف الصراع في السياسات الدولية . حيث يكون دعاتها الرئيسيون كابلان Mortan A Kaplan وريكر Willam H. Ricer وشلينج Thomas C. Schelling

ثانيا: أصل نظرية المباريات:

أن نظرية المباريات ، ترجع في أصلها الى العاب الردهة مثل الطاولة والبوكر أو البردج ، التي يكون بها عناصر صراع واضحة ، وعناصر اتخاذ قرار . وتلعب بواسطة لاعبين أو أكثر بحيث يكون قرار اللاعب متعلق بقرارات الآخرين . وتكون النقطة الرئيسية . على هذا ، هي تبعية القرارات بين مختلف اللاعبين المشتركين في اللعبة . في موقف من هذا القبيل ، حيث يهتم كل لاعب بكسب اللعبة وأن لاعبين أو أكثر ينبغي أن يختاروا ويحددوا افضليات تتعلق بنتائج هذه الاختبارات، فيلزم أن يتواقر لديهم بعض المعرفـــــة بالاختبارات المتاحة أمام . والتي يقوم بها كل منهم والاداء الذي يقـــوم به اللاعبون الآخرون في عمـــل اختباراتهم . ويتمثل صلب ألعـــاب الردهة Parlour games في أنه لايمكن لأي لاعب أن يتخذ قرارا بمفرده : وأن اختياره يقوم بعمله أحد اللاعبين يعتمد تماما على الاختبارات التي يقوم بها اللاعبون الآخرون .

ثالثاً: التعرف على وجهات نظر اللاعبين الآخرين :

إذا عدد اللاعبين يزيد على الاثنين ، فانه يتحتم على كل لاعب أن يحدد اختياره بعد التعرف على وجهات نظر اللاعبين الآخرين . وينبغي عليه أن يبذل جهداً لكي ينظر للمشكلة من وجهة نظر شخص آخر ، وبدون ذلك لا يكون في موقف يسمح له باتخاذ قرار لنفسه . ويجب أن يبني كل لاعب قراره على ما يتوقع أن اللاعبين الآخرين سوف يفعلوه . وهكذا ، يصبح الموقف ذا أهمية فعلية وتحد فكرى ويصبح الانسجام ، تأسيساً على ذلك ، هو فن اللعبة . اذ يجب أن تكون الاختبارات التي يحددها اللاعبون منسجمة ليس فقط مع ما يتوقعونه من الاختيار ولكن أيضاً مع ما يتوقعه الآخرون من هذا الاختيار . ومن ثم تصبح نظرية المباراة « هي الدراسة الرسمية للتوقعات العقلانية المنسجمة التي يستطيع المشاركون الحصول عليها من اختيارات الآخرين ويكتب شوبنيك قائلا « ان النموذج الرياضي لدراسة بعض مظاهر صنع القرار الواعي في مواقف تشمل احتمالات الصراع أو التعاون ، يتعامل مع العمليات التي تكون فيها وحدة صنع القرار تتمتع بسلطة جزئية فقط على العوامل الاستراتيجية التي تؤثر في بيئتها » . ففي كل المواقف . حيث ينبغي اتخاذ قرار يتعلق بالآخرين – في حالة القادة المشغولين في المعارك ، والدبلوماسيين المشتغلين بالمساومات والمفاوضات ، والسياسيين الذين يحاولون أن يؤثروا على الناخبين ، والمشرعين الذين يبذلون الجهود لتنظيم الجماعات أو الائتلافات السياسية . فان نظرية اللعبة يكون لها دور تقوم به . وان التشابه بين المباريات واستخدام نظرية المباريات في العلوم الاجتماعية عادة ماتكون محددة جيدا . وأن يكون لها عدة قواعد ظاهرة كافية . حيث تكون المعلومات المتوفرة لدى اللاعبين محددة في كل نقطة . ويكون نظام التسجيل كاملاً .

رابعاً: عناصر النظرية :

قد نبدأ بتفسير بعض المفاهيم المرتبطة بنظرية المباريات . ففي البداية هناك لاعبون .

أو صناع القرار . فقد يكونون أفرادا أو مؤسسات . وكل لاعب يعتبر كيانا عقلانيا ذا أهداف محددة جيدا . ويكون تحت تصرفه بعض أنواع الموارد . التي يستطيع بمساعدتها أن يتغلب على القوى التي يتنافس أو يتصارع معها ، وتصف قواعد اللعبة كيفية استغلال تلك الموارد . والقواعد في الألعاب العادية تتسم ببعض الفهم الراسخ أو البيانات اللفظية التي تصف السلوك المقبول من جانب للاعبين . ولكن القواعد في نظرية اللعبة تختلف عن ذلك – فهي موضوعة بواسطة أناس ذوي قوة كافية لتطبيقها من ثم يوجه أهتمام بالغ لمضامين قواعد الموارد وليس لمتطلباتها الوصفية . ومن ثم ، يمكن تحديد قاعدة اللعبة بأنها توزيع الموارد والامكانيات الاستراتيجية المتاحة لكل لاعب لاستغلال هذه الموارد . ويجب أن تحدد القواعد في ضوء الموارد التي يكون اللاعبون فيها على استعداد لاستغلالها . فالدول التي تملك الاسلحة النووية ، على سبيل المثال قد يتوفر مفهوم ضمني بأنها لن تستخدمها ، وفي هذه الحالة لا تكون هذه الاسلحة جزءاً من « قواعد اللعبة الدولية » . ولكن في حالة ما اذا كان هناك تهديد باستعمالها ، كما كان الحال في كوبا عام ١٩٦٢ عندما هددت عملية تسليم الصواريخ الروسية طراز ICBM ذات الرؤس النووية . بتغيير التوازن الدولي النووي في كل أنحاء العالم . يمكن أن يعامل هذا التهديد على أنه محاولة لتغيير « القواعد » وتقييدها . كما فعل كيندي عندما أصدر الاوامر للاسطول الأمريكي بمحاصرة الجزيرة.

ويفترض فى نظرية المباريات أن ينشغل اللاعبون باختيار البدائل ، من آن لآخر ، والتي يطلب منهم أن يستخدموها في حالات قادمة . وهذه الحالات المستقبلية توصف بأنها نتائج للعبة . فالنتيجة تكمن عادة فى العلاقة بين اللاعبين والجائزة أو الهدف الذي يسعون نحوه . وفي ألعاب معينة مثل الطاولة . يمكن أن تكون هناك ثلاثة نتائج محتملة – بالتحديد مكسب . خسارة أو تعادل ، ولكن في الالعاب

الاخرى يمكن أن يكون هناك عدد أكبر من النتائج . ويمكن أن تعرف السلسلة الكاملة للنتائج المحتملة بالاهداف وفي الالعاب الصناعية . مثل الطاولة . البردج أو البوكر . فان مخترع اللعبة يصمم سلسلة صغيرة من الاهداف . محدودة في العدد والاتصالات الممكنة . ولكن في الحياة الحقيقية لا يمكن ملاحظة هذه الحدود . وان للهدف المرتقب من كل لعبة نظرة خاصـــة أو مكافـــآة لكل لاعب . ويوصـــف ذلك في نظرية المباراة « بالفائدة » . وفي الطاولة فان أكبر عائد هو المكسب . على الرغم من أنه قد يشمل كميات كبيرة من الجوائز النقدية أو البطولة الدولية أو المحلية . ويكون التعادل أحسن ثاني عائد والخسارة تكون الاحتمال الثالث . ويحاول صاحب نظرية اللعبة أن يحلل الاستراتيجيات التي يستيطع اللاعبون أن يضاعفوا بها عائدهم . أي . يقتربون من النتائج المفضلة بقدر المستطاع .

خامساً: الاستراتيجية هى صلب مفهوم النظرية :

تعتبر الاستراتيجية هي قلب مفهوم نظرية المباريات . فهي نفترض العقلانية في سلوك اللاعبين (حتى رغم أن صانع القرار العقلاني أو اللاعب قد يكون تشكيلا نظريا أو كياناً صناعياً) . وان الفرض الكامن خلف نظرية اللعبة . على أي حال . هو أن اللاعب ليس فقط عقلانيا تماما ولكنه مدرك من تلقاء نفسه بالأولويات في اغراضه وأن تتوفر له معرفة تامة بالاستراتيجيات المتاحة لتحقيق العائد . ويكون مشغولا تماما بمحاولة مضاعفـة عائـدة بطريقة تتمشى مع تكوين عائده الشخصـي أو في ترتيب الافضليات . وكما قال رالف جولدمان Ralf M. Goldman ان الاستراتيجية هي « برنامج شامل للاعمال يتخذه اللاعب لكي يحقق نتيجة مرغوبة أو مجموعة من النتائج تحـــت ظروف معاكسة أو صراعية » وتتكون الاستراتيجية مـــن كل الخطـط المختلفة المحتملة المتوفرة لدى اللاعب لكـــي يحـــدد ماذا سيفعل بعـد ذلك.

ويتضمن الفرض أن اللاعب ، لكونه عقلانيا ، يمكن أن يعمم استراتيجية تغطي

كل الاحتمالات الممكنة . مهما كانت هذه المواقف محتملة في الحياة الحقيقية . فهناك العديد من الاحتمالات التي توضع في الاعتبار حتى في لعبة الطاولة . حتى رغم أن النتائج محددة بثلاثة . ولكن هناك ملايين الطرق التي تنفذ بها اللعبة .

والبوكر ، الذي يعتبر نسخة أخرى من اللعبة ، يضم قالبا يحتوى على ١٧٢٨ صندوقا وأن « حساب أحسن استراتيجية واحدة لكل لاعب بنسبة دقة تصل الى ١٠ ٪ قد يتطلب بليوني عملية ضرب وجمع » وبجانب الفكرة الرئيسية للاستراتيجية . هناك أفكار أخرى متصلة . مثل استراتيجيات الحد الأدنى والحد الأقصى Maximum stratages التي تشتمل على اللاعب الذي لديه أدنى حد من المخاطرات ويسعى لتحقيق أكبر عائد على فرض أن العدد النهائي للاستراتيجيات الممكنة يتوفر لكل لاعب . أو استراتيجية نقطة المزج التي يحصل فيها كل من الفريقين على نفس العائد .

سادسا : وجود اكثر من نظرية :

هناك في الحقيقة . أكثر من نظرية للمباراة . والتي تقترح أنواعا مختلفة من البنيات للعوائد المتاحة . وبشكل عام . يمكن أن يوجد (١) ألعاب لشخصين صفرية النتائج (٢) ألعاب لشخصين ليست صفرية النتائج . (٣) ألعاب صفرية النتائج بدون أشخاص و (٤) ألعاب ليست صفرية النتائج بدون أشخاص .

وفي النوع (١) يوجد لاعبان وان ما يكسبه أحدهما تساوي ما يخسره الآخر بحيث يكون اجمال النتائج اللاعبين صفراء . وفي النوعين (٢) و (٣) . التي تشمل شخصين أو أكثر في اللعبة . قد يقتسم اللاعبون الناتج بشكل ما ولا يتحتم أن يتساوي ما يكسبه الشخص مع ما يخسره الآخر : ومثل هذا البنية سوف تتطلب أن يكون العائد قابلا للتقسيم وأن يطبق مبدأ للتقسيم . وفي النوع (٤) حيث يوجد ثلاثة لاعبين أو أكثر . فان قوة اللعبة يطور عددا كبيرا من الملامح الجديدة . ويصبح ممكنا

للاعبين أو أكثر أن يتعاونوا ضد الآخرين بتجميع مواردهم واتخاذ قرارات جماعية أثناء اللعب . وفي أثناء اللعب قد يتكون نوع من الائتلاف . الذي قد يقلل عدد الخصوم. ولوصف هذا في نظرية اللعبة بعملية . « تعصب اللاعبين » ضد لاعب المقدمة لكي يقللوا من فرص كسبه . واذا ما اجناح الائتلاف للمساعدة فيحتمل أن يؤدي « العمل » بمساعدة أحد اللاعبين الآخرين . حتى ولو اضطر أن يدفع سعرا عاليا للاعب الذي يضمن له المكسب . وان عضو الائتلاف قد يخطط كثيرا مع اللاعبين الآخرين ، وبهذا يجعل فرص الفوز مؤكدة تماما . ومن ثم يصبح التآلف لعبة داخل اللعبة ، يقوم فيه اللاعبون بممارسة القواعد لكي يعززوا الاتفاقات ويبعدوا الاعضاء الأقل اختبارا من الانشقاق استجابة لعروض أفضل من اللاعبين المنافسين وتظهر الألعاب من هذا النوع في تشكيل حكومات الأغلبية في الأنظمة الديمقراطية الرئاسية والبرلمانية على السواء فالشخص الذي يسعى لرياسة الجمهورية قد يسند منصب نائب الرئيس لشخص يؤيده لزيادة الفوز بالرياسة . أو أن يدخل زعيم الحزب السياسي في تعاملات مع زعماء آخرين . أو حتى مع أعضاء الأحزاب السياسية الاخرى ويعطوتهم اماكن في الوزارة بهدف الحصول على الاغلبية المطلقة .

ولكي تطبق نظرية اللعبة . يجدر بنا أن نبدأ بتمييز واضح بين جزأيها . أولاً . هناك الجهاز الرياضي الرسمي . الذي يعتبر مجردا تماما . ورمزيا وبدون أي علاقة ضرورية بالعالم التجريبي . ثانياً هناك جزء « النظرية » الذي يتكون من قواعد الاتصال التي تربط عناصر النموذج الرسمي ببعض الظواهر التجريبية المعينه . وكل اصطلاح يستخدم في المناقشة وكل بيان عام أو نظرية بسيطة يكون لها معنين متميزين (أ) خلال اطار الجهاز الرسمي . و (ب) خلال الاطار التجريبي الذي يطبق عليه النموذج الرسمي . على سبيل المثال . « فالائتلاف » يعني من الناحية التجريبية الاتفاق بين لاعبين في لعبة ما ولكن من الناحية الرياضية فانه يعبر عن اختلاف قالبين

. أو « الحركة » تعنى من الناحية التجريبية عملا يقوم به اللاعب أما رياضيا فانها تعنى صفا أو عمودا من الرمز المنظم . والمبدأ العام الذي تجدر ملاحظته في تطبيق نظرية اللعبة هي أن يبدأ الشخص دائماً بالنموذج الرسمي ثم يحاول أن يحدد المعنى الدقيق للمصطلحات من خلال الاطار المطلق بواسطة النموذج .

بعض تطبيقات النظرية في علم السياسة

عندما نتناول تطبيق نظرية المباريات في علم السياسة ، فاننا نجد أن أفضل توضيح هو الذي قام به كابلان . وسكلينج وريكر ، الذين حاولوا تطبيقه في مجال السياسة الدولة فضلا عن السياسة الداخلية . ويصف كابلان تحليل اللعبة بأنه « أحسن اداة متاحة لتحليل مشاكل الاستراتيجية » ويعتقد أنه لو استخدم استخداما صحيحا ، فانه « يحتمل أن يزيد من فرص استغلال عن « استراتيجية » . ولكن تحليله الخاص في كتابه « النظام فصول عن « استراتيجية وبراعة الدولة » حيث كان متوقعا أن يتناول العمليات في السياسة الدولية » لا يؤيد ادعاءاته . ففي فصلين بين ثلاثة مشاكل للتطبيق . فانه ينتهي بمناقشة فنية ترتبط بطريقة غامضة بصنع القرار التجريبي . ويصعب القول عما اذا كان كايلان يعني أن تكون مناقشة للموضوع دليلا لصانع السياسة أو مجرد اقتراح للوسائل التي يستطيعون بها معرفتهم في بعض الأغراض . وما يقدمه كاقتراحات للاعمال السياسية هو مجرد تعميمات ناتجة عن عقل دقيق وليست نتيجة لأي بحث تجريبي . مثال ذلك قوله : « اذا لم يكن عند أحدهم النية للدوافع . فليس من الحكمة المخادعة يعمل التزام محدد » أو « أنه من غير الحكمة أن نجعل البيانات ذات القصد أكثر تحديدا من القصد في تنفيذ المباحثات » – هذه العبارات لا تحتاج لمساعدة نموذج رياضي معقد لمساندتها .

ان الأسلوب الفج غير المترابط الذي يكتب به كابلان لا يؤيد ادعاءاته عن أهمية النظرية . وفى الحقيقة ، فانه قد يرى أن يترك النظرية للرياضيين . وقول ان قليلا من

علماء السياسة يملكون معدات رياضية أو الوقت لحل المسائل الرياضية في الاستراتيجية ، وبالتاكيد فانه لا يمكن تطبيق نظرية اللعبة على الظواهر السياسية بالطريقة التي حاولها كابلان ، فكما أوضح ميهان « أن مصيبة كابلان الرئيسية هي الرغبة في الاستفادة من نظرية اللعبة بطريقة لا يمكن تبريرها في الوقت الحاضر » وان صعوبة ، أو حتى عدم امكانية إشباع الافتراضات التي تكمن خلف تطبيقات النظرية قد عرفت من جانب كتاب آخرين أيضاً ، فكما أوضح أناتول رابورت ، فان نظرية اللعبة التطبيقية يجب أن توفر حلولا للمشكلات الحقيقية وأن المشكلات الرئيسية يصعب تناولها من خلال قالب المباراة . والمدخل كله مبني على مفهوم العقلانية الذي لا يبدو أنه يعمل بفاعلية ، حيث أن عمليات التطبيع الاجتماعي أو المعايير الثقافية لا يمكن أن تخرج عن الاعتبار وإنما تكمن الصعوبة في تصور الموضوع في حقيقة أن عدد الحركات حتى في أبسط المواقف التجريبية عادة لا يمكن تخيله . والطريقة الوحيدة لتطبيق نظرية اللعبة لكي نخدم متطلبات الاستقصاء السياسي يتم بتوجهها لاغراض الأخرى – وهذا ما فعله سكلينج ، في دراسته عن الصراع وريكر ، في دراسته عن الائتلاف – أحدهما باستخدام مفهوم نظرية اللعبة كاداة توضيحية والآخر باستخدامها كقاعدة للاستقصاء في الظواهر التجريبية . وبينما أعترف العالمان بالولاء الكاذب لنظرية اللعبة ، فقد حولاها تحولا جذريا لدرجة أنها فقدت جزءاً كبيرا من شكلها وتماسكها وأصبحت أكثر نفعا للدراسات السياسية .

وكما فعل كابلان ، فقد قام ريكر بتطبيق نموذج نظرية المباريات على فهم السياسة الدولية . والنموذج الذي استعمله هو مباراة بدون أشخاص مجموع ناتجها صفر ، الذي يفترض لاعبين عقلانيين ، ومعلومات صحيحة ونتائج جانبية أو مساواة بين اللاعبين . وقد أدخل تعديلا بسيط على مفهوم العقلانية – بمعنى أنه لا يملك معلومات صحيحة ولكنه يبني تحليلة على حالة المعلومات واتاحة في نظام في وقت

محدد . وكان هدفه الأساسي من تطبيق نظرية المباراة في السياسة الدولية هو أن يكتشف بعض مبادىء اللعبة التي تحكم عملية تكوين الائتلاف . وقد طبق ريكر ثلاثة مبادىء رئيسية قام بتطويرها من نموذج نظرية اللعبة على البيانات التجريبية أو التاريخية . وهذه المبادىء هي : مبدأ « الحجم » . المبدأ « الاستراتيجي » ومبدأ « اختلال التوازن » ان فهمه لمبدأ الحجم قد دفعه لاستنتاج أن محاولات تكوين ائتلاف ليست موجة لمجرد تضخيم نفسه . ويظل حجم الائتلاف كبيرا بالدرجة التي يعتقد صانعوا القرار أنها تضمن المكسب . ويعتمد ذلك أيضاً على المعلومات المتاحة التي تتعلق بمبادىء الإئتلاف المتعددة . واذا لم يحدث أن تكون المعلومات كافية فعندئذ

يكون هناك اتجاه لجعل الإئتلاف أكبر من المسموح به من جانب الموقف . ويعتبر مبدأ المعلومات في نموذج ريكر نتيجة طبيعية لحجم المبدأ وتستخدم أبعد من ذلك في فحص العمليات الداخلية في تشكيل الائتلاف . وتبدأ الائتلافات . كما أوضح ريكر « كائتلاف بدائي » ثم يتطور من خلال اكتساب أعضاء تخصص لهم « قوا عد جانبية » وعندما يتكون « إئتلافا بدائي » فان الاعضاء الخارجين عليه والذين يخشون عدوان هذا الإئتلاف وسرعان ما يشكلون « إتلافاً بدائياً » آخر . ولكن الهدف تحويل « الائتلاف البدائي » الى « ائتلافاً رابح » . فكيف يتم ذلك ؟ هنا يأتي دور المبدأ الاستراتيجي . فالاستراتيجية مطلوبة لمضاعفة احتمال النجاح بتحويل «الائتلاف البدائي» الى ائتلاف رابح . واذا ما وضع الائتلاف البدائي في موقف متميز استراتيجيا بمعني أنه يستطيع أن يحقق مكاسب أكثر لأعضاء ، فهناك احتمال أن ينتصر الائتلاف . وهذا ، بطبيعة الحال ، يعتمد على افتراضات أن : (١) لن ينسحب الأعضاء من الائتلاف الذي انضموا اليه فعلا و(٢) المكاسب العائدة عليهم لن تخفض بدون موافقتهم . و(٣)، هناك مبدأ خلل التوازن . فالنموذج المختار غير ثابت ويتقصه الاتزان ، وحتى لو تحقق توازنا مؤقتا فانه سوف يزول بسرعة . وقد حاول ريكر . بهذا ، أن يوضح أنه من الخطأ افتراض أن السياسة . لكونها عقلانية ، تكون

بالضرورة . وفي تشكيل الائتلاف ، يوجد دائماً عنصر عدم الاستقرار وعدم التوازن . وفي هذا الخصوص ، يناقش ريكر مصادر عدم الاتزان ووسائل تحقيق الاتزان بفحص العوامل الخارجية الداخلية التي تؤثر عليه . وتتجه نزعته الأساسية لصالح الاعتقاد أن العوامل الداخلية أكثر أهمية . ويكتب قائلا . « عندما يسقط القادة ، الرجال رالأمم على السواء ، فانه يبدو لي أن الحقائق في حسابات القادة أنفسهم . اسرافهم وبحثهم المستميت عن السلطـــة . وتمسكهم بها واحتكارهم لها كما يقول هونر ، هو العامل الاساسي في تغـــير الموازين (القوة) . اذا كان الامر كذلك ، فعندئذ يكون جهاز القرار في حالة عدم توازن حتمي ومطلق » .

وهناك عالم سياسة بارز آخر طبق نظرية اللعبة في السياسة الدولية بفاعلية أكثر من كابلان وريكر وهو سكلنج . ويعتبر عمل سكلنج « اسهاما جوهريا لتطوير نظرية اللعبة ومثال جيـــد على فائدة ما يسمى مدخل النظرية اللعبـــة « لدراسة المشاكل السليسة » . وبينما نرى سكلنج يتذوق مميزات تطبيق نظرية اللعبة على الأقل في القرارات العقلانية للعاملين الذي يبنون قراراتهم باستمرار على الاختبارات التي يقوم بعملها الآخرون : فقد قام بتعديل النظرية . وفي الحقيقة فان سكانج يبحث عن نظرية لعبة يمكن أن يطبق بفائدة أكبر بواسطة عالم الاجتماع ، ومن ثم ، فانه على استعداد للتخلص عن الكمال الشكلي ودقة النظرية لكي يجعلها ناقصة . وقد اقترح سكلنج بعض التغيرات الأساسية في تقسيم الألعاب ، تقسيم الانتقالات وأسس التفكير الاستراتيجي . ويقدر ما يتعلق الموضوع بتقسيم الألعاب ، فانه يعتقد بأن النموذج يصر على الالعاب السابقة علي الصراع . ولكن اذا كنا نحاول أن نفهم السياسة الدولية . فاننا لا نستطيع أن نهمل الحقيقة التجريبية التي تثبت أن مفهوم الصراع الصرف أو الائتلاف الذى يفترضه نموذج نظرية المباراة ، ليس له وجود في الحقيقة فالصراع الصرف والائتلاف البحت . في الحقيقة . هما طرفي الاستمرار . فمعظم

العلاقات الدولية تشتمل على درجة من الصراع وقدر معين من الاعتماد المتبادل ولكي تتعامل مع موقف حقيقي من هذا النوع . لقد أدخل سكلنج مفهوم ما يسمى « بألعاب المساواة » أو الانتقال المختلط » وعند ممارسة هذه الألعاب ، فان العمليات الفكرية المستخدمة تختلف تماما عن العمليات اللازمة لالعاب الصراع الاخرى أو التعاون . ولكي تميز هذا النموذج من النموذج الشكلي الذي يطلق عليه الشكل النهار أو الشكل « العادي » للعبة . وتشمل دراسة الشكل الموسع دراسة كل اختبار خاص في أداء اللعبة ويدخل في نطاقها العوامل النفسية التي تحدد اختبار القرد . وحتى اداركه .« وتعريفه » للموقف الذي يتم فيه عمل الاختيار .

وقد وطد سكلينج مدخلا جديدا لمفهوم « الانتقال » . ويختلف تقسيمه للانتقالات عن التقسيم الشكلي المجرد للنظرية التقليدية للعبة . ويضع الجوانب النفسية للاختبار في الاعتبار . ونحن نعرف بالفعل . كما يرى سكلنبح ، الكثير عن السلوك البشري أكثر مما تفترضه نظرية المباريات . أي أن الرجل أكثر من مخلوق عقلاني .

وليس هناك من سبب يدعو لعدم استغلال هذه المعرفة في دراسة تحركات التقسيم . وقد أدخل سكلنبح الاصطلاحات الشائعة مثل « اصدار التهديدات » « اعطاء الوعود » . « التخلي عن المبادرة » . « تحديد الاصدقاء والأعداء » . « سلطة الندب » . « قبول التحكيم » . الخ في مفهومه للتحركات بواسطة الادارة البسيطة التي هي النظر الى تلك المصطلحات كبدائل لمكافأة الفرد لنفسه . وقد حاول سكلنبح أيضاً ادخال تغييرات في أسس التفكير الاستراتيجي . وأن اختيار الاستراتيجية . في رأيه ، يعرف بعبارات تجريبية وليس بعمليات شكلية بحتة . ويضم كجزء عام في الدراسة . جهدا لفهم الدافع المختلط للعبة . وعلى هذا يكون سكلنيج قد اثرى نظرية اللعبة بادخال الخبرات البشرية المعقدة في عمليات صنع القرار . وقد

أصل سكلنيج في طريقة تفكيره انماط التفكير الكافية خلف نظرية اللعبة . ومع هذا ، قد لا يكون من الخطأ أن نقول أنه كان ينبغي أن يسهم كثيرا في فهم مشاكل الاستراتيجية في الصراعات الدولية حتى ولو لم يسمع عن نظرية اللعبة .

التقـــويم Evaluation

ان نظرية المباراة مبنية على افتراضات معينة تحتاج لتقديم دقيق . على الرغم من أنها مرت بتغيرات معينة عند استخدامها من جانب دعاتها الاوائل . ولكن الافتراضات ذات طبيعة شديدة الارتباط بالنظرية لدرجة أنه يصعب الابتعاد عنها تماما ويمكن إجمال نقاط تقويمها فيما يأتى :

اولاً: أنها تفترض أن صانعي القرار عقلانيين تماما . وأخلاقيين في قراراتهم وأمامهم معلومات سليمة متاحة . فهل هذا ممكن في الواقع ؟ ان أحسن اللاعبين في الطاولة والبردج يحتمل أن تتوفر لديهم معلومات خاطئة مثل المعلومات الصحيحة تماما . أو يكون لبعضهم فكرة ضعيفة وللبعض الآخر ذاكرة قوية أو يكونون ارتجاليين في اختبارهم أو منطقتين . ولكن المحلل في لعبة السياسة يمكنه أن يتعامل مع موقف مبني اما على معلومات صحيحة أو معلومات غير صحيحة أي أن وجود الذاكرة الجيدة وعدم وجودها . المعلومات السليمة والمعلومات غير السليمة . الحساب السليم وعدم وجود الحساب السليم – ويستطيع أن يتعامل مع موقف تتوفر له بعض الخواص أو تقيضها . وحيث أن هذا الموقف غير موجود . فان الاتجاه لدى المحلل هو أن يعزى للوحدة التي يقوم بدراستها اما ذاكرة قوية أو لا ذاكرة على الاطلاق أو يأخذ موقف توفر ذاكرة في نصف الموقف وينسى كل

تشيئ نصف الوقت . ويعرف أنه ينسى كل شيء ويكون ذلك معروفا للشريك أيضاً

ثانياً: وهذه النقطة قد أوضحها جوزيف فليتشر - وهي أن نظرية المباراة لا تهتم باخلاقيات الشخص ولكن ما يسميه « باخلاقيات الموقف » فاللاعب يهتم بالنتائج وليس بالعمليات الوسيطة . وبالاستراتيجية التي يختارها شريكه وليس بماذا يختار هذه الاستراتيجية الخاصة . بمعنى آخر . فاللاعب لا يهتم بشيء الا بنتيجة الاختيار . والدوافع ووجهات النظر تظل خارج الاعتبار . والكذب . والقتل . أو العنف يمكن الحكم عليها بنتائجها وليس على أساس القوانين المطلقة « فالرادع القوى » على سبيل المثال ، مع مضامينه المرعية ، وأمنه الفعلي تناوله بشكل ما بطريق « أخلاق الموقف » وبشكل مختلف تماما والاخلاق التقليدية . وأنها ليس نظرية المباريات وحدها هي التي تفترض أن « أخلاق الموقف » يعتبر « كاخلاق الموقف التي تحتاج لنظرية اللعبة » ، وهناك صعوبة في تحديدة المجال الذي ترتبط به النظرية . عندما نتكلم عن النظرية الاقتصادية أو النظرية الاحصائية أو نظرية صنع القرار فاننا نميز بين النظرية ومجالها وهو تنتسب نظرية المباراة .

ثالثاً: العلاقة اذن ، بين الرياضيات ، ونظرية المباريات وعلم السياسة اذا كانت هناك علاقة على الاطلاق . أو كما يقول شوبيك ، أحد علماء السياسة النظريين والذين يحيلون للتحليل اللفظي ؟ وان التأكيد الزائد على الرياضة والأساليب من جانب فريق من أصحاب نظرية المباريات وعلى المحتوى الجوهري لعلم السياسة من جانب الفريق الآخر هو الذي أدى الى هذا الجدل العقيم الذي لا ينتهي بين

المجموعتين . فمن جهة ، ينظر الرياضي أو عالم الطرق بكبرياء شديد ومن وجهة أخرى يعتبر عالم السياسة إلى الخطة الرياضية الشكلية كلغته . ويتركز الخطأ في أن كل من الفريقين يؤكدان بشدة على وجهة نظرهم . فعالم السياسة ذو الاتجاهات الرياضية يعتقد أن نظرية اللعبة لا تنفصل عن أي فهم لظواهر السياسية . بينما عالم السياسة الذي يعارض استخدام النماذج الرياضية يعتبر الجهد المبذول في ذلك جهداً ضائعاً .

وبعد – فانه نظريات المباريات ليست دراسة تجريبية لكيفية صنع القرارات ولكنها نظرية استنباطية للاحوال التي يجب أن تتناولها قرارات لكي تواجه المتطلبات منطقياً . لهذا السبب . فان بعض الكتاب يرى أنها مجرد اطار للتحليل وليست نظرية.

خاتمه حول الاتصال :

مفهوم الاتصال :

يشير مفهوم الاتصال إلى العملية التى عن طريقها يتم ارسال واستقبال الرموز وتتمثل عناصره فى المصدر والرسالة والقناة والمستقبل والتغدية الذاتية والبيئة ، ويقول أبسط فان الاتصال هو العملية التى يقوم المشاركون خلالها بتأسيس المعلومات والمشاركة فيها مع بعضهم البعض من اجل الوصول إلى فهم متبادل . ويعتبر الاتصال أداة لدفع التنمية السياسية فى الدول الناميه على المستويين الفردى والمؤسس واداة رئيسية للتغيير السياسى وصنع رجل الدولة ذى الأفكار الجديدة والمؤهل لدفع التجديد الدائم فى المجتمع . وفى هذا السياق فان بروز مؤسسات الدولة يعتمد فى جزء كبير منه على دفع الاتصال بين عناصر المجتمع المختلفة ، ومن هنا ترتبط بحوث الاتصال ببحوث علوم السياسية التى استأثرت بجهود الباحثين فى السياسة والاعلام على السواء .